LE MONDE AMAZIGH

الأمازيغي العالم

ⴰⵍⵎⴰⴷ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

Amadalpresse

www.amadalamazigh.press.ma

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476

العدد: 249 أكتوبر 2971 /2021 - الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5 - ⵓⴽⵜⵓⴱⵔ- OCTOBRE

عبد السلام الزكريتي لـ «العالم الأمازيغي»

كتبت عن والدي لأكشف من خلاله عن خبايا المقاومة المسلحة بالريف

إحداث «الصندوق»..

هل ينهي أزمة الأمازيغية؟

ⵙⵓⵎⵙⵉⴳ ⵓ ⵜⵍⵍⵉⵓⵜ ⵜⵓⵔⵓⵣⵎⵜ ⵓ ⵜⵓⵔⵓⵣⵎⵜ 2020

مصطفى عوين منسق ماستر ديداكتيك الأمازيغية لـ «العالم الأمازيغي»:

ماستر ديداكتيك الأمازيغية فضاء لاقتسام التجارب وتجويد البحث العلمي في الأمازيغية

FICMEC
NADOR
المهرجان الدولي للسينما و الذاكرة المشتركة
FESTIVAL INTERNATIONAL DE CINEMA DE MEMOIRE COMMUNE
10
الدورة
EDITION
15
21
November
2021
السينما و عالم ما بعد الكوفيد 19
LE CINÉMA ET LE MONDE POST COVID-19
ficmecnador
festivalcinemanador
www.festivalcinemanador.com

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بأطره الأكاديمية والإدارية، والباحثون المنتمون لمراكزه السبعة، وعدد كبير من مناضلي الحركة الأمازيغية، معهم مواطنات ومواطنون مغاربة ممن تصالحوا مع أمازيغيتهم وهويتهم وتاريخهم المغربي، احتفلوا قبل أيام في الرباط بمرور عشرين سنة على خطاب أجدير المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، واحتفل الجميع أيضا بعشرين سنة على مأسسة الأمازيغية تحت شعار: «عشرينية مأسسة النهوض بالأمازيغية: مسار واستشراقات» وانصب النقاش بالمناسبة، على المسار الذي قطعته مأسسة الأمازيغية، والأدوار التي لعبها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في العقدين الأخيرين من أجل النهوض بالامازيغية، لكن الغريب في الأمر هو استمرار البعض في التحامل على مؤسسة المعهد الملكي، واجتهدوا في تبرير تحاملهم على هذه المؤسسة بأن لها نسبة في عرقلة الأمازيغية وإدراجها في المؤسسات والإدارات العمومية بالشكل الذي يبوئها المكانة التي تستحقها مثلها في ذلك مثل العربية بحكم منطوق الفصل الخامس من الدستور.

تحامل هؤلاء غير مفهوم لعدة اعتبارات، من ضمنها أن مؤسسة المعهد الملكي برهنت على جدية كبيرة في التعامل مع القضية، وقامت بأكثر من اللازم وفي حدود الإمكانات المتاحة على أكثر من مستوى. والجميع على علم بأن المعهد هو من أخرج إلى الوجود أول كتاب وأول حامل ديداكتيكي لتدريس اللغة الأمازيغية، كما تعتبر كتب المعهد من المراجع الأساسية للباحثين والجامعيين، وهذه الإنتاجات الفكرية من أفضل ما أنتج في مجال الثقافة الأمازيغية بالنظر لقوة وعلمية مضامينها الحاملة للقيم الأمازيغية التي لا تختلف عن القيم الكونية في شيء، سواء في ما يتعلق بحقوق الانسان أو بالقيم الثقافية العامة، كما عمل باحثو المعهد على إصدار مؤلفات في التاريخ والأنثروبولوجيا، وكان المعهد سباقا إلى إصدار عدد هام من كتب وحوامل بيداغوجية وترفيهية، ورقية والكترونية خاصة بالأطفال، ونظم ندوات وملتقيات تثقيفية وعلمية وطنيا وبالخارج في مواضيع مختلفة ومتنوعة، حضرت هذه اللقاءات شخصيات وطنية ودولية، كما نظم سهرات فنية ودورات تكوينية في مجالات كثيرة، كالإعلام والتعليم والسيناريو والفن التشكيلي، وما إلى ذلك من أنشطة ثقافية وفنية بالتنسيق مع المجتمع المدني الوطني...

أمينة ابن الشيخ أوكدورت

صرخة لابد منها

الا ان المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وللأمانة، بقدر ما تفوق ونجح في العمل الأكاديمي والعلمي، فإنه أخفق في العمل التواصلي والسياسي، إلى درجة أن المتتبع قد يلاحظ أن المعهد أخل بالتزاماته كمؤسسة ملكية استشارية، ولم يستطع للأسف فرض ذاته في دروب ودهاليز الممارسة السياسية بالمغرب، ودليلنا في ذلك تقصيره في تجسيد ما نص عليه بالحرف الظهير المؤسس له، والذي يعتبر خارطة طريق عمله، حيث جاء في مادته الثانية: «يتولى المعهد المحال إليه الأمر من جنابنا الشريف إبداء رأيه لجلالتنا في التدابير التي من شأنها الحفاظ على الثقافة الامازيغية والنهوض بها في جميع تعابيرها. يشارك المعهد بتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية في تنفيذ السياسات التي تعتمدها جلالتنا الشريفة وتساعد على إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي.»

بقراءة متأنية لهذه المادة، نستنتج أنه كان يجب على مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن تقدم استشارات وآراء وتقارير، وترفعها إلى الملك في كل ما يتعلق بملف الأمازيغية وإدراجها في مناحي الحياة العامة، لكونها رصيدا مشتركا للمغاربة قاطبة وبدون استثناء، كما نصت الوثيقة الدستورية على ذلك. وان يساهم ويتعاون مع السلطة التنفيذية في تنزيل السياسات العمومية المتعلقة بالأمازيغية، بهدف النهوض بها واشعاعها محليا ودوليا، خصوصا أنها اللغة و الثقافة العابرة للقارات، إلا أن إدارة المعهد للأسف بقيت حبيسة جدران المبنى الانيق بأرقى حي بالعاصمة الرباط، خصوصا بعد تجميد مجلسه الإداري بعد دستور 2011 بحجة انشاء مجلس وطني للغات والثقافة المغربية.

آن الأوان بعد عشرين سنة من مأسسة الأمازيغية لتسييسها. شخصيا طالبت في أكثر من مناسبة، مذ كنت عضو بالمجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتفعيل المادة الثانية التي أسلفت، خصوصا ما يتعلق بالسياسات العمومية، وكنت أكيفها على أساس أن المعهد عليه أن يضغط سياسيا لينجح في مهامه التدبيرية للشأن الأمازيغي على أساس أنه لا مأسسة للأمازيغية بدون سياسة، كما كان الشعار يرفع ومازال «لا ديمقراطية بدون امازيغية»، الا ان السياسة المطلوبة في هذا الشأن هي سياسة حكيمة، سياسة نبيلة لا سياسة النفاق و(تاشلهبيت)، علما أن هناك أحزابا سياسة تسعى فقط لاستغلالها سياسيا بغية تعطيل عجلة تفعيلها وفرملة أجرأتها، كما حصل مع حزب العدالة والتنمية خلال ولايتين كاملتين أي عشر سنوات، وعشر سنوات في عمر الانسان حسب التراث الفقهي هو السن الذي يسمح فيه بمعاقبة الطفل حين عصيانه لأبويه أو لأولياء أمره، لذلك لم يتأخر المغاربة في معاقبة هذا الحزب إعمالا بالحديث النبوي: «علموهم على سبع واضربوهم على عشر».

ها نحن الآن نفتح صفحة جديدة كمغاربة وكمناضلين وكمهتمين بالشأن الأمازيغي مع حزب جديد، أخذ على عاتقه مسؤولية تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال إحداث صندوق لتمويل ودعم الأدراج الفعلي للأمازيغية بعيدا عن المزايدات السياسوية وبدون تقديم أعذار على عكس ما كنا نواجه به في كل محطة من محطات التراجع على هذا الملف تحت ذريعة عدم رسمية الامازيغية، وبعد دسترتها ووجهنا بشرط إصدار القوانين التنظيمية، وبعد إصدار هذه القوانين رفعت في وجهنا بطاقة عدم وجود إمكانيات مادية ولوجستيكية.

إن الحكومة الحالية برهنت عن ذكاء وحصافة من خلال الإعلان عن إحداث هذا الصندوق مع تعزيز حكامته بإحداث لجنة استشارية وطنية ولجن جهوية لتيسير التنسيق والعمل بين القطاعات الحكومية لتصير الامازيغية بالفعل مسؤولية وطنية، لأنها رصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء، وهذا ما ينفي توقيع شيك على بياض لصالح الحكومة، وسنبقى حريصين وحارسين ومنتقدين بنية بناء وطن يسع لنا جميعا.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵙⵙⴰⴷⴼⵓⵜ ⵢ ⵉⵎⵉ-ⵏⵏⴽ ⵍⵍⵅ,

ⴰⵎⵎⴰ ⵓⵍ ⵏⵏⴽ ⵓⵔ-ⵜ ⵥⵔⵉⴳ

ssaḍfut y imi-nnk,

amma ul nnk ur-t ẓrigh

بمعنى: حل لي قولك، اما قلبك فلا اراه

مهرجان السينما والذاكرة المشتركة يكرم الدكتورة ليلى مزيان و نجاة بلقاسم

يعود مهرجان السينما والذاكرة المشتركة بالناظور، في دورة جديدة، يرتقب أن تعقد خلال الفترة، من 16 إلى 21 نونبر, وسط حضور مميز لسينمائيي دول البحر الأبيض المتوسط وفاعلين سياسيين وحقوقيين، احتفالا بالسينما وإستعدادا لإصدار "بيان الناظور من أجل بث روح جديدة بالمتوسط".

وجاء في تقديم الدورة الجديدة، أن "السينما تنتصر على جائحة كورونا، التي أرهقت العالم وجعلت الثقافة والفن في خبر كان لشهور طويلة"، موردا أن المهرجان الدولي للسينما والذاكرة المشتركة الذي يحتفي هذه السنة بدورته العاشرة، يراهن على تدارس عالم ما بعد كوفيد 19 وبث روح جديدة بالمتوسط، كي تعود الحياة إلى سابق عهدها وتتواصل رحلة الألف ميل لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان هنا وهناك.

وتشارك في دورة هذه السنة، سبعة أفلام طويلة من جنسيات مختلفة ستتبارى على جوائز المهرجان، إلى جانب ست أشرطة وثائقية و13 شريطا قصيرا، بعيون سينمائيين مغاربة وأجانب، تنقل تجارب إنسانية متباينة وتفاصيل عالم غيرت معالمه أزمة صحية.

وسيشرف على تقييم الأفلام المشاركة بالمهرجان ثلاث لجان تحكيم، حيث ستترأس لجنة تحكيم الفيلم الطويل المخرجة الألمانية لوسيا بلاسيوس، في حين عادت رئاسة لجنة تحكيم الفيلم الوثائقي للمؤرخ الفرنسي ميشيل دراي، فيما سيكون المخرج المصري باسل رمسيس على رأس لجنة تحكيم الأفلام القصيرة.

وقرر المهرجان، في هذه الدورة العاشرة، تكريم وجوه مغربية وأخرى أجنبية، منها المخرجة والمنتجة والموزعة المغربية إيزا جنيني والممثلة الأفغانية مللاي زكرية. كما سيتم الاحتفاء بصديق المهرجان الراحل إدكارد بشارة، مدير المهرجان الدولي للسينما العربية واللاتينية، كما سيكرم مهرجان هذه السنة كذلك ليلى مزيان رئيسة مؤسسة بنجلون مزيان.

وإلى جانب عروض الأفلام سيعرف المهرجان تنظيم ماستر كلاس، بحضور كارلوس روصادا رئيس لجنة الفيلم الأسباني وذلك للحديث عن تداعيات السينما وتأثيرها على السياحة ونمو المدن والدول التي تحتضن تصوير الافلام السينمائية والأشرطة التلفزيونية، إضافة إلى تنظيم ورشة حول السينما من تأطير المخرج العراقي ليت عبد الأمير.

ويراهن مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم الذي ينظم المهرجان، على السينما كمدخل أساس للدفاع عن حقوق الإنسان وإرساء قيم التعايش والحوار البناء بين مختلف الشعوب والأديان، ومن هنا جاءت فكرة تخصيص جائزة دولية "ذاكرة من أجل الديمقراطية والسلم" لشخصيات قدمت إسهامات لإعلاء القيم الإنسانية النبيلة والدفاع عن حقوق الإنسان.

وبعد أن سبق أن ذهبت هذه الجائزة الزعيم النقابي التونسي حسين عباسي، وخوسي مانويل ثيربيرا مدير مؤسسة الثقافات الثلاث بالمتوسط، والرئيس الإسباني الأسبق خوصي لويس ثباطيرو، وعائشة الخطابي إبنة المقاوم عبد الكريم الخطابي والرئيس الكولمبي السابق خوصي مانويل سانتوس، تتوج هذه السنة ابنة الناظور الوزيرة الفرنسية السابقة نجاة بلقاسم بجائزة "ذاكرة من أجل الديمقراطية والسلم".

وإلى جانب تكريمها في حفل افتتاح المهرجان، ستشارك نجاة بلقاسم رفقة سياسيين، سينمائيين، خبراء وأكاديمين مغاربة وأجانب في ندوة دولية ستلقي الضوء على تداعيات أزمة كورونا وعالم ما بعد كوفيد 19.

الأمازيغي العالم AMAZIGH
www.amadalamazigh.press.ma

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
نادية بودرة

• القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06

• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr

Web:
www.amadalamazigh.press.ma

• السحب:
GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:
SAPRESS

• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
* Editeur
Rachid RAHA

• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

ارتأينا في ملف العدد الجديد من جريدة « العالم الأمازيغي» تناول موضوع «الحكومة الجديدة وملف الأمازيغية»، من خلال تناول موضوع البرنامج الحكومي، الذي صادق عليه مجلس النواب يوم الأربعاء 13 أكتوبر الجاري، في محوره المتعلق بإطلاق صندوق لتمويل ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ابتداء من سنة 2022، كآلية مالية للدولة من أجل إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم والتشريع والمعلومات والاتصال والإبداع الثقافي والفني، مع استعمالها في الإدارات وفي مجموع المرافق العمومية.

هل أزمة الأمازيغية ستنتهي بإحداث صندوق خاص بها ؟

البرنامج الحكومي في أرقام

الأرقام الرئيسية في البرنامج الحكومي لفترة 2021-2026 الذي قدمه، رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، خلال جلسة مشتركة لمجلسي النواب والمستشارين :

- تحقيق معدل نمو بـ 4 في المائة خلال الخمس سنوات المقبلة؛
- إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة؛
- رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30 في المائة عوض 20 في المائة حاليا؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية إلى أقل من 39 في المئة عوض 46,4 في المئة حسب مؤشر جيني؛
- توفير "مدخول الكرامة" لمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة، يبلغ 1000 درهم سنة 2026؛
- تعميم التعويضات العائلية المحددة في 300 درهم شهريا عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال؛
- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار؛
- إحداث منحة عن الولادة للأسر المعوزة قدرها 2,000 درهم عند ولادة الطفل الأول، و1000 درهم عند ولادة الطفل الثاني؛
- منح الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ميزانية سنوية قدرها 500 مليون درهم؛
- إحداث ما لا يقل عن 250 ألف فرصة شغل مباشرة من خلال برنامج أوراش عامة مؤقتة كبرى وصغرى؛
- تشجيع وسم "صنع في المغرب" بإنتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100.000 منصب شغل؛
- خلق أزيد من 100.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر في قطاعي الصيد وتربية الأسماك.

أخنوش :
نجاح الإصلاحات والأوراش الحكومية يقتضي إرادة وطنية جماعية

دعا عزيز آخنوش، رئيس الحكومة إلى ضرورة تظافر جهود الجميع، أغلبية ومعارضة، للمضي قدما في سبيل تحقيق التنمية المرجوة في ظل الظرفية الراهنة التي تتسم بجائحة كوفيد19-، مؤكدا "واقعية البرنامج الحكومي القائم على توافقات بين الأحزاب الثلاثة المشكلة للأغلبية الحكومية".

وأشاد رئيس الحكومة، في كلمته خلال جلسة التصويت على البرنامج الحكومي بمجلس النواب، يوم الأربعاء13 اكتوبر، بالنقاش الفعّال الذي شهده مجلس النواب خلال جلسة مناقشة البرنامج الحكومي، منوها كذلك بالأحزاب التي أعلنت دعمها للبرنامج الحكومي، مشيدا في نفس الوقت بمقترحات وأفكار المعارضة ومداخلاتها في مجلس النواب.

وذكّر رئيس الحكومة بالمسار الذي قطعه هذا البرنامج الحكومي في إطار المشاورات الحكومية مع أحزاب الأغلبية، مؤكدا أن البرنامج وضع في صلب اهتماماته أولويات المواطنين، واحترم بشكل كبير نتائج استحقاقات 8 شتنبر، مشيرا إلى أن الأحزاب الثلاثة المشكلة للأغلبية لها مكانتها وقوتها داخل المشهد السياسي.

وأضاف أخنوش أن البرنامج الحكومي جاء أيضا محترما التقارب بين برامج أحزاب الأغلبية، مؤكدا أن هناك تقارب مع أحزاب أخرى خارج التحالف الحكومي، مؤكدا أن اختيار المواطن كان واضحا، وطلب البديل بقوة، مشيرا في هذا الإطار إلى نسبة المشاركة في هذه الانتخابات التي تجاوزت 50 في المائة.

وبخصوص البرنامج الحكومي، فقد شدد رئيس الحكومة على الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات من أجل خلق فرص الشغل وتحقيق التنمية للبلاد والرخاء للمواطنين، مشيرا إلى أن جميع الجهات والجماعات الترابية بالمملكة يجب أن تكون امتدادا للبرامج والأوراش الوطنية قصد تنزيلها بالشكل الأمثل على أرض الواقع.

وأكد أخنوش، في هذا الصدد، بأن البرنامج الحكومي يتعهد بالرفع من وتيرة النمو الاقتصادي الوطني إلى معدل 4 في المائة للفترة ما بين 2021 و 2026، وإحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة.

كما ذكر بأن هذا البرنامج يقترح، ابتداء من 2022 ولمدة سنتين، حزمة من الأوراش العامة، صغرى وكبرى، في إطار عقود مؤقتة، على مستوى الجماعات الترابية وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، دون اشتراط مؤهلات، موضحا أن هذا البرنامج سيمكن من خلق ما لا يقل عن 250 ألف فرصة شغل مباشر في غضون سنتين.

وأوضح رئيس الحكومة أن الإجراءات الفورية والملموسة التي تعتزم الحكومة اتخاذها، كما جاء في البرنامج الحكومي، تمنح فرصا للجميع، وخاصة للشباب، كجزء من السعي لإنعاش الاقتصاد الوطني والتخفيف من آثار الأزمة الصحية على التشغيل.

وسجل أيضا أن البرنامج الحكومي يأتي للاستجابة لقضايا اعتبرها أولويات واضحة وشفافة ذات أهداف وتدابير محددة، كما يقدم إجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة واستشراف المستقبل بعزيمة وثبات، من خلال حزمة إجراءات تروم تقديم إجابة صريحة على أولويات المواطنات والمواطنين.

وخلص رئيس الحكومة إلى أن نجاح الإصلاحات والأوراش الحكومية يقتضي إرادة وطنية جماعية، وتعبئة وانخراط تامين للمؤسسات وللفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين وعموم المواطنات والمواطنين.

بايتاس :
الحكومة تتميز بانسجام وتجانس مكوناتها مع إيلاء مكانة خاصة للشباب والنساء

آكد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، أن الحكومة الجديدة " تتميز بانسجام وتجانس مكوناتها، مع إيلاء مكانة خاصة للشباب والنساء".

وقال بايتاس، في تصريح له، عقب تعيين الملك محمد السادس، يوم الخميس 7 أكتوبر الجاري، لأعضاء الحكومة الجديدة، إن مشاورات تشكيل الحكومة استغرقت أقل من ثلاثين يوما "مما يؤكد على مدى الانسجام والتجانس القائمين بين الأحزاب السياسية الثلاثة التي تتبنى تصورا مشتركا وواضحا".

وأبرز الوزير أن الحكومة الجديدة تميزت بهندسة راعت في المقام الأول ضمان "حضور قوي لوزراء جدد شباب جنبا إلى جنب مع وزراء يتمتعون بنضج وتجربة كبيرين، لاسيما على مستوى القضايا الكبرى للمملكة ".

وأضاف بايتاس أن التشكيلة الحكومية الجديدة تعكس أيضا حضورا قويا للنساء "تمثل في إسناد حقائب وزارية مهمة لوزيرات في الحكومة الحالية"، مؤكدا أن هذه الأخيرة تستحضر أولويتين أساسيتين هما تقديم برنامج حكومي ينسجم مع البرنامج الانتخابي، والإرتكاز على مخرجات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد.

وخلص إلى القول إن الانسجام والتناغم بين مكونات التحالف الحكومي "لدليل على نجاح مستقبلي في تنزيل البرنامج الحكومي وتوصيات النموذج التنموي الجديد".

السعدي: البرنامج الحكومي مرقّم وواضح ويأخذ بعين الاعتبار أولويات المغاربة

أكد لحسن السعدي، النائب البرلماني عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أن البرنامج الحكومي، واضح ومرقّم وأخذ بعين الاعتبار أولويات المغاربة، خصوصا في ظل أزمة كورونا التي لا تزال تلقي بظلالها على الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين.

وذكّر السعدي خلال مشاركته يوم الأربعاء 13 اكتوبر، في برنامج "مباشرة معكم" الذي يبث على شاشة القناة الثانية، بمحطة 8 شتنبر التي شهدت نسبة مشاركة قوية تجاوزت نصف المسجّلين في اللوائح الانتخابية، والتي أسفرت عن نتائج تؤكد أن المغاربة منحوا أغلب أصواتهم لثلاثة أحزاب، وهي المشكّلة للتحالف الحكومي، وذلك بناء على برامج وأفكار ومقترحات والتزامات واضحة.

وأضاف عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، أنه بعد أن منح المغاربة الثقة للأغلبية، عادت الأحزاب الثلاثة إلى المغاربة وممثلي الأمة في البرلمان، ببرنامج حكومي قوي وواضح ويضم أفكار وأرقام ومؤشرات واضحة.

وبعد أن أشار إلى أنه من الطبيعي أن تكون أحزاب المعارضة تناقش هذا البرنامج، شدّد على ضرورة الافتخار بهذا النقاش السياسي في بلادنا، مؤكدا في نفس الوقت أن الأمر يتعلق ببداية مسار جديد في العمل السياسي.

وأوضح أن البرنامج الحكومي جاء بعد 10 سنوات كان فيها بطء التنمية، ومعاناة كبيرة للمغاربة خصوصا على المستوى الاجتماعي وجوانب أخرى، مضيفا "اليوم ننتقل إلى نقاش سياسي فيه معارضة واضحة وأغلبية قوية، وفيه أيضا مجموعة من الإشارات في هذه البداية وأولها وهي الوثيرة السريعة التي انطلقنا بها، وهذا فيه تأكيد على أنه لا مجال لهدر الزمن التنموي والسياسي".

وشدّد السعدي على أن البرنامج الحكومي يضم إجراءات واضحة بالأرقام والمؤشرات، على غرار نسبة النمو التي تم تحديدها في 4 في المائة كأدنى حد، وإحداث مليون منصب شغل، وغيرها من الإجراءات المرقّمة في البرنامج الحكومي التي تؤكد زيف ادعاءات بعض الأطراف بهذا الخصوص.

وفي سياق الانتقادات التي همّت تمويل هذا البرنامج وبعض المؤشرات والإجراءات التي جاء بها البرنامج الحكومي، أكد السعدي أن حزب التجمع الوطني للأحرار، ليس حزبا وليد الأمس، بل يتعلق الأمر بحزب راكم تجربة في التدبير ومر من حكومات، مذكرا بأن الحزب لديه خبرة كبيرة في تدبير قطاع المالية في الحكومات السابقة.

وأشار المتحدث نفسه إلى أن البرنامج الحكومي، أعطى الأولوية لأولويات المغاربة، إذ في الوقت الذي لا تزال أزمة كورونا تؤثر على مجموعة من القطاعات، وينتظر المغاربة حلولا للعديد من الإشكاليات ذات الأولوية، فقد اهتم البرنامج بتقديم هذه الإجابات من خلال أولويات التشغيل والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وذكّر في هذا الصدد، بالمسار الذي قطعه حزب "الأحرار" في السنوات الخمس الماضية، الذي شهد إنصاتا متواصلا للمواطنات والمواطنين، مما مكّن الحزب من معرفة مشاكلهم وأولوياتهم، مشددا في نفس الوقت على أن البرنامج الحكومي لم يغفل القطاعات الأخرى.

وكان مجلس النواب، صادق أمس الأربعاء خلال جلسة عمومية، بالأغلبية، على البرنامج الحكومي الذي تقدم به عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، أمام مجلسي البرلمان، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 88 من الدستور.

الـ"AMDH" تدعو رئيس الحكومة إلى توفير الحماية القانونية والإجرائية للأمازيغية

دعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى "توفير الحماية القانونية والإجرائية للغة والثقافة الأمازيغية، واتخاذ الإجراءات الاستعجالية اللازمة لتجاوز تحقير وتهميش اللغة الأمازيغية والبطء والارتجالية في تدريسها".

وطالبت الهيئة الحقوقية في مذكرة وجهتها إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش، حول إدماج حقوق الإنسان في التصريح الحكومي الذي قدمه أمام البرلمان، الاثنين 11 أكتوبر، بـ " إعادة النظر في العديد من القوانين التي لها ارتباط وجعلها ملائمة مع المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.

وأشارت إلى القانونين التنظيمين رقم 26-16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية، في "اتجاه تقليص المراحل المعبر عنها، وحذف المفاهيم الفضفاضة القابلة للتأويل، مع جعله ملزما لا اختياريا للدولة حتى تقوم بواجبها"، و"القانون التنظيمي رقم 16-04 الخاص بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بما يجعله مجلسا مستقلا ماليا وإداريا، مع تقوية حضور ممثلي المجتمع المدني".

كما طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في مذكرتها إلى "إعمال التوصيات الصادرة عن اللجان المنشأة بموجب المعاهدات والإجراءات الخاصة، ذات الصلة باللغة والثقافة الأمازيغيتين وعلى الخصوص لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية والمقررة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب".

ودعت الـ "AMDH" إلى "وضع حد لعدم تسجيل الأسماء الأمازيغية في الحالة المدنية."

وشددت الهيئة الحقوقية على ضرورة "رفع التهميش عن قطاع الثقافة، ووضع استراتيجية تعلي من شأن كافة مجالات الحقل الثقافي، وتجعله في خدمة حقوق الإنسان والانفتاح على الثقافة العالمية، وكذا تقوية البنية التحتية الثقافية، والرفع من الاعتمادات المخصصة للمجال الثقافي."

ودعا ذات المصدر إلى "تطهير الإدارة والمؤسسات العمومية من مختلف أصناف الفساد والانحرافات – الرشوة، المحسوبية، الزبونية، الشطط في استعمال السلطة، استغلال النفوذ، البيروقراطية، تهميش اللغة العربية واللغة الأمازيغية كلغتين رسميتين، والحيف والتمييز اتجاه المتحدثين بالأمازيغية رغم أنها أصبحت لغة رسمية دستوريا– وذلك لضمان مساواة المواطنين والمواطنات في الاستفادة من الخدمات العمومية والحفاظ على المصلحة العامة."

وأكدت مذكرة الجمعية الحقوقية على "مراجعة القوانين المتعلقة بتدبير الأرض ومنها: القانون المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، والقوانين الخاصة بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها وبالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية وبالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، التي تستمد روحها من القوانين الاستعمارية والتي كرست تحكم وزارة الداخلية".

الأمازيغية و«الصندوق»

منتصر إثري

أولا: لا يمكن للأمازيغية أن تمارس وظيفتها الدستورية والقانونية بعيدا عن العراقيل و «مسامر المائدة» دون توفر إرادة سياسية حقيقية لدى الدولة بكل مؤسساتها.

ثانيا: في ظل غياب الإرادة والرغبة في رد الاعتبار للقضية الأمازيغية التي عانت كل صنوف الإقصاء والتهميش والتمييز والمنع والحصار، لا يمكن أن نتوقع إلا المزيد من الدوران في حلقة مفرغة وانتظار تفعيل قد يأتي غدا أو بعد ربع قرن من الزمن! من يدري؟! لقد علمتنا تجربة الحكومات السابقة؛ أن هدر الزمن السياسي والتشريعي عندما يتعلق الأمر بالأمازيغية أسهل من شرب فنجان قهوة.

لقد شهدنا كيف أخّرت حكومة تيار «الإسلام السياسي» الأولى، ومعه الأحزاب المشكلة لها، إصدار القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في الحياة العامة، إلى آخر دقيقة من ولاياتها؛ وكيف استمرت الحكومة الموالية في نهج سياسة اللامبالاة والآذان الصامة مع مطالب الحركة الأمازيغية؛ وحتى بعد صدور القانون بما فيه وما عليه؛ لم نرى أي تغيير يطرأ في الواقع وكأن القانون لم يصدر؛ بل نتابع تراجعات مستمرة في كل المجالات ذات الصلة؛ واليوم، ونحن مه بداية الدخول المدرسي الجديد، وفي ظل الحكومة الجديدة، نرى ونتابع ما يعيشه أساتذة مادة اللغة الأمازيغية من تمييز واحتقار وحرق أعصابهم وحرمانهم من أبسط الحقوق لممارسة مهنتهم وتأدية رسالتهم.

وبخصوص «صندوق المليار درهم»، أولا: يحسب للحكومة الجديدة، أنها خصصت محورا خاصا بالأمازيغية ضمن البرنامج الحكومي ولم تربطها بمحور الثقافة والاتصال كما في السابق وهذا مهم جدا؛ ومكسب.

ثانيا: تعهد البرنامج الحكومي، الذي صادق عليه مجلس النواب يوم الأربعاء 13 أكتوبر الجاري، بإطلاق صندوق لتمويل ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ابتداء من سنة 2022، كآلية مالية للدولة من أجل إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم والتشريع والمعلومات والاتصال والإبداع الثقافي والفني، مع استعمالها في الإدارات وفي مجموع المرافق العمومية، وأكد البرنامج الحكومي أن «الصندوق « سيعمل على "تعزيز العدالة الثقافية واللغوية، على غرار اليات التمويل التي تعبأ كروافع إدماج للسياسات العمومية من اجل التنمية الاجتماعية والمجالية"، و سيتم تعزيزه «بإحداث لجنة استشارية وطنية ولجان استشارية جهوية تضم ممثلي القطاعات الوزارية المعنية مع الانفتاح على شخصيات لها المام بالثقافة الأمازيغية.» وهذا أيضا مكسب ويعطي انطباع على أن الحكومة الجديدة غيرت من طريقة تعاطي الحكومات السابقة مع ملف الأمازيغية.

وقالت الحكومة إن «الاعتراف بمكانة الأمازيغية لا ينبغي أن يقتصر على الحقوق الثقافية واللغوية، بل يجب ان يمتد ليشمل تدارك تأخر التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

وفي هاته الفقرة الأخيرة من الالتزام الحكومي، نجد اعترافا مباشراً بفشل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب ما عاشته وتعيشه الأمازيغية من سياسة ممنهجة ومقصودة تحاول محاصرتها في زاوية ضيقة حتى لا تمارس وظيفتها كما ينص على ذلك الدستور؛ الذي يعتبر أعلى وأسمى قانون في الدولة؛ وكذا القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية.

لذلك، فالأمازيغية لا تحتاج للجانب المالي فقط، رغم أنه مهم وضروري، إنما تحتاج كذلك، كما ذكرت، لإرادة ورغبة سياسية حقيقية مع وضع برنامج ومخطط تشريعي واضح المعالم لتعميم تدريس مادة اللغة الأمازيغية من التعليم الأولي إلى الجامعة؛ وزيادة الأساتذة المتخصصين ضعف أضعاف ما التزمت به الحكومة السابقة، وإدراج الأمازيغية في الإعلام والقضاء والإدارات العمومية والشبه عمومية، وفي كافة مؤسسات الدولة... والقطع مع العشوائية والارتجالية والتخبط والتردد وهدر الزمن في التعاطي مع ورش الأمازيغية.

فبدون بلورة إرادة ورغبة سياسية حقيقية، لا يمكن أن نتوقع أي تفعيل للأمازيغية ولا أي تعزيز للعدالة الثقافية واللغوية، ولا أي تنمية اجتماعية ومجالية... صحيح، لن نسبق الأحداث ونحكم على الحكومة من أسبوعها الأول، لكن في المقابل، لن نكون متشائمين ولا متفائلين؛ سنبقى حذرين ونواكب ما يجري لأن التجارب السابقة علمتنا الشيء الكثير.

حكومة أخنوش تلتزم بإحداث «صندوق» بميزانية تصل لمليار درهم لتفعيل رسمية الأمازيغية

أكد رئيس الحكومة عزيز أخنوش أن البرنامج الحكومي «يستمد روحه وفلسفته من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضامين النموذج التنموي الجديد للمملكة، وينهل من الإجراءات التي التزمت بتنفيذها الأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية، والتي استأثرت باهتمام المواطنات والمواطنين وصوتوا لمضامينها بأغلبية».

وأشار أخنوش خلال تقديم مضامين البرنامج الحكومي، يوم الاثنين 11 أكتوبر 2021، بمجلس النواب إلى أنه «مشروع نابعٌ من ثوابت المملكة وثرائها التاريخي وحيوية ثقافتها وتعدد هويتها وتنوع إمكانياتها، مستشرفٌ لآفاق التنمية المندمجة والمستدامة».

وأوضح أن هذا البرنامج وضع وفق «مقاربة تشاركية للإجابة على انتظارات اجتماعية ملحة ولتجاوز آثار الجائحة وتحقيق إقلاع اقتصادي يعزز مكانة المغرب قاريا ودوليا.

ويرتكز البرنامج الحكومي، وفق ما أورده رئيس الحكومة، على ثلاثة محاور استراتيجية تتمثل في تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، تحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل، تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي.

وبخصوص الأمازيغية، تتعهد الحكومة الجديدة، وفق ما جاء في البرنامج الحكومي، بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، من خلال إحداث صندوق خاص، بميزانية تصل لمليار درهم بحلول سنة 2025.

وكان عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار وعد يوم 7 يونيو الماضي، بمدينة وجدة، بإحداث "صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية".

وأعلن أخنوش خلال الجولة الوطنية للأحرار لتقديم التوجهات الكبرى لبرنامج الأحرار، عن التزام حزب الأحرار بإحداث صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وتمويل موارده من ميزانية الدولة، وستصل إلى 1 مليار درهم سنويا بمتم سنة 2025.

وأوضح رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، أن تمويل صندوق خاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، سيبدأ بـ 200 مليون درهم انطلاقا من السنة الأولى و400 مليون درهم في السنة الثانية على أن يصل إلى مليار درهم سنة 2025.

وشدد أخنوش على أن حزب التجمع الوطني للأحرار يعبر عن عزيمته لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية على أرض الواقع عبر إحداث الصندوق المذكور، والذي يستلزم موارد مالية، ستصل إلى مليار درهم في أفق 2025، والذي سيمكن من تحقيق عدالة ثقافية ولغوية للملايين من المغاربة.

محامي يطالب وزير العدل باعتماد الأمازيغية في إفتتاح جلسات المحاكم

طالب المحامي والفاعل الأمازيغي، الصافي مومن علي بافتتاح جلسات المحاكم من طرف القضاة، باللغتين الرسميتين معا، العربية والأمازيغية، عن طريق ترجمة عبارة الافتتاح المعروفة: "باسم جلالة الملك نفتتح الجلسة".

وقال الصافي مومن علي في رسالة مفتوحة وجهها إلى وزير العدل الجديد، عبد اللطيف وهبي: "مثلما حققت كتابة تيفيناغ في واجهة المرافق العمومية الحضور الرمزي المؤقت للامازيغية في هذه الفضاءات، وذلك في انتظار تحقيق حضورها الكامل فيها، بعد مرور مدة تفعيل طابعا الرسمي ، المنصوص عليها في القانون التنظيمي؛ فان المطلوب، يقول المتحدث، هو تجسيد الحضور الرمزي المؤقت للامازيغية في قطاع العدل، بإجراءين بسيطين، تكلفتهما المادية قليلة، لكن كسبهما الاعتباري والمعنوي كبير جدا إلى الأمازيغية". وفق تعبيره.

وبالإضافة إلى افتتاح جلسات المحاكم من طرف القضاة، باللغتين الرسميين؛ طالب الصافي مومن علي ب " ترجمة إلى اللغة الأمازيغية لفظة: " محكمة "، التي يعلن بها اعوان المحاكم، افتتاح الجلسات".

وتمنى الفاعل الأمازيغي في رسالته المفتوحة أن يلقى " هذا الطلب المشروع الاستجابة من طرف سيادتكم، خلافا لسلفكم السابق".

الحكومة تعزز صندوق دعم الأمازيغية بإحداث لجنة استشارية وطنية ولجان جهوية

الحكومة تعزز صندوق دعم الأمازيغية بإحداث لجنة استشارية وطنية ولجان جهوية

أكد البرنامج الحكومي، الذي أعلن عنه رئيس الحكومة الجديد عزيز اخنوش، يوم الإثنين 11 اكتوبر، انه سيتم تعزيز صندوق دعم الأمازيغية بإحداث لجنة استشارية وطنية ولجان استشارية جهوية تضم ممثلي القطاعات الوزارية المعنية مع الإنفتاح على شخصيات لها المام بالثقافة الأمازيغية.

وأضاف أن صندوق الأمازيغية الذي سيستمد موارده من ميزانية الدولة، والتي ستصل إلى 1 مليار درهم بمتم سنة 2025، سيعمل على "تعزيز العدالة الثقافية واللغوية، على غرار اليات التمويل التي تعبأ كروافع إدماج للسياسات العمومية من أجل التنمية الاجتماعية والمجالية".

ووقف البرنامج الحكومي، على أهمية الإسراع في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية حسب ما حدده القانون التنظيمي المحدد لمراحل تفعيلها، والذي أكد بقوة وحزم على مكانة الأمازيغية ومساهمتها في العروة الوثقى للهوية المغربية المتعددة الروافد.

وشدد البرنامج على أن الاعتراف بمكانة الأمازيغية لا ينبغي أن يقتصر على الحقوق الثقافية واللغوية، بل يجب أن يمتد ليشمل تدارك تأخر التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأقر برنامج الحكومة أن إطلاق صندوق لتمويل ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، سيكون ابتداء من سنة 2022، كآلية مالية للدولة من أجل إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم والتشريع والمعلومات والاتصال والإبداع الثقافي والفني، مع استعمالها في الإدارات وفي مجموع المرافق العمومية.

تاضا تمغربيت تنوه بموقع وحجم حضور الأمازيغية في البرنامج الحكومي

وفاء لنهجها في مواكبة وتقييم العملية الانتخابية ليوم 8 شتنبر 2021 ولمخرجاتها السياسية، تتبع تكتل تمغربيت للإلتقائيات المواطنة المعروف اختصارا ب"تاَضَا تَمْغْرَبِيتْ" مشاورات تشكيل الحكومة والنتائج المتمخضة عنها، كما تابع باهتمام مضامين التصريح الحكومي الذي أدلى به رئيس الحكومة أمام البرلمان. وتعلن تاضا تمغربيت للرأي العام الوطني تنويهها بالآجال المعقولة التي إستغرقتها فترة مشاورات تشكيل الحكومة، وبالمنطق المتحكم في اختيار الأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية على أساس الأحزاب الثلاثة التي بوأها المغاربة المراتب الأولى تباعا.

كما عبرت عن تقديرها للجو العام الذي طبع مرحلة ما بعد النتائج الانتخابية، سواء تعلق الأمر بحس المسؤولية الذي أبانت عنه الأحزاب الفائزة في هذه الانتخابات، أوتعلق بالنضج السياسي الذي كان السمة الغالبة على سلوك الأحزاب التي لم تحظى بثقة الناخبين؛ وإن كان لهذا الأمر من دلالات، فإنها تؤكد أولا وأخيرا على وصول مشهدنا السياسي مرحلة النضج.

ونوهت تاضا بموقع وحجم حضور الأمازيغية في البرنامج الحكومي، من خلال ورود الموضوع ضمن عشر التزامات الحكومة، واستمرار الالتزام بخلق صندوق لدعم تمويل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكذا خلق لجنة استشارية وطنية ولجان جهوية لمتابعة هذا التنزيل.

وتعتبر تاضا في بلاغ لها، إلتزامات الحكومة بشأن الأمازيغية، تجديدا في تدبير الملف الأمازيغي، وقفزة نوعية في مسار السياسة الوطنية الجديدة حيال الأمازيغية، منذ الإعلان عنها سنة 2001. تجديد قوامه؛ أولا، ربط الإلتزامات بالإعتمادات المرصودة لها، ثانيا، قيادة فعالة لها إمكانيات تتبع التنفيذ وطنيا وجهويا، ثالثا وأخيرا، حكامة في مستوى التحدي.

واعتبرت أن الذكاء الجماعي للمغاربة بقياد جلالة الملك، قادر على رفع التحديات الجيوستراتيجية الجمة التي تواجهها بلادنا، وقادر على الصمود في وجه أعاصير زمن اللايقين الذي وصلته الإنسانية، كما أكد على ذلك (الذكاء الجماعي للمغاربة) في تدبيره الناجع لجائحة كورونا وتبعاتها.

وجهة نظر

الأمازيغية في البرنامج الحكومي

لحسن بنضاوش

قائد الحكومة الجديدة، حزب التجمع الوطني للأحرار، منذ إنتخاب السيد عزيز أخنوش على رأس الحزب، وإعلان دينامية سياسية جديدة، وضع ضمن أولوياته المسألة الأمازيغية، واختار الإنفتاح على مكونات الحركة الأمازيغية من أجل إيصال صوت المشروع الأمازيغي الى المؤسسات المنتخبة . وفي البرنامج الإنتخابي، حضرت الأمازيغية بقوة لدى حزب الحمامة، وكانت ضمن الإلتزامات الأساسية للحزب . وبعد ترأس الحكومة من طرف هذا الحزب، وإعلان التحالف مع حزبين الإستقلال والأصالة والمعاصرة، جاء البرنامج الحكومي لرسم معالم ولاية حكومية لما بعد إنتخابات 2021م . واستحضارا للبرنامج الإنتخابي، والتزام قائد الحكومة بالإهتمام وإنصاف الأمازيغية، كانت الأمازيغية حاضرة في البرنامج الحكومي، في التزام واضح بتأسيس صندوق مالي لدعم تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية في شقه المالي . والإجراء الذي كشف عنه البرنامج الحكومي في إعلان الصندوق المالي لدعم الأمازيغية يجيب على سؤال الحركة الأمازيغية المطروح منذ 2011م بعد الترسيم بدون ميزانية مخصصة في الميزانية العامة للدولة، والذي كان مطلبا للحركة الأمازيغية من أجل التفعيل الحقيقي للأمازيغية . والصندوق المالي الخاص بالأمازيغية، إذا تمت برمجته في المشروع المالي للدولة المعد من طرف الحكومة، سيكون له وقع خاص على الأمازيغية لأنه سيمنح اعتمادا ماليا سيخصص لتفعيل الرسمي للأمازيغية، لأن الجانب المالي دائما عائق أساسي أمام أي إجراء ملموس وعملي لفائدة الأمازيغية . والملاحظ أن تجربة الحزب القائد للحكومة في مجال الأمازيغية، ووجود مناضلين أمازيغ ضمن صفوفه، إضافة قوية للحكومة الجديدة في تدبير ملف الأمازيغية، وفرصة ذهبية للدولة من أجل المصالحة مع المكون الأمازيغي، وإنصاف الشعب الأمازيغي المغربي، وربح رهان التنمية المستدامة لمغرب الغد المنشود . وحضور الأمازيغية في البرنامج الحكومي للحكومة الجديدة، والتزامها أمام ممثلي الشعب، يحتاج بالفعل إلى سياسة عمومية منصفة، وإلى إرادة سياسية قوية تأخذ بعين الإعتبار التميز الإيجابي للأمازيغية في جميع مناحي الحياة من أجل أمازيغية لكل المغاربة . وأمام إرادة الحكومة، ورغبتها في السير ايجابا في هذا الورش، وجب الدعم والمساندة للحكومة الإيجابي، وتسخير كل التجارب والإمكانيات المتاحة قانونيا ومؤسساتيا من طرف الجميع من أجل إنجاح التجربة، والنقذ البناء والمسؤول لأي اخفاق أو سوء تدبير أو التراجع عن الإلتزامات الحكومية في موضوع الأمازيغية .

مأزق الأمازيغية

لماذا لا يزال التفعيل، الجدّي والحقيقي وليس الشكلي والرمزي، للترسيم الدستوري للغة الأمازيغية يراوح مكانه منذ 2011؟ لماذا لم يُشرع بعدُ في تدريس، جدي وحقيقي، إجباري وموحّد، للغة الأمازيغية حتى تُستعمل كلغة رسمية؟

الجواب هو أن الدولة، كما يبدو من خلال تعامل أجهزتها الحاكمة والتنفيذية الحقيقية مع الأمازيغية، غير مقتنعة بما اعترفت به من طابع رسمي للغة الأمازيغية. ولهذا وقفت عند ما هو شكلي ورمزي ولم تتعدّه إلى ما هو تفعيل حقيقي وعملي مقرون بتدريس، جدّي وحقيقي، إجباري وموحّد للأمازيغية، كما قلت. وهذا ما يشكّل مأزقا حقيقيا توجد فيه الأمازيغية: فمن جهة هي لغة رسمية منذ يوليوز 2011. ومن جهة ثانية هي لا تزال محرومة عمليا من هذا الترسيم كما كانت قبل 2011. ولماذا تتعامل الدولة مع الأمازيغية التي أقرّت ترسيمها، بما يتناقض مع هذا الترسيم؟ لماذا يتذبذب اعترافها بالأمازيغية بين الإقدام والإحجام، بين اتخاذ قرارات مبدئية والتّردّد في تنفيذ هذه القرارات؟

يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الدولة المغربية، ورغم أن دستورها الجديد لا ينصّ على ذلك، إلا أنها تفترض نفسها مسبَقا، وخصوصا منذ 1912 حيث بدأت عروبة المغرب تشكّل جزءا من الوعي السياسي والاجتماعي والشعبي والثقافي، والذي ستعمل الدولة على نشرة وترسيخه عبر مختلف مؤسساتها وأجهزتها الإيديولوجية، (تفترض نفسها مسبَقا) على أنها دولة عربية وليست أمازيغية، وتتصرّف، من الناحية العملية، كما يظهر ذلك من خلال ديبلوماسيتها وتصريحات مسؤوليها وسياستها اللغوية التعريبية...، بناء على هذا الافتراض المسبَق، أي كدولة عربية وليست أمازيغية. وهذا ما يفسّر أن هذه الدولة لا تستطيع الذهاب في اعترافها بالأمازيغية حتى نهاية هذا الاعتراف، مع كل ما يتضمّنه ذلك من نتائج وتغيير على مستوى لغة الدولة وهويتها. وهذا هو مصدر المأزق الذي توجد فيه الأمازيغية، وتوجد فيه الدولة نفسها فيما يتعلق بموقفها الملتبس من الأمازيغية، والذي يبدو أنها هي التي أرادته وخلقته.

فالتفعيل – أقصد دائما الجدّي والحقيقي وليس الشكلي والرمزي – للغة الأمازيغية لتكون لغة للدولة ومؤسساتها، وذلك حتى ينسجم اعترافها بالأمازيغية مع نتائجه اللغوية والهوياتية، لا يمكن أن ينجح ويتحقق دون إعادة النظر في المكانة اللغوية والهوياتية – وليس الثقافية والدينية – للغة العربية، وفي الانتماء العربي المفترَض مسبّقا للدولة، والذي تساهم في خلقه هذه المكانةُ الخاصة للعربية، التي تجعل منها لغة وهوية في نفس الوقت، بحيث تصبح الدولة المستعمِلة للعربية تلقائيا دولة عربية في هويتها. فإذا كانت الدولة لا تزال، إلى الآن (نحن في أكتوبر 2021)، ترفض النتائج اللغوية والهوياتية لاعترافها بالأمازيغية كلغة رسمية، فلأنها تحافظ بذلك الرفض على «الانسجام» بين انتمائها العربي المفترَض، الذي تمارسه من الناحية العملية – كما أشرت – ونتائجه اللغوية والهوياتية، حيث تُعتبر اللغة العربية عنوانا على هذا الانتماء، بسبب خاصية هذه اللغة التي لا يمكن الفصل بين وظيفتها اللسنية ووظيفتها الهوياتية، كما سبق أن قلت. ولهذا فإن إعادة النظر في المكانة التي تحتلّها العربية بالمغرب، كلغة رسمية تستلزم تلقائيا الانتماءَ العربي المفترض مسبّقا للدولة نظرا للوظيفة الهوياتية لهذه اللغة، هي من شروط الترسيم الحقيقي للأمازيغية، مع كل مستتبعاته اللغوية والهوياتية التي تخصّ الاختيارات والتوجّهات الجديدة للدولة بخصوص انتمائها الهوياتي وسياستها اللغوية والتعليمية. وهذا ما يطرح السؤال الحرج التالي: هل الدولة مستعدة لأن تجعل العربيّة لغة ثانوية، والأمازيغية لغة أولى وأساسية، مع التحضير السياسي، الجدي والواعي لذلك حتى ينجح المشروع تدريجيا بعد عقدين أو أكثر؟ هذا هو الانتقال السياسي الحقيقي، الضروري لاحتلال الأمازيغية لمكانتها الطبيعية كلغة وهوية للدولة المغربية. إنه انتقال سياسي من دولة تفترض نفسها عروبية إلى دولة تعترف بهويتها الأمازيغية، مع كل ما يشترطه هذا الانتقال من تغيير وتجديد بخصوص اللغة والهوية.

محمد بودهان

لا شكّ أن الكثيرين سيرون في مثل هذا الانتقال المنشود ضربا من الخيال السياسي، اقتناعا منهم أنه مستحيل وممتنع. لكن إذا استحضرنا أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل أصبح شيئا واقعا ونافذا، بعد أن كان يبدو – قبل توقيع اتفاقية التعاون بين المغرب وإسرائيل بتاريخ 22 دجنبر 2020 بالرباط، وبسبب العداء للدولة العبرية الذي غرسته، وبقدر كبير لا حدود له، الإيديولوجيةُ العروبية بشقّيْها القومي والإسلامي، في أذهان وقلوب المغاربة – أكثر استحالة وامتناعا من التطبيع مع الأمازيغية، (إذا استحضرنا ذلك) فسيكون قرار الانتقال من دولة تفترض نفسها عروبية إلى دولة تعلن أنها أمازيغية الهوية تستعمل لغتها الأمازيغية كلغة للدولة ومؤسساتها، مجرد إجراء إداري عادي وبسيط، ليس فيه أي عنصر مفاجئ أو استثنائي مقارنة مع قرار التطبيع مع إسرائيل.

في غياب هذا الانتقال السياسي، اللغوي والهوياتي، فإن كل ما تستطيع أن تقدّمه الدولةُ للأمازيغية كدولة تفترض أنها ذات انتماء عربي، لا يمكن، في جميع الأحوال، أن يتعدّى سقف «السياسة البربرية الجديدة» (لفهم معنى «السياسة البربرية الجديدة»، يمكن الاطلاع على موضوع: «متى ينتقل المغرب من السياسة البربرية إلى السياسة الأمازيغية؟») التي بدأتها مع خطاب أجدير والظهير المنشئ للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتاريخ 17 أكتوبر 2001. وإذا كانت هذه «السياسة البربرية الجديدة» أفضل بكثير للأمازيغية مما كانت عليه من إقصاء شامل قبل هذا التاريخ، إلا أنها لن تضع حدا لإقصائها السياسي، الذي هو مصدر كل الإقصاءات الأخرى.

وحتى المشاركة السياسية التي دعا إليها نشطاء أمازيغيون بهدف أن يكون للأمازيغية صنّاع قرارات لصالحها، سواء في المجالس المحلية والجهوية، أو في البرلمان والحكومة...، لا تستطيع أن تفعل، في حالة حصول منتخبين من النشطاء الأمازيغيين على عدد مهم من المقاعد بهذه المجالس والمؤسسات، أكثر من تجويد «السياسة البربرية الجديدة». وهو شيء يجب الاعتراف أنه مفيد جدا للأمازيغية، لكنه لن يجعل الدولة تنتقل – تدريجيا طبعا – من دولة تفترض نفسها عربية إلى دولة أمازيغية تمارس سلطتها السياسية باسم انتمائها الأمازيغي، مع ما يستتبع ذلك من تغيير على مستوى الاختيارات اللغوية والهوياتية للدولة، كما سبقت الإشارة. ذلك أن القرارات التي تخصّ لغة الدولة وانتماءها العربي المفترض في المغرب، وحتى إن كان الدستور يمنح للبرلمان والحكومة حق التقرير بشأن اللغة، هي، كما هو شأن كل القرارات الاستراتيجية، من اختصاص القصر، أي الحكومة الحقيقية الحاكمة وليس المحكومة. حكومة القصر هذه يمثّلها الملك والمربّع الملكي المشكّل من مستشاريه ومساعديه الأقربين.

فعندما نربط قضية الأمازيغية بمؤسسة القصر، يجوز لنا أن نفسّر، من بين أسباب أخرى، تماطل الدولة في التدريس، الجدّي والحقيقي، الإجباري والموحّد للأمازيغية قصد التفعيل، الجدّي والحقيقي وليس الشكلي والرمزي، لترسيمها الدستوري، بكون القصر لم يقرّر بعدُ تدريس وتعليم اللغة الأمازيغية للأمراء وأبناء القصر، وخصوصا أولياء العهد منهم، استعدادا لاستعمالها عندما يصبحون ملوكا باعتبارها لغة رسمية للدولة (انظر موضوع: «هل سيتعلّم وليّ العهد الأمير مولاي الحسن اللغة الأمازيغية؟»). لماذا القصر؟ لأن تدريس وتعليم القصر للغة الأمازيغية لأبنائه يستتبع بالضرورة تدريسها وتعليمها من طرف الدولة لأبناء الشعب، نظرا أن القصر هو الممثل للدولة باعتبار الملك «رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها» (الفقرة 1 من الفصل 42 من الدستور). ولهذا لا يمكن للحكومات، مهما كانت نواياها صادقة تجاه الأمازيغية، أن تمنحها ما لم يمنحه لها بعدُ القصرُ، وهو تدريسها الجدّي والحقيقي، الإجباري والموحّد، كشرط لاستعمالها مستقبلا لغة رسمية للدولة. ولهذا كان الرئيس السابق للحكومة، عبد الإله بنكيران، يتهرّب، عندما كانت تثار مسألة تأخّر إخراج القانون التنظيمي، بالقول بأن الأمازيغية شأن ملكي. وهذا مظهر آخر لمأزق الامازيغية: فهي، من جهة، لغة رسمية للدولة، لكنها، من جهة أخرى، هي لغة لا يتعلّمها من سيحكمون هذه الدولة.

وإذا كانت الدولة قد تراجعت عن تعريب التعليم الابتدائي والثانوي بعد مصادقة البرلمان، نهاية يوليوز 2019، على القانون الإطار رقم 51.17، المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فلا يعني ذلك البتّة أن هذا التراجع هو بدافع ردّ الاعتبار إلى اللغة والهوية الأمازيغيتين. وهنا يجدر التذكير أن الأمازيغية عاشت إقصاءا كليا وشاملا مباشرة بعد الاستقلال، وقبل تعريب التعليم الذي لم يُشرع فيه إلا مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي. ذلك أن «التناوب اللغوي»، الذي أقرّه القانونُ الإطار المشار إليه، بين العربية والفرنسية كلغتين للتدريس هو تناوب على إقصاء الأمازيغية. فالفرنسية تقوم بالمغرب، على المستوى الإيديولوجي، بنفس الوظيفة الأمازيغوفوبية التي تقوم بها العربية. بل يمكن القول إن الفرنسية بشمال إفريقيا أصبحت، هي أيضا مثل العربية، لغة تدلّ على الانتماء العربي المفترض مسبّقا لدول شمال إفريقيا لأنها فرنكوفونية. ولهذا لا يكفي وضع حدّ للتعريب اللغوي، لتحتلّ الأمازيغية مكانتها كلغة وهوية للدولة.

بل إن ما يجعل الأمازيغية تحتل هذه المكانة، هو وضع حدّ للتعريب الهوياتي الذي ينتج عنه الافتراض المسبّق أن الدولة المغربية عربية (انظر موضوع: «لا جدوى من وقف التعريب اللغوي بدون وقف التعريب الهوياتي»). أمام هذه العوائق، يبقى التفعيل، الجدي والحقيقي، لترسيم الأمازيغية لتكون لغة الدولة ومؤسساتها ووثائقها الرسمية، أمرا صعب التحقّق، وخصوصا أن شرطه الأساسي، الذي هو التدريس، الجدي والحقيقي، الإجباري والموحّد، للغة الأمازيغية لم يُشرع فيه بعدُ. وهذا ما يفسّر أن الدولة تختزل ترسيم الأمازيغية فيما هو شكلي ورمزي، انسجاما مع «سياستها البربرية الجديدة». وهذا جانب آخر من مأزق الأمازيغية: فالدولة لا تستطيع، بحكم افتراضها المسبّق أنها دولة عربية وليست أمازيغية، أن تمنح للأمازيغية أكثر من ترسيم رمزي وشكلي، تطبيقا «للسياسة البربرية الجديدة». وهو ما سيستمرّ معه إقصاؤها السياسي الذي هو منبع كل الإقصاءات الأخرى، اللغوية والثقافية والهوياتية... وحتى تتخلّص الأمازيغية من هذا الإقصاء السياسي، ينبغي للدولة أن تتصرّف كدولة أمازيغية وليست عربية في هويتها. وإذا كان تصرّفها كدولة عربية هو شيء مفترَض مسبّقا، ودون حاجة إلى التنصيص على ذلك في قانون أو دستور، كما كتبت، فإن تصرّفها كدولة ذات هوية أمازيغية يحتاج إلى الإعلان عن ذلك بشكل صريح واضح، وإلا فإن المفترض مسبّقا، في غياب هذا الإعلان، يبقى أنها دولة عربية وليست أمازيغية، وهو ما يعني إقصاءً للأمازيغية.

إذا كان زوال «البيجيدي» (حزب العدالة والتنمية) كقائد للحكومة يعني زوال عائق كبير كان يقف سدّا منيعا في طريق ردّ الاعتبار للأمازيغية، إلا أن تنصيب حكومة جديدة يقودها حزب لا يكنّ إحْنَةً للأمازيغية، لن يغيّر كثيرا من هذا الوضع المأزقي الذي توجد فيه، إذا استمر موقف الحكومة الحقيقية، أي حكومة القصر الحاكمة، من الأمازيغية على حاله، والذي بموجبه يرى صنّاع القرارات الاستراتيجية داخل المحيط الملكي، من مستشاري الملك ومساعديه الأقربين، أن أقصى ما تستحقّه الأمازيغية قد نالته، وهو إيجابيات «السياسة البربرية الجديدة» التي قرّرها القصر، منذ 17 أكتوبر 2001، لصالح الأمازيغية. فالفرق، بخصوص الموقف من الأمازيغية، بين قيادة «البيجيدي» للحكومة طيلة عشر سنوات وقيادتها من طرف حزب آخر تطبيقا لنتائج انتخابات 8 شتمبر 2021، هو أن الحزب الأول كان يعمل على عرقلة «السياسة البربرية الجديدة» نفسها بالامتناع عن تفعيل، ليس الترسيم الحقيقي والجدي للأمازيغية، بل حتى ترسيمها الشكلي والرمزي الذي «ترخّص» به «السياسة البربرية الجديدة». أما الحكومة الجديدة، بقيادة الحزب الجديد، فأقصى ما ستفعله للأمازيغية، على افتراض أنها جادّة وصادقة في اعتزامها التعامل الإيجابي مع ملف الأمازيغية، وبالنظر إلى موقف المؤسسة الملكية، هو العمل على تنمية «السياسة البربرية الجديدة»، مع ما يعني ذلك من تنمية للترسيم الشكلي والرمزي للأمازيغية. لكن هذه «السياسة البربرية الجديدة» قد أبانت، رغم فوائدها التي لا يمكن إنكارها، عن قصورها بعد الترسيم الدستوري للأمازيغية. لماذا؟ لأن التفعيل الحقيقي والجدي، وليس الرمزي والشكلي، للطابع الرسمي للأمازيغية يشترط تجاوز مستوى «السياسة البربرية الجديدة» إلى مستوى آخر أكثر تقدّما، وهو مستوى استعمال الدولة للأمازيغية كلغتها الرسمية. وهو ما يفترض تغييرا في المكانة اللسنية والهوياتية للعربية، كما سبقت الإشارة.

وإذا كان تدشين «السياسة البربرية الجديدة» شكّل، مقارنة مع الإقصاء الشامل الذي كانت تعاني منه الأمازيغية منذ الاستقلال، ثورة حقيقية لصالح الأمازيغية أولا ثم للدولة ثانيا، فإن جعل الأمازيغية لغة رسمية للدولة، حقيقة وعمليا، وليس شكلا ورمزيا، مع كل ما يصاحب ذلك من متطلّبات ونتائج، سيكون، ليس ثورة حقيقية، بل انقلابا سياسيا حقيقيا لصالح الدولة أولا وللأمازيغية ثانيا. فبدون ذلك تظل الأمازيغية في المأزق الذي وضعها فيه الدستور: فهي لغة رسمية، لكن لا أثر لهذه الرسمية في مؤسسات الدولة ووثائقها الرسمية التي تحرّر يوميا، خارج ما هو شكلي ورمزي وديكوري.

والسؤال دائما هو: ما الذي سيدفع الدولة إلى القيام بهذا الانقلاب السياسي لصالحها أولا وللأمازيغية ثانيا؟

الباحث والخبير الحقوقي عزيز ادمين لـ «العالم الأمازيغي»:

الأمازيغية تتطلب روحا سياسية واستقلالها عن محور الثقافة في البرنامج الحكومي يعتبر مكسبا

قال الباحث والخبير الحقوقي، عزيز ادمين، إن «وجود الامازيغية كوحدة مستقلة في هندسة البرنامج الحكومي شيء إيجابي»، موضحا في حوار مع «العالم الأمازيغي أن «استحضارها من خلال محاور خاصة بها ومستقلة عن محور الثقافة كما في التجارب السابقة، يعتبر مكسبا، أولا لوجودها المستقل في البرنامج الحكومي، وثانيا لعدم جعلها مجرد محور أو جزئية في الشأن الثقافي».

ودعا ادمين إلى «إحداث كتابة دولة مكلفة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لكون اللجنة الاستشارية المنصوص عليها في البرنامج الحكومي مجرد لجنة تقنية وفنية وليست سياسيّة.

أجرى الحوار: منتصر إثري

***ما هي قراءتكم لحضور الأمازيغية في البرنامج الحكومي؟**

** استحضار الأمازيغية من خلال محاور خاصة بها ومستقلة عن محور الثقافة كما في التجارب السابقة، يعتبر مكسبا، أولا لكونها لديها وجود مستقل كقضية في البرنامج الحكومي، وثانيا لعدم جعلها مجرد محور أو جزئية في الشأن الثقافي.

إذن وجود الامازيغية كوحدة مستقلة في هندسة البرنامج الحكومي شيء ايجابي، إلا أنه يلاحظ أن البرنامج الحكومي حصر اشكالية الامازيغية في الجانب المالي فقط، من خلال اقتراح صندوق الأمازيغية.

*** لكن، ألا ترى بأن تخصيص «صندوق للأمازيغية» أمر إيجابي في اتجاه تفعيل الأمازيغية في الحياة العامة؟**

تفعيل الأمازيغية غير مرتبط فقط بالجانب المالي، بل بالجوانب السياسية و»جيوب المقاومة» الهوياتية، مما يقتضي وضع برنامج مرافقة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، على المستوى التشريعي.

وهنا نتحدث عن المخطط التشريعي الذي يستجيب للأمازيغية في وضعه ومضمونه وليس في الترجمة، على مستوى الحكومي بإحداث كاتب دولة مكلف بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لكون اللجنة الاستشارية المشار اليها في البرنامج ستكون مجرد لجنة تقنية وفنية وليست سياسية، في مقابل أن الامازيغية تتطلب روح سياسية.

*** بصفة عامة، ما هي أبرز ملاحظاتكم وقراءتكم للتصريح الحكومي في جانبه الحقوقي؟**

** يمكن استقراء الشق الحقوقي في البرنامج الحكومي، من خلال عدة مداخل:

المدخل المتعلق بالمرجعيات، وهنا نتحدث على ايجابية ذكر احداث هيئة الانصاف والمصالحة، ولكن لم يتم الحديث نهائيا عن توصياتها، سواء منها التي تم تفعيلها او التي لازالت لم تفعل.

دائما فيما يتعلق بالمرجعيات، هو غياب مرجعية واضحة فيما يتعلق بتدبير الملف الحقوقي، على سبيل المثال، غياب الحديث أو عدم ذكر بشكل مطلق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، هناك الحديث بشكل عام عن المساواة أمام القانون أمام جميع الناس وفي الشغل، ولكن اشكالية المساواة بين الجنسين غائبة عن البرنامج الحكومي؛

المدخل الثاني متعلق، بالخطط والبرامج، فقد تحدث البرنامج الحكومي عن تحيين الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الانسان، فمنذ سنة 2011 وهذه الخطة تتعرض للتحيين كل سنة أو سنتين، واخرها النسخة التي قدمتها الحكومة السابقة في عهد الاستاذ مصطفى الرميد، والتي حددت سقف تفعيلها سنة 2021، وبالتالي من المفروض على الحكومة الجديدة أن تتحدث عن وضع خطة جديدة وليس «التحيين»، كما سوف يطرح اشكالية من المكلف بتفعيل هذه الخطة.

هناك أيضا الاشارة الى «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، وللإشارة فهذه الأرضية بمحاورها الثلاثة التربية والتحسيس وتكوين المهنيين، وضعت في يناير 2007، ومن هذا التاريخ الى اليوم، أي 14 سنة، وقعت عدة تحولات جذرية، فلا لجنة الاشراف على الارضية استمرت، واندثار بعض أعضاء لجنة الاشراف، في مقابل بروز فاعلين جدد، ولا هذه الارضية وقع لها أي تفعيل ميداني أو لا تحيين وفق معطيات دستور 2011 والتحولات الحقوقية والاجتماعية، مما يدفع بالقول إن إدراج الأرضية المواطنة في البرنامج الحكومي مجرد «حشو».

وكيف تنظرون إلى قرار حذف وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان؟

هناك مستويين فيما يتعلق بحذف وزارة حقوق الانسان، هناك من يحاجج أن الوزارة كانت الصوت السياسي للحقوقيين، وأنها مخاطب رسمي دافع على استمرارها، ومستوى اخر يقول بأن وجود وزارة قطاعية حكومية في مجال حقوق الانسان هو ضرب لمبدأ عرضانية حقوق الانسان والتقائية السياسات فيما بينها، كما أنها تخالف توصيات مبادئ فيينا لسنة 1993 التي تدعو الى احداث الية بين حكومية تتولى الاشراف على حقوق الانسان وليس الية حكومية قطاعية.

شخصيا مع الرأي الثاني، لهذا يمكن الاحتفاظ بالمندوبية الوزارية التي تعتبر من الممارسات الفضلى مع الارتقاء بالمندوب الوزاري ككاتب دولة مكلف بحقوق الانسان وله العضوية في المجلس الحكومي.

ـ هناك من انتقد القرار ووصفه «بالتراجعي» ما تعليقكم؟

هناك تراجعات كثيرة على مستوى ممارسة حقوق الانسان ومن بين هذه التراجعات هي احداث وزارة حقوق الانسان، وأعتقد حذفها يعتبر تصحيح لخلل حقوقي ودستوري، ولكن هذا لن يكتمل الا من خلال المراجعة الدستورية والقانونية للمندوبية الوزارية لحقوق الانسان.

ـ كلمة أخيرة حول تعزيز تفعيل الأمازيغية لممارسة مهامها الدستورية والقانونية؟

أعتقد أن الحركة الامازيغية غنية ولها عقل مفكر وابداعي، وهناك فرص عديدة من أجل تعزيز الأمازيغية، يقتضي الأمر عدم إضاعة هذه الفرص عبر الحسابات الشخصية والتقديرات اللحظية.

> «تفعيل الامازيغية غير مرتبط فقط بالجانب المالي، بل بالجوانب السياسية و «جيوب المقاومة الهوياتية»

Une délégation du cadre stratégique permanent (CSP) d'Azawad rencontre le président de transition du Mali

Convaincus du bien-fondé du CSP, ses leaders continuent de privilégier le dialogue et demeurent sûrs que de ce dialogue naîtra un apaisement des esprits pour le bonheur des populations dans leurs diversités.

C'est dans cette optique, qu'une délégation importante du CSP conduite par son Président Monsieur Bilal Ag Acherif et composée des Sieurs Fahad Ag Almahmoud, Moussa Ag Acharatoumane, Guichma Ag Hakaili , Mohamed Ould Aghweinate, Mohamed Attayoub Sidibé et Attaye Ag Mohamed a été reçu le 13 Octobre 2021 par le Président de la Transition, Chef de l'Etat Son Excellence le Colonel Assimi Goïta.

Avec le Président de la Transition des échanges fraternels et sincères ont abouti à une meilleure compréhension des objectifs du CSP qui ne sont autres que la Réconciliation, la Sécurité et la Paix. Il a été convenu de continuer les discussions pour aplanir toutes les inquiétudes.

Le CSP a souligné au Président de la Transition que la prise de position au dernier CSA du Ministre Wague était peu réjouissante et a été une sortie qui fragilise le climat actuel entre les acteurs du processus de Paix.

Au Niger, un pays frère et frontalier du Mali, le Cadre Stratégique Permanent a été reçu par le Président Son Excellence Monsieur Mohamed Bazoum qui a salué la dynamique de réconciliation inter mouvements et inter communautaires prônée par le CSP.

A Bamako, Soucieux du respect des règles politico-diplomatiques et toujours dans l'optique d'expliquer les objectifs du CSP, les leaders du CSP sont allés à la rencontre de certains partenaires impliqués dans le processus de paix pour que chacun s'imprègne de ce qui anime le CSP. Au nombre de ceux-ci plusieurs Ambassadeurs dont ceux de l'Algérie et de la Russie.

Les Responsables du CSP ont également rencontré le Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies et Chef de la MINUSMA.

Le Cadre Stratégique Permanent invite les uns et les autres à s'approprier ses réalités profondes et sa démarche transparente et ouverte dans le but ultime d'accélérer la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du processus d'Alger.

Le CSP a fait part aussi de son intention désormais à mener un combat politique à l'échelle nationale et internationale pour aider le pays à réussir la transition actuelle au bénéfice des populations de l'Azawad/Nord Mali en particulier et Malienne en général .

Dans les semaines à venir, le CSP va continuer les prises de contacts avec tous les acteurs nationaux et internationaux pour continuer à expliquer les objectifs du CSP et son engagement à soutenir la Refondation de l'Etat à travers la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu du Processus d'Alger.

Nouveau sommet Afrique-France de Montpellier: Un sentiment de malaise

La jeunesse africaine a donc été « convoquée » à Montpellier pour un échange franc avec le Président français Emmanuel Macron. Nombre d'Africains estiment que la démarche dénote une certaine condescendance et constitue une parfaite illustration de la nature et de la persistance des rapports que le sommet de Montpellier prétend pourtant vouloir faire évoluer. Toutefois, on pourrait aussi voir dans cette initiative un volontarisme de la France à séduire une jeunesse à travers laquelle il s'agit de construire une relation rénovée avec le continent africain. Démarche fort louable car elle témoigne des dispositions de la France à se montrer à l'écoute des idées et des préoccupations qui émergent du Continent.

La forme et la méthode paraissent néanmoins discutables et révèlent les difficultés de l'Élysée et du Quai d'Orsay à se départir des schémas anciens qu'ils disent pourtant vouloir dépasser. Au-delà de l'aspect mise en scène, qui a quelque peu amoindri la gravité des sujets traités, il convient de s'interroger quant à l'efficacité et l'impact de cet échange sur la perception de la politique française en Afrique.

Le Président Emmanuel Macron a-t-il seulement associé les chefs d'Etats africains, habituellement réunis lors de ces sommets, à la décision d'en modifier radicalement le format ? N'aurait-il pas gagné en cohérence et en efficacité s'il avait invité, ne serait-ce que le Président en exercice de l'Union africaine ou le doyen des chefs d'Etats africains, comme témoin des échanges que la France souhaite avoir avec cette jeunesse ? Cela aurait permis d'atténuer le malaise émanant de ce tête-à-tête avec une jeunesse dont la fougue se limite à grossir les traits des griefs largement exprimés depuis longtemps, ici et là, par les sociétés civiles africaines.

Comme hier l'esprit qui avait prévalu aux choix des critères et de la méthode pour constituer le Conseil présidentiel pour l'Afrique (CPA), les organisateurs de ce sommet sont tombés dans les mêmes simplifications en s'autorisant à définir à la hâte ce qu'ils ont pris la liberté discutable de qualifier de « pépites ». Comme si la jeunesse

Abdoulah ATTAYOUB

africaine était réduite à un amas dont on pourrait aisément extraire les meilleurs éléments selon des critères définis en fonction d'une représentation qui fait justement partie du problème. D'aucuns pourraient penser qu'il s'agit là d'un manque de tact évident vis à vis d'un continent avec lequel la France entretient décidément des relations encore toutes particulières.

Les relations entre l'Europe et l'Afrique ont ceci de spécifiques qu'elles peinent à dépasser les chaînes de dépendances nées de l'esclavage, de la colonisation et du paternalisme. Nombre d'Africains, dans leur opposition à la politique française, ne parviennent cependant pas à s'imaginer hors des constructions mentales et nationales que leur avait assignées la France. Même les panafricanistes les plus acharnés contre la France mènent leur combat à l'intérieur des cadres tracés par la France et n'imaginent encore pas qu'il puisse en être autrement !.

Le sommet de Montpellier aurait gagné à considérer l'Afrique comme elle est et non comme on voudrait qu'elle soit. Le casting, réalisé visiblement avec étroitesse d'esprit concernant ceux qui pourraient « représenter » la jeunesse ou les diasporas africaines, ne peut produire qu'un panel hors sol rééditant des discours convenus qui n'abordent que de manière superficielle les maux dont souffre le Continent.

La responsabilité et le rôle des élites africaines dans ce qui se passe aujourd'hui hui ont été complètement éludés comme s'il revenait exclusivement à la France de fournir les solutions aux dysfonctionnements institutionnels qui paralysent le développement de certains pays africains. Aucun des intervenants n'a souligné l'absence des intellectuels africains sur les questions de gouvernance et de production d'idées fécondes afin d'asseoir des constructions nationales pérennes et stables. Le Président français a raison de rappeler qu'il n'appartient pas à son pays de construire des écoles et encore moins de faire la police à Kidal ou ailleurs en Afrique. Si certains pays ne parviennent pas à le faire, c'est par défaillance de l'organisation structurelle destinée à assurer l'épanouissement de leurs populations. On entend rarement, par exemple, les activistes opposés à l'Azawad proposer autre chose que la violence, toujours bercés par l'illusion et l'attente que la France ou…la Russie maintiendront éternellement le statuquo post colonial dont ils se plaisent pourtant à décrier tous les autres aspects ! Cette contradiction illustre à volonté la distance qui nous sépare d'une véritable prise de conscience et de la capacité à nous penser par nous-mêmes !.

❋ Consultant, Président de l'Organisation de la Diaspora Touarègue en Europe (ODTE

Le parti Euquerra Republicana de Catalunya (ERC) demande de nouveau la reconnaissance des responsabilités de l'État espagnol et la réparation des dommages résultant de l'utilisation des armes chimiques lors de la Guerre du Rif

Le parti Esquerra Republicana de Catalunya (ERC) vient de reprendre de nouveau la question de la reconnaissance des responsabilités de l'État espagnol et réparation des dommages résultant de l'utilisation des armes chimiques lors de la Guerre du Rif et la soumet au parlement dans le cadre de la loi de la Mémoire Démocratique, actuellement en discussion au sein du parlement espagnol.

Après avoir déposé une première proposition de loi au Palais du Congrès des Députés le 28 juillet 2005 (www.amazighworld.org/news/index_show.php?id=955) par le Groupe Parlementaire Esquerra Republicana de Catalunya, à l'initiative des députés Joan Tarda i Coma et Rosa Maria Bonas i Pahissa, sur la reconnaissance des responsabilités de l'Etat espagnol et réparation des dommages consécutifs à l'usage d'armement chimique dans le Rif, et repris dans le cadre de la Loi sur la Mémoire Historique le 18 juillet 2018 (www.congreso.es/public_oficiales/L12/CONG/BOCG/B/BOCG-12-B-301-1.PDF), le député Gabriel Rufian la reprend et la soumet pour une troisième fois au parlement, et cette fois-ci, dans le cadre de la Loi de la Mémoire Démocratique, actuellement en cours de discussion au sein du parlement espagnol sous le gouvernement socialiste de Pedro Sanchez.

Notre journal, après avoir contacté des membres d'ERC, a réussi à se procurer du texte de l'amendement à la Loi de la Mémoire Démocratique que le député Gabriel Rufian vient de déposer. Ci-après son contenu intégral :

« Amendement 51/Une addition/ Trentième disposition supplémentaire. Une disposition supplémentaire est ajoutée, rédigée dans les termes suivants : Reconnaissance des responsabilités de l'État espagnol et réparation des dommages résultant de l'utilisation d'armes chimiques dans le Rif.

1. Le Gouvernement reconnaîtra la responsabilité de l'État espagnol pour les actions militaires menées par l'armée espagnole contre la population civile du Rif par ordre de sa plus haute autorité, le roi Alphonse XIII, au cours des années 1922-1927.

2. A cette fin, des actes de réconciliation, de fraternité et de solidarité seront organisés et organisés pour les victimes, leurs descendants et toute la population du Rif, comme moyen d'exprimer la demande de pardon de l'État espagnol.

3. Le travail d'enquête des historiens et de tous ceux qui s'intéressent à l'approfondissement de la connaissance des faits historiques sera facilité par l'adaptation des archives militaires aux protocoles qui régissent l'archivage aujourd'hui.

4. Seront révisés les annotations, références et chapitres relatifs aux campagnes militaires menées par l'armée espagnole, contenus dans les musées, monuments, casernes, manuels, manuels militaires, etc., qui cachent l'utilisation d'armes chimiques ou déforment la véracité historique.

5. Un soutien sera apporté aux associations culturelles et scientifiques qui se consacrent à l'étude des effets et des conséquences de l'utilisation d'armes chimiques dans le Rif.

6. Une éventuelle indemnisation économique individuelle pouvant être réclamée pour le préjudice causé sera étudiée.

7. L'État contribuera, dans le cadre de la coopération hispano-marocaine, à la réparation des dommages collectifs, à la compensation de la dette historique à travers une activation et une augmentation des plans de coopération économique et sociale visant la région du Rif et, surtout, les provinces de Nador et d'Al Hoceima.

8. Dans le cadre de la coopération internationale, l'Etat dotera les hôpitaux du Rif, et notamment ceux des provinces de Nador et d'Al Hoceima, d'unités sanitaires spécialisées dans le traitement du cancer, ce qui contribuera à réduire les pourcentages élevés de maladies cancéreuses.

Justification : La reconnaissance par l'État des dommages résultant de l'utilisation d'armes chimiques dans le RIF est considérée comme importante. ».

Et pour rappel, l'Assemblée Mondiale Amazighe avait déjà envoyé au chef de l'Etat, le roi d'Espagne Felipe VI, le 12 Février 2015 une correspondance dont l'objet d'une reconnaissance officielle de la responsabilité de l'Etat espagnol dans les campagnes militaires contre la population civile dans la Guerre du Rif et que celui-ci avait répondu en Juin 2015 que le message a été transmis au ministère des Affaires étrangères et de la coopération espagnole parce qu'il est le plus qualifié en termes de mandat pour l'étude de ce dossier. Et depuis, aucune réponse n'a été donnée de la part de la diplomatie espagnole (https://www.freemorocco.com/assemblee-mondiale-amazighe/).

❋ Rachid Raha
Le Monde Amazigh

suite P2

dans une interview lundi que ces attaques étaient « un aveu d'échec» de la part de ses adversaires.

Pour la première fois depuis les premières élections organisées au Maroc en 1960, les parts de sièges des partis seront calculées en fonction des électeurs inscrits, plutôt que de ceux qui ont effectivement voté, dans un amendement considéré comme favorisant les petits partis.

Quel que soit le résultat, les partis politiques devraient adopter une charte pour un « nouveau modèle de développement » avec une « nouvelle génération de réformes et de projets » dans les années à venir, a annoncé récemment le roi Mohammed VI. Tous les partis devraient y souscrire, quel que soit le vainqueur de l'élection. Les principaux objectifs du plan consistent à réduire l'écart de richesse du pays et à doubler la production économique par habitant d'ici 2035.

Toutefois, au cours de la campagne électorale, la plupart des partis ont ignoré les questions relatives aux libertés individuelles, en particulier l'appel lancé par certains militants en faveur de la dépénalisation des relations sexuelles hors mariage, un sujet de discorde au Maroc.

Nouveau système électoral : Risque d'un parlement divisé

Les électeurs choisiront 395 députés à la Chambre des représentants et 678 sièges aux conseils régionaux en vertu d'une nouvelle loi qui calcule l'attribution des sièges en fonction du nombre d'électeurs inscrits, plutôt que du nombre de ceux qui ont effectivement voté.

Un tel système électoral pourrait rendre plus difficile le maintien au pouvoir du PJD. Bien que les sondages électoraux soient interdits, les analystes s'attendent à ce que le PJD perde du terrain face à ses rivaux plus favorables à l'établissement, le Rassemblement national des indépendants (RNI) et les partis Authenticité et Modernité (PAM), qui se définissent comme des sociaux-démocrates.

Les changements – selon lesquels les sièges sont accordés en fonction du nombre d'électeurs inscrits plutôt que du nombre de ceux qui ont effectivement voté – pourraient voir le parti perdre sa majorité.

Les analystes craignent que la nouvelle méthode d'attribution des sièges parlementaires ne fracture davantage le paysage politique marocain et ne produise un parlement très divisé qui aurait besoin d'une coalition pour former un gouvernement.

Les principaux concurrents du PJD sont le parti du Rassemblement national des indépendants (RNI) et le parti Authenticité et modernité (PAM). Alors que certains restent sceptiques quant à la valeur des élections, d'autres placent leurs espoirs dans le vote du mercredi 8 septembre.

Éducation insuffisante du public sur le processus d'inscription des électeurs

Le droit international concernant l'obligation de l'État de faire comprendre le processus d'inscription sur les listes électorales aux citoyens ne pourrait être plus clair. Le document d'interprétation des Nations Unies concernant l'article 25 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques – PIDCD– stipule que

« les États doivent prendre des mesures efficaces pour s'assurer que toutes les personnes ayant le droit de vote sont en mesure d'exercer ce droit. Lorsque l'inscription des électeurs est requise, elle doit être facilitée et aucun obstacle ne doit être imposé. L'éducation des électeurs et les campagnes d'inscription sont nécessaires pour garantir l'exercice effectif des droits de l'article 25 par une communauté informée ».

Compte tenu de l'incompréhension généralisée du processus d'inscription et des documents requis lors des d'inscription et les exigences en matière de documentation lors des récentes élections, on ne peut pas dire que le Maroc remplisse adéquatement ses obligations en vertu de l'article 25. Le gouvernement, en collaboration avec la société civile, doit s'engager dans des efforts plus larges et plus robustes afin de s'assurer que les citoyens disposent des informations dont ils ont besoin pour exercer leur droit de vote, en commençant par le processus d'inscription.

Dans le système marocain, le Ministère de l'Intérieur a autorité sur le processus d'enregistrement. Cela va à l'encontre de la pratique de plus en plus répandue dans les États du monde entier, qui consiste à établir des organes de gestion des élections totalement indépendants de la branche exécutive du gouvernement.

L'observation générale 25, paragraphe 20, déclare :

"Une autorité électorale indépendante doit être établie pour superviser le processus électoral et veiller à ce qu'il se déroule de manière équitable, impartiale et conformément aux lois établies qui sont compatibles avec le Pacte".

Restrictions en matière d'éligibilité

Selon la loi marocaine, les citoyens naturalisés doivent attendre cinq ans avant de pouvoir voter. Cette disposition est contraire l'article 25 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques –PIDCP–, comme l'indique l'Observation générale 25, paragraphe 3 :

"Les distinctions entre ceux qui ont droit à la citoyenneté par la naissance et ceux qui l'acquièrent par naturalisation peuvent soulever des questions de compatibilité avec l'article 25.

En outre, de très nombreux groupes de citoyens sont exclus du droit de vote, plus que dans de nombreux pays. Pour se conformer aux obligations internationales, le gouvernement marocain devrait envisager de rendre le vote accessible à un plus grand nombre de citoyens. Cela s'applique en particulier à ceux qui ont été condamnés pour des délits mineurs et ceux qui ont fait faillite. L'observation générale 25 établit que le droit de vote ne peut être limité que par des restrictions raisonnables, fondées sur des critères objectifs et raisonnables et précise que :

« si la condamnation pour une infraction est un motif de suspension du droit de vote, la durée de cette suspension doit être proportionnée à la gravité de l'infraction ».

En vertu de la loi marocaine, les membres de l'armée, de la police et « certains autres fonctionnaires » ne peuvent pas s'inscrire sur les listes électorales pour les élections générales, mais ils peuvent le faire pour les référendums nationaux.

Les Marocains élisent de nouveaux dirigeants dans l'ombre du virus

Les électeurs marocains ont porté les partis libéraux au pouvoir et rejeté les islamistes du PJD avec l'espoir d'un nouveau départ après la pandémie qui a exaspéré l'économie du pays et le pouvoir d'achat des citoyens pendant presque deux ans.

Les Marocains gardent l'espoir que la nouvelle équipent gouvernementale donnera le coup de fouet nécessaire pour la relance économique et créera des emplois pour une jeunesse désœuvrée et investira dans le développement tant attendu pour une équité territoriale et une justice sociale tant souhaitée. Amen !

ⵜⵎⵣⵓⵎⵜ: ⵜⵎⵔⵙⵙⵓⵏⵎⵏ ⵏ ⵓⵙⵙⵏⵔⵛ ⵓⵔⵣⵓⵜ ⵙⵍⵍⵙⵏ ⵙⵍⵔⵏⵙⵍ

ⵙⵅ ⵏⵏⵎⵢ ⵎⵙⵙⵏⵜⵎ ⵎⵔⵎⵙ ⵙⵍⵔⵏⵙⵍ ⵙⵔⵙⵙⵓⵎⵎⵙ ⵅ ⵜⵢⵙⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵓⵎⵜ, ⵙⵙⵓⵙⵙⵓⵔ ⵅⵍ ⵓⵔⵓⵙⵙ ⵍⵍ ⵎⵜⵜⵎⵏⵎⵏ ⵣⵓ ⵓⵙⵙⵓⵔ ⵍⵍ ⵜⵙⵙⵓⵔ ⵜⵣⵓⵎⵜ ⵏ ⵜⵣⵓⵎⵜ, ⵅ ⵓⵍⵔⵏⵙ ⵏ ⵜⵢⵙⵔⵜ ⵜⵙⵍⵔⵏⵙⵍ ⵜⵙⵔⵙⵙⵙⵔⵔⵓⵎⵜ ⵍⵍ ⵅ ⵜⵜⵓⵀⵎⵙ ⵣⵙⵙ ⵏ ⵍⵓⵍⵍⵙⵏ ⵎⵍⵔⵏⵙⵍⵍ ⵎ ⵍⵓⵙⵙ ⵏ ⵓⵔⵓⵙⵙ ⵍⵍ ⵙⵣⵍⵓⵙ 5 ⵣⵜⵓⵀⵎ ⵏ ⵓⵙⵅⵅⵓⵙ ⵏ 2021.

ⵙⵔⵓⵙⵙ ⵙⵏ ⵍⵍ ⵅⵣ ⵎⵀⵎⵏⵏ ⵓⵙⵏⵍⵓⵔ ⵏ ⵜⵅⵓⵎⵍⵜ ⵔⵓⵙⵙ ⵃⵀⵏⵓⵏⵙⵙ ⵢⵓⵣⵎ,ⵍⵜⵜⵓ ⵏ ⵎⵅⵔⵓⵔⵏ ⵏ ⵜⵅⵓⵎⵍⵜ ⵙⵏ ⵏⵎⵜ , ⵅ ⵜⵎⵏⵔⵓⵏ ⵙⵣⵣ ⵏ ⵜⵣⵜⵓ , ⵔⵏⵏⵎⵢ ⵙⵙⵏ ⵜⵜⵓⵣⵣⵙⵏ ⵙⵔⵓⵙⵙⵏ ⵙⵣⵣ ⵍⵍ ⵙ ⵙⵓⵙⵏ ⵙⵢⵓⵍⵙⵙⵙ ⵅ ⵓⵙⵙⵏⵔⵛⵏ ⵏ ⵜⵎⵏⵔⵓⵏ ⵍⵓⵢ ⵏⵏⵙⵏ.

ⵙⵍⵜⵜⵓⵙ ⵏ ⵓⵔⵓⵙⵙ ⵙⵏ ⵙⵏⵣⵅⵙⵏ ⵎⵅⵓⵜ ⵙⵏ ⵙⵍⵙⵏ ⵎ ⵎⵏⵏⵔⵓⵏⵍⵏ ⵍⵍ ⵏ ⵏⵏⵙⵏ ⵙⵅ ⵜⵓⵍⵏⵎⵏⵍⵏ ⵍⵍ ⵎⵙⵙⵓⵏⵍⵏ ⵙ ⵓⵙⵙⵏⵔⵛⵏ ⵏ ⵙⵙⵓⵙⵙⵓⵔ ⵙⵏ ⵙⵍⵙⵏ ⵙⵙⵓⵙⵙⵓⵔ ⵙⵏ ⵙ ⵣⵏⵙⵙⵓⵙ ⵏ ⵓⵔⵓⵙⵙ ⵍⵍ

ⴰⵏⴰⵅⵡⴰ: ⵜⴰⵙⵗⵜⵡⵜ ⵜⵉⵙⵙ ⵎⵔⴰⵃⵜ ⵏ ⵗⵍⵎⵗⵅⵅⴰⵙ ⴰⵅⵙⴰⵢⵡⴰⵏ ⵏ ⵗⵙⴰⵙⵗ

ⵅ ⵍⴰⵣⵣⵗⵙ ⵏ ⴰⵗⵊⵍⵙⵉⵙ ⴰⵏ ⵣⵗⵛⵣⴰⵏ ⵅ ⵗⵙⵅⵅⵓⵙ ⵏ 2021, ⵙⴰⵏ ⵉⵎⵎⴰⵅⵅⴰⵙ ⵗⵅⵏⵗⵅ ⵏ ⵜⵢⵙⵎⵜ ⵏ ⵏⵡⵓⵔⵜ ⵜⵜⵗⵙⵔⴰⵙⵉⵍ ⵏ ⵗⵎⵗⵅⵅⴰⵙ ⴰⵅⵙⴰⵢⵡⴰⵏ ⵏ ⵗⵙⵙⵙ ⵅ ⵜⵙⵗⵜⵡⵜ ⵍⵍⵙ ⵜⵉⵙⵙ ⵎⵎⵎⴰⵙ.

ⵙⵎⵗⵅⵅⴰⵙ ⴰⵏ ⵙⴰⵏ ⵉⵜⵜⵗⵙⵎⵎⴰⵙ ⵅⵙ 8 ⴰⵙ 13 ⵗⵍⵎⵗⵅⵉⵙ ⵍⵍⵙ ⵏ ⴰⵏ ⵣⵗⵛⵣⴰⵏ, ⵏⵏⵗ ⵏ ⵗⵜⵗⵣ ⵏ ⵙⵗⵙ ⵏ ⵍⴰⵏⵏⵗⵙ ⵎⵗⵎⵉⵎⵎⵏ ⵍⵉⵙⵙⵙ ⵙⵉⵉⵙ, ⵙ ⵜⵏⵙⴰⵙ ⵏ ⵉⵍⴰⵣⵗⵙ ⵏ ⵏⵙⵙⵙⵎⵉⵎ ⵏ ⵜⵅⵙⴰⵢⵡⴰⵏ.

ⵍⵍⵙ ⵉⵎⵙⵎⵎⴰⵜⵏ ⵏ ⵗⵎⵎⵗⵅⵅⴰⵙ ⴰⵏ ⵎⴰⵙ ⵜⴰⵙⵗⵜⵡⵜ ⵙ ⵉⵎⵣⵍⵏ ⵏ ⵙⵙⵙⵙⵎⵉⵎ ⵅ ⵜⵉⵙⵎⵎⵜⵉⵍ ⵏ ⵙⵙⵙⵙⵎⵉⵎ ⵙⵏⵙⵙⵙⵙ ⵙ ⵜⵍⵍⵍⵉⵎ ⵍⵍⵙ ⵏ

ⵇⵇⵒⴰⵎ: ⵜⴰⵅⵉⵅⵔⴰ ⵏ ⵜⵣⵔⵔⵣ ⵏ ⵜⵙⵔⵢⵉⵙⵜ ⵏ ⵜⵍⵍⵙⴰ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ ⵙ ⵉⵅⵔⵅ ⵏ ⵉⵙⵅⵅⴰⵙ 2020

ⵜⵜⵉⵙⵍⵔⴰⵅⴰ, ⴰⵙⵙ ⵏ ⵉⵙⵣⵔⵍⴰⵙ 15 ⵓⴽⵜⵉⵒⵙ ⵢ ⵇⵇⵒⴰⵎ, ⵜⴰⵅⵉⵅⵔⴰ ⵏ ⵜⵣⵔⵔⵣ ⵏ ⵜⵙⵔⵢⵉⵙⵜ ⵏ ⵜⵍⵍⵙⴰ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ ⵙ ⵓⵙⵔⵔⵅ ⵏ 2020 ⵅ ⵉⵙⴰⵜⵣ ⵏ ⵉⵙⵅⵉⵅⵔⵉⵏ ⵏ ⵉⵙⵙⵓⵔⵜⵣ ⵍⵣⵙⵙ 20 ⵏ ⵣⵍⴰⵍ ⴰⵅⵔⵏⴰⵍ ⵢⴰⵜⵜⵉⵢⵏ ⵏ ⴰⵏⵏⵣⵙ ⵏ ⵜⵔⵙⵙⴰⵔⵜ ⵏ ⵉⵙⵣⵍⴰⵅ ⴰⵅⵔⵏⴰⵍ ⵏ ⵜⵉⵙⵙⵍⴰ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ.

ⵢⵣⵍⵣ ⵜⵙⵔⵢⵉⵙⵜ ⵏ ⵉⵙⵉⵅⵙ ⵔⴰⵙⵙ ⵜⵙⵙⵎⵣⵔⵔⵉ ⵏⵅⵓⵢⵢⵣ ⵔⵉⵔⵉⵛ, ⵏ ⵢⵣⵍⵣ ⵜⵙⵔⵢⵉⵙⵜ ⵏ ⵉⵙⵙⵓⵔⵜⵣ ⵏ ⵣⵢⵅⵉⵛⵜⵏ ⵏ ⵣⵙⵙⵍⴰⵙⵙⵉⵏ ⵔⴰⵙⵙ ⵜⵙⵙⵎⵣⵔⵔⵉ ⵏ ⵜⵔⵅⵓⵔ ⵜⵙⵙⵎⵣⵔⵔⵉ ⵏ ⵉⵙⵣⵍⴰⵅ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ, ⵏ ⵣⵢⵅⵓ ⵜⵙⵙⵎⵣⵔⵔⵉ ⵏ ⵉⵙⵣⵍⴰⵅ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ, ⵏ ⵣⵢⵅⵓ ⵜⵙⵙⵎⵣⵔⵔⵉ ⵏ ⵉⵙⵣⵍⴰⵅ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ, ⵔⴰⵙⵙ ⵜⵙⵔⵢⵉⵙⵜ ⵏ ⵜⵍⵍⵙⴰ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ ⵏ ⵉⵙⵙⵓⵔⵜⵣ ⵏ ⵉⵙⵣⵍⴰⵅ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ ⵏ ⵜⵍⵍⵙⴰ ⵜⵔⴰⵅⵣⵢⵜ

ⵜⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵓⵎⴰⵙⵙⵓ ⵜⵉⴼⵔⵉⵏⵜ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵖⵜ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⴰⵖⵜ

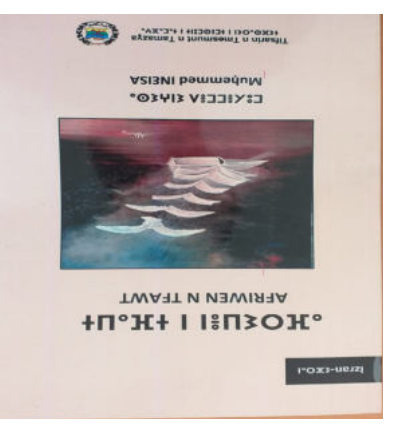

ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵖⵜ ⵜⵉⵍⵍⵉⵍⵉ

→

(PAM), qui est le plus grand parti d'opposition de droite, se prépare à concourir aux élections et aspire à en prendre la tête.

Le Secrétaire général du PAM, Me Abdellatif Ouahbi, a annoncé que son parti a de grandes chances de l'emporter tout en soulignant « la possibilité de réaliser cette ambition grâce à un travail acharné et une communication efficace avec le peuple marocain« .

Me Ouahbi a affirmé que le PAM veut travailler avec toutes les formations politiques et c'est l'intérêt de la nation qui va déterminer les positions du parti après le 8 septembre. "Le dialogue sera ouvert avec toutes les forces politiques pour la formation d'un gouvernement dont la préoccupation essentielle sera la satisfaction des besoins des citoyens par la réduction du chômage, la lutte contre la précarité et la réforme de l'enseignement", a-t-il déclaré.

Le PAM est arrivé en deuxième position lors des élections législatives de 2016, après avoir obtenu 102 sièges au parlement.

À l'approche des élections, le Parti de l'Istiqlal, parti nationaliste de droite, a connu un dynamisme sans précédent dans ses rangs du parti, après la démission de l'ancien secrétaire général, Hamid Chabat. Certains ont lié la démission de Chabat à des querelles internes, après que l'actuel Secrétaire général, Nizar Baraka, a refusé de recommander à son prédécesseur de se présenter aux élections locales dans le district de Fès.

Le parti, qui a rejoint l'opposition au milieu du mandat du précédent gouvernement (2011-2016), aspire à remporter un grand nombre de voix.

Dans de précédentes déclarations médiatiques, Baraka a déclaré que le Maroc a besoin d'un gouvernement qui jouit d'une crédibilité et d'un soutien populaire grâce à la forte implication des citoyens dans les prochaines élections, tout en appelant les Marocains à se déplacer pour voter.

Le Rassemblement national des indépendants (RNI) de centre-droit, qui fait partie de la coalition gouvernementale, a révélé sa volonté de participer aux élections législatives. Le RNI, fondé il y a 42 ans, cherche à diriger le prochain gouvernement avec le soutien des hommes d'affaires. Le RNI est arrivé en quatrième position lors des élections législatives de 2016, remportant 37 sièges.

« Le Rassemblement national des indépendants a présenté des ministres qui ont obtenu d'excellents résultats dans tous les secteurs productifs« , a déclaré le Président du parti, Aziz Akhannouch, lors d'un événement organisé par le parti. Akhannouch a ajouté que son parti se concentre sur des projets qui permettraient aux secteurs agricole, commercial, industriel, touristique et de la pêche d'atteindre une prospérité sans précédent.

Le programme du parti repose sur 5 engagements prioritaires à savoir : une protection sociale contre les aléas de la vie, un système de santé digne, des emplois pour tous, une école de l'égalité et une administration à l'écoute. Ces engagements, qui constituent la base du contrat politique du RNI avec ses concitoyens, ont été formulés suite aux différentes tournées d'écoutes organisées lors des cinq dernières années auprès de plus de 300.000 Marocains et Marocaines et au recueil des mesures réalisables et prioritaires.

A travers son programme, le RNI prévoit un ensemble de mesures concrètes qui mèneront à la création d'un million d'emplois, mais aussi d'encourager la production nationale, de stimuler la compétitivité du label «Made in Morocco», de soutenir le monde rural, de permettre à près de 400.000 familles rurales d'accéder à la classe moyenne, de favoriser l'implantation de l'industrie de demain, d'accélérer la transformation énergétique et de libérer l'activité économique des femmes.

Atmosphère des élections

Lors des dernières élections législatives marocaines de 2016, 30 partis étaient en lice et le Parti de la justice et du développement (PJD) islamiste a remporté le plus grand nombre de sièges (comme lors des élections de 2011). Le Parti de l'authenticité et de la modernité (PAM), monarchiste, s'est classé deuxième, et le Parti de l'Istiqlal, de centre-droit (le plus ancien parti politique du Maroc), troisième. En outre, neuf autres partis ont remporté des sièges.

L'élection s'est avérée être une lutte acharnée entre le PJD et le PAM et s'est déroulée dans un environnement très polarisé. Beaucoup ont considéré les élections comme un test de l'engagement de la monarchie envers la démocratie et de la compétence des partis politiques.

Cependant, la campagne a été pauvre en contenu. À cet égard, la Heinrich Boll Stiftung, une fondation allemande, note : « Pendant la campagne électorale, la position des partis sur les questions n'était pas claire. En général, il n'y a pas eu de véritables débats sur les questions et les problèmes auxquels la société marocaine est confrontée. Ce sont plutôt les accusations et les querelles personnelles qui ont caractérisé la plupart des débats« . En conséquence, la participation a été faible. Néanmoins, les observateurs ont généralement qualifié le vote d'équitable, malgré quelques irrégularités.

Les prochaines élections du 8 septembre se déroulent dans un contexte de mécontentement et de désillusion. Yasmina Abouzzohour, de la Brookings Institution, note : « En 2019, le Baromètre arabe a révélé que 70 % des Marocains âgés de 18 à 29 ans avaient pensé à émigrer, tandis que 49 % soutenaient un changement politique rapide sur le plan intérieur – ce dernier pourcentage étant le plus élevé de tous les pays arabes interrogés. De tels chiffres – ainsi que des protestations chroniques, un boycott à l'échelle du pays, des chants et des chansons de rap critiques, et des expressions de mécontentement sur les médias sociaux…« . Le parti qui gagnera ces élections sera-t-il capable de changer la donne, that is the question ?

Duel au sommet : PJD-PAM

Les élections législatives du 8 septembre prochain s'annoncent comme un face-à-face entre le parti actuellement au pouvoir, le Parti de la justice et du développement (PJD), islamiste et modéré, et la principale force d'opposition, le Parti authenticité et modernité (PAM). Bien que leurs positions politiques

ne soient pas très différentes – les deux partis se sont engagés à stimuler la création d'emplois, à rationaliser les dépenses publiques et à offrir une plus grande protection aux ménages à faibles revenus – le PAM et le PJD adoptent une attitude de plus en plus conflictuelle l'un envers l'autre. Cette situation polarise le paysage politique et rendra l'élaboration des politiques plus difficile au cours du prochain parlement.

L'émergence de deux forces politiques majeures semble heurter la politique marocaine traditionnelle. Le paysage politique a longtemps été composé d'un grand nombre de partis relativement divers. Cependant, la structure de plus en plus bipolaire peut être considérée comme une réponse à l'influence croissante du PJD depuis 2011.

Le PJD est apparu comme le plus grand parti lors de l'élection de la Chambre des représentants (chambre basse) de 2011 – qui a été convoquée de manière anticipée, après l'adoption d'une nouvelle constitution et d'une vague de réformes censées ouvrir le processus politique dans le but d'atténuer les manifestations liées au Printemps arabe. Bien que le PJD contrôle un peu plus d'un quart de la chambre basse (107 sièges sur un total de 395 en 2011), il s'agit de la plus forte avance d'un parti dans l'histoire récente – aucun parti n'a détenu plus de 18 % des sièges entre 2002 et 2011. ;

Le PJD a parfois eu des relations difficiles avec ses partenaires de coalition. Par exemple, en 2013, son principal partenaire de coalition, le Parti de l'Istiqlal, laïc et de centre-droit, a rompu avec l'administration en raison de divergences en matière de politique économique (à savoir la réforme des subventions et des retraites).

Le PJD mis en déroute

Après les manifestations pro-démocratiques du Printemps arabe en 2011, de nombreux partis islamistes ont été autorisés à se présenter aux élections dans la région MENA, dans certains cas pour la première fois. Ils ont raflé des sièges parlementaires dans certains pays et pris le pouvoir dans d'autres, notamment au Maroc, où les remaniements opérés par le roi Mohammed VI ont ouvert la voie au PJD pour former une coalition gouvernementale.

Les électeurs marocains se sont rendus aux urnes le 8 septembre 2021 pour choisir un nouveau parlement et des dirigeants locaux lors d'élections remodelées par la pandémie, dans un contexte de désillusion généralisée à l'égard de la gouvernance des islamistes au pouvoir depuis une décennie.

Environ 18 millions de personnes étaient attendues pour voter mercredi 8 septembre, la troisième fois depuis l'introduction d'une nouvelle constitution en 2011 dans le sillage du mouvement du 20 février, version locale du Printemps arabe.

Avec les résultats définitifs annoncés le jeudi 9 septembre, deux partis libéraux ont célébré leur victoire aux élections marocaines : le Rassemblement national des indépendants (RNI) et le Parti authenticité et modernité (PAM) ont remporté respectivement 102 et 87 sièges, selon les résultats préliminaires avec la plupart des votes dépouillés, tandis que le parti de centre-droit Istiqlal semblait en passe de remporter 81 sièges dans l'assemblée de 395 sièges du pays.

Les ministres du RNI contrôlaient les portefeuilles économiques clés de l'agriculture, des finances, du commerce et du tourisme dans le gouvernement sortant.

Par contre, le parti islamiste qui a dirigé la coalition au pouvoir dans le pays au cours de la dernière décennie, le Parti de la justice et du développement (PJD), a vu son soutien s'effondrer, passant de 125 à seulement 13 sièges. Il avait pourtant dénoncé de « graves irrégularités » lors du scrutin, accusant ses rivaux d'acheter des voix.

Le PJD s'était plaint de « graves irrégularités » lors du scrutin. « Nous sommes très inquiets alors que nous observons le déroulement de l'élection nationale. Nous avons constaté plusieurs irrégularités« , a déclaré le parti. Le PJD a accusé les partis d'opposition, tels que le Rassemblement national des indépendants (RNI), d'acheter des voix. Le milliardaire et ministre de l'agriculture Aziz Akhannouch, chef du parti RNI, a qualifié les attaques du PJD d' »aveu d'échec« .

Le parti de l'Istiqlal (Indépendance), le plus ancien du Maroc, a fait un retour remarquable, obtenant 32 sièges supplémentaires. L'ampleur de la défaite du PJD était inattendue car, malgré l'absence de sondages d'opinion qui sont interdits à l'approche des élections, les médias et les analystes avaient cru que le PJD prendrait encore la première place. Porté au pouvoir dans le sillage des soulèvements de 2011 au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, le PJD avait espéré obtenir un troisième mandat à la tête d'une coalition gouvernementale.

Le taux de participation a été de 50,35 %, selon le ministre de l'Intérieur, ce qui est supérieur au taux de 43 % enregistré lors des précédents scrutins législatifs en 2016, mais inférieur aux 53 % enregistrés lors des élections locales de 2015. Les élections ont été surveillées par 4 600 observateurs locaux et 100 autres venus de l'étranger.

Les nouvelles règles de vote devraient empêcher les grands partis de remporter autant de sièges qu'auparavant, ce qui signifie que le RNI devra entamer des négociations de coalition pour former un gouvernement.

Bien qu'il soit le parti le plus important depuis 2011, le PJD n'a pas réussi à empêcher l'adoption de lois auxquelles il s'oppose, notamment une loi visant à renforcer la langue française dans l'enseignement et une autre autorisant l'utilisation du cannabis à des fins médicales.

Le vote s'est déroulé dans des circonstances normales

Toutefois, le Ministre de l'Intérieur a déclaré que le vote s'est déroulé « dans des circonstances normales« , à l'exception de quelques incidents isolés. La campagne électorale, courte et en grande partie terne, sans grands rassemblements en raison du coronavirus, avait déjà été entachée d'accusations d'achat de voix. Le PJD et le RNI ont également échangé des propos virulents dans les derniers jours précédant le scrutin.

L'ancien Premier ministre et chef du PJD, Abdelilah Benkirane, a attaqué le patron du RNI, l'homme d'affaires milliardaire et ministre de l'Agriculture Akhannouch, dans une vidéo Facebook enflammée dimanche. « Le chef du gouvernement doit être une personnalité politique intègre et au-dessus de tout soupçon« , a-t-il déclaré. Akhannouch a rétorqué

→

LE MONDE AMAZIGH
الأمازيغي العالم
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵏⵜ
Amadalpresse
ⵜⴰⵎⴰⴷⴰⵍⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalamazigh.press.ma
DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 249/ OCTOBRE 2021 - ⵅⵜⵓⵔ 2971 - PRIX: 5 DH

Elections générales: Débâcle des islamistes retour des libéraux

Le Maroc a une législature bicamérale

Le Maroc a une législature bicamérale, dont les deux chambres sont la Chambre des Conseillers et la Chambre des Représentants. La Chambre des représentants compte 395 sièges, qui sont élus à la représentation proportionnelle et comportent deux niveaux : 305 sièges sont élus dans 92 circonscriptions plurinominales (avec un seuil électoral fixé à 6 %) et les 90 sièges restants sont élus dans une seule circonscription nationale (avec un seuil électoral fixé à 3 %). Les sièges au niveau national sont réservés ; 60 sont réservés aux femmes et 30 sont réservés aux personnes de moins de 40 ans, dont 15 doivent être des femmes.

Tous les citoyens âgés d'au moins 18 ans, ou qui atteindront l'âge de 18 ans d'ici mars 2021, sont autorisés à voter. La période de soumission des demandes d'inscription sur les listes électorales a pris fin le 31 décembre 2020.

Le Maroc possède un système multipartite dynamique. Parmi les deux plus grands partis, le PJD est fortement implanté dans les zones urbaines, tandis que le PAM domine les zones rurales. Les petits partis ont tendance à être instables et sont parfois construits autour de la personnalité de leurs dirigeants.

Justice et Charité (Al-Adl wa al-Ihsan) est un mouvement islamiste illégal qui ne participe pas aux élections. Néanmoins, il bénéficie d'un large soutien et les autorités tolèrent largement ses autres activités.

Des élections générales sont prévues au Maroc en 2021, les troisièmes depuis les réformes constitutionnelles de 2011. Le Chef du gouvernement en exercice pour les élections de 2021 est Saad-Eddine El Othmani, du Parti de la justice et du développement (PJD), qui dirige le Maroc depuis les élections de 2011.

Septembre 2021 marquera les troisièmes élections depuis l'adoption de la nouvelle constitution en 2011 au Maroc. Ayant souffert simultanément d'une crise sanitaire et socio-économique ces dernières années, l'avenir du Maroc est entre les mains des électeurs lors des prochaines élections de cette année.

Plus tôt cette année, le pays a rédigé de nouveaux projets de loi dans le but d'améliorer le système électoral et d'organiser des élections plus stables. L'augmentation de l'inclusion, de la participation et de la représentation des femmes est ainsi devenue l'un des points centraux. En remplaçant les listes nationales de femmes par des listes régionales, le Maroc entend poursuivre son objectif d'allouer davantage de sièges aux femmes lors des élections et dans certaines chambres.

Ces réformes constituent un grand espoir pour une plus grande égalité et un meilleur avenir pour les femmes marocaines après des années de discrimination et d'efforts insuffisants de la part des autorités. À une époque où la jeunesse et les femmes marocaines perdent de plus en plus confiance dans la politique et s'en éloignent, les changements adoptés sont plus cruciaux que jamais.

Campagne insipide

La campagne électorale a débuté jeudi 26 août 2021 au Maroc pour les élections du 8 septembre qui scelleront le sort du parti islamiste marocain qui dirige la coalition gouvernementale actuelle. Près de 18 millions de citoyens, dont 46 % de femmes, pourront voter pour choisir 395 députés de la Chambre des représentants et plus de 31 000 responsables municipaux et régionaux. En raison de la campagne de lutte contre la pandémie de coronavirus, les rassemblements de plus de 25 personnes ont été interdits.

Le Parti de la justice et du développement (PJD), islamiste modéré, fait le pari de remporter les élections législatives pour la troisième fois depuis 2011. Il y a dix ans, dans la chaleur du printemps arabe, des milliers de manifestants marocains sont descendus dans la rue pour réclamer « plus de justice sociale, moins de corruption et moins de régime autocratique« . Le roi Mohammed VI a agi rapidement en promettant des réformes, notamment une nouvelle constitution accordant de larges prérogatives au parlement et au gouvernement. Toutefois, les grandes décisions et la politique dans les secteurs clés sont restées le fait du monarque.

Une nouvelle loi électorale adoptée en mars 2021 a modifié le mode de calcul du quota d'élus, en le basant sur le nombre de personnes inscrites sur les listes électorales, et non sur celles qui votent effectivement. Ce changement a été critiqué par le PJD, qui a également dénoncé la corruption dans la politique marocaine. Le Secrétaire général du PJD et Chef du gouvernement Saad-Eddine El Othmani et Nabil Benabdellah, Secrétaire général du Parti du progrès et du socialisme, ont dénoncé dans des déclarations séparées « l'utilisation massive d'argent pour acheter des candidats et des votes« .

Coefficient électoral unique

Mais la nouvelle règle de loin la plus controversée pour ces prochaines élections est la modification de ce que l'on appelle le quotient électoral. La modification de cette année signifie que les sièges au Parlement seront distribués sur la base du nombre total d'électeurs éligibles et non plus du nombre de ceux qui ont effectivement voté. Aucun autre pays ne calcule les résultats des élections de cette manière, selon les analystes.

« Il sera théoriquement impossible pour tout parti d'obtenir plus d'un siège par circonscription« , a expliqué Rania Elghazouli, une chercheuse basée à Rabat, dans un message publié en juin sur le site de la Fondation Friedrich Naumann. « Aucun parti politique ne sera mathématiquement en mesure de dépasser les 100 sièges au Parlement, ce qui rendra très difficile la désignation d'un vainqueur clair".

Le parti politique islamiste modéré qui a remporté le plus de succès lors des deux dernières élections, le Parti de la justice et du développement (PJD), devrait perdre jusqu'à un tiers de ses sièges par rapport aux résultats de 2016. Mais les petits partis auront davantage de chances d'entrer au parlement, et d'autres – dont le principal concurrent du PJD, le Parti authenticité et modernité (PAM), devraient également en profiter.

Modèle de développement

« Lorsque le peuple marocain va voter aux élections, il espère un changement », explique à DW Khadija, une étudiante de 28 ans originaire de Rabat. « Mais au final, on constate qu'aucun grand changement n'a eu lieu ».

DR MOHAMED CHTATOU*

« Nous avons besoin de députés qui travaillent pour le pays, pas seulement pour eux-mêmes », a ajouté Zakaria, un fonctionnaire de 38 ans. « Les gens commencent à en avoir assez de répéter la même expérience politique qui n'a rien donné ».

« Je n'ai pas vraiment rencontré de personnes qui s'attendent à un changement majeur dans la politique, bien qu'elles s'attendent à un changement de gouvernement », a confirmé Bauke Baumann, responsable du bureau de la Fondation Heinrich Böll, un think tank allemand, à Rabat. Mais Baumann voit quelques points positifs dans le vote à venir. Bien que les attentes des électeurs soient faibles, M. Baumann espère que le gouvernement qui émergera sera en mesure d'appliquer le nouveau modèle de développement du pays, annoncé fin mai de cette année.

Cette vision de l'avenir du Maroc a été commandée par le roi Mohammed VI lui-même. Elle énonce des objectifs ambitieux, tels que l'augmentation des revenus, l'accroissement des investissements privés, une meilleure gestion des ressources naturelles du pays et l'augmentation du nombre de femmes dans la population active, ainsi que des objectifs sociétaux tels que la réduction des mariages précoces et le renforcement de l'inclusion sociale.

« Il serait crucial que le nouveau gouvernement prenne des mesures sur les recommandations de ce rapport« , a fait valoir M. Baumann. « Cela serait positif. La question est de savoir dans quelle mesure ces recommandations peuvent être mises en œuvre et, bien sûr, c'est aussi beaucoup une question de volonté politique du gouvernement et de toutes les autres institutions, y compris, " a-t-il ajouté, "celles qui ne sont pas élues" .

Les forces politiques en présence

Les partis politiques marocains se disputeront les voix de plus de 15 746 000 électeurs inscrits, aucun parti n'ayant l'intention de boycotter les élections prévues le 8 septembre, qui se tiendront à la lumière des répercussions de l'épidémie de coronavirus.

Pour la première fois dans l'histoire du Maroc, le PJD est à la tête de la coalition gouvernementale pour un troisième mandat, après avoir remporté les élections de 2011 et 2016. Le PJD, qui a remporté 125 des 395 sièges lors des dernières élections législatives du pays, a choisi le slogan « Crédibilité, démocratie, développement » pour sa campagne électorale actuelle, tout en affirmant que sa plateforme « vise à entériner le système de gouvernance et à poursuivre les réformes structurelles connexes« .

Le Secrétaire général du PJD, Saad-Eddine El Othmani, qui est également le Chef du gouvernement, a déclaré dans des communiqués de presse que « le parti a réussi à accumuler des succès significatifs en matière de participation politique .... car il a rétabli la confiance, l'intégrité et la foi dans le travail politique« .

De son côté, le Parti de l'authenticité et de la modernité

الفلاح ”الأمازيغي“ المدافع عن العرش

رشيد الراخا*

بإعادة صياغة أطروحة المتخصص الفرنسي في العلوم السياسية ريمي ليفو، التي عنونها ب ”الفلاح المغربي المدافع عن العرش“(1)، أستطيع أن أؤكد، وبدون غموض، أن الفلاح ”الأمازيغي“ أصبح، منذ الانتخابات الأخيرة 08 شتنبر، هو المدافع الرئيسي عن النظام الملكي المغربي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا؟

بخلاف نظرية ريمي ليفو، المستشار السابق لوزارة الداخلية المغربية، ضمن أطروحته الشهيرة والتي تؤكد أن الملكية تعتمد على وجهاء المناطق القروية (والبربر) من أجل إحباط سلطة البرجوازية الحضرية والبيروقراطية في المدن، وذلك من أجل ضمان الحفاظ على الجمود السياسي، هذه المرة، يحق لنا تحية القصر لأنه راهن على شخصية ”أمازيغية“ برجوازية كبيرة، لديها ما هو استثنائي، ما أهله للتمكن من النجاح في حشد ”الفلاحين“ وسكان الأرياف من أجل الذهاب إلى صناديق الاقتراع، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة المشاركة، وقبل كل شيء تمكن من إسقاط الإسلام السياسي الذي يمثله حزب العدالة والتنمية لمدة عقد من الزمن داخل دواليب الحكومة المغربية.

الأمر المثير للدهشة هو أن جل الصحفيين وعلماء السياسة والباحثين، سواء كانوا مغاربة (مثل مصطفى السلهامي، محمد طوزي، مونية بناني الشريبي، حسن أوريد، أبو بكر جامعي...)، أو فرنسيين (بيير فيرميرين، ديفيد جويوري، غوتييه ريبنسكي...)، أو إسبانيين (فرانسيسكو بيريخيل، إغناسيو سيمبريرو...) وأجانب آخرون... قدموا أسبابًا مختلفة لمحاولة تفسير انهيار ظاهرة ”الإخوان المسلمين“، واستثنوا جميعًا العامل الحاسم أو قللوا من شأنه ولم يأخذوه محمل الجد، ذالك انهم تجاهلوا في تحليلاتهم ما يسمى ”التصويت الاثني“، حيث كان حشد اصوات المواطنين الناطقين بالأمازيغية في المناطق النائية أمرًا حاسمًا وعاملا كبيرا في هزيمة الإسلام السياسي، كما كان أيضا هذا ”التصويت الاثني“ حاسمًا في إجهاض آمال حزب الأصالة والمعاصرة (الذي أنشأه مستشار للملك) عن طريق إطلاق دعاية المقاطعة داخل المناطق الجبلية أثناء الاستحقاقات ما قبل الاخيرة ل 06 أكتوبر 2016/2966، ما أدى آنذاك إلى حرمانه من تولي رئاسة الحكومة!

اعتبر مصطفى السلهامي من خلال أطروحته التي صاغها حول السيناريو الأمثل للائتلاف الحكومي المستقبلي، أن السيد عزيز أخنوش، رئيس الحزب المتفوق، التجمع الوطني للأحرار، والرئيس الجديد للحكومة عليه أن يدمج حزب الحركة الشعبية في حكومته: ”حتى لا يشعر العالم الأمازيغي بالاستبعاد“. للأسف، الباحث السياسي السيد السلهامي يتجاهل أن الزمن قد تغير بشكل كبير وأن حزب الحركة الشعبية لم يعد المتحدث باسم المغاربة الناطقين بالأمازيغية، منذ ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية بقوة في عقد التسعينيات من القرن الماضي. بل على عكس من ذالك، هذا الحزب الذي تم إنشاؤه سنة 1958 لإحباط هيمنة حزب الاستقلال، خيب آمال هؤلاء المغاربة الناطقين بالأمازيغية لأنه خلال رئاسة الحكومة الأولى للدكتور سعد الدين العثماني شغل وزراؤه المناصب الوزارية الرئيسية الثلاثة المفروض منها العمل على النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وهي وزارات التربية الوطنية والثقافة والاتصال، الا انه لم يقم بأي تغيير في أي مجال من هاته المجالات، سوى الحفاظ على موقفه القومي العربي ومعارضة تغيير اسم الوكالة الانباء الرسمية من ”المغرب العربي“ إلى ”المغرب الكبير“ الذي يتماشى مع ديباجة و مضمون دستور 01 يوليوز 2011، كما طالب بذالك النائب البرلماني لحزب التجمع الوطني للأحرار السيد عبد الله غازي!

اعتاد غالبية سكان هذا ”العالم الأمازيغي“ أو بالأحرى المناطق الخمسة الناطقة بالأمازيغية (الريف، الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير، سوس، والجنوب الشرقي أو أسامر)، على مقاطعة انتخابات ومعه حزب الأصالة والمعاصرة الذي كان يطمح للفوز خلال الانتخابات السابقة (عن طريق التواطؤ الواضح مع وزارة الداخلية التي كانت تمنع في السابق إنشاء حزب قومي أمازيغي بقيادة المحامي الراحل أحمد أدغرني). ولكن الان وبفضل استراتيجيتنا الطموحة وحملات الاتصال عبر شبكات التواصل الاجتماعي تمكنا من تغيير هذا السلوك(2)، وأصبح لدى هذه المناطق حافز المشاركة وذهبت بشكل جماعي إلى مراكز الاقتراع، لقد صوتت لتوجهات سياسية مختلفة، لكنها راهنت بنسبة مهمة وكبيرة على حزب التجمع الوطني للأحرار، الحزب الذي كان أكثر انصاتا واهتمامًا بها والذي عرف كيف يدمج بعض مطالب الحركة الأمازيغية في برنامجه الانتخابي.

المفارقة الغريبة هو ان حزب العدالة والتنمية خلال انتخابات 2016/2966، كان قد فاز في منطقة سوس بأكبر عدد من الأصوات، أي 203.138 من أصل 967.944، أي ما يقارب نسبة 22٪، ومن بعده حزب الأصالة والمعاصرة بنسبة 20 ٪، ثم حزب التجمع الوطني للأحرار بنسبة 15.5٪ (3). لكن خلال هذه الاستحقاقات فان المواطنين الناطقين بالأمازيغية قاموا بمعاقبة تنظيم الإخوان المسلمين الذي يمثله حزب العدالة والتنمية، بإعادته إلى المركز الثامن من تصنيف الانتخابات الأخيرة، حيث حصلوا على 18 مقعدًا فقط بعد أن تمكن حزب التجمع الوطني للأحرار من حجز 196 مقعد. وبحسب معطيات إحصائية نشرتها ولاية أكادير حول نتائج هذه الانتخابات التشريعية على مستوى عمالة أكادير إيداوتانان على سبيل المثال، فقد احتل حزب التجمع الوطني للأحرار الصدارة بأكثر من 50.832 صوتًا مقابل 5386 صوت لحزب العدالة والتنمية فقط، أي تفوق عليه الاحرار بضعف عشر مرات أكثر! كذالك نفس الشيء في منطقة أسامر، التي رغم أنها تصوت لصالح الحركة الشعبية، الا انه واجه منافسة شديدة من طرف حزب التجمع الوطني للأحرار.

من ناحية أخرى فان التصويت على المستوى الوطني يختلف بشكل ملحوظ من داخل المناطق القروية عن التصويت بالمناطق الحضرية، ، حيث صوتت ساكنة المجال الحضري سابقا بأغلبية ساحقة لصالح حزب العدالة والتنمية، لكن استراتيجية حزب العدالة والتنمية المتمثلة في رهان الامتناع عن التصويت لتأمين إمكانية ولاية ثالثة، بتواطؤ مع الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، المحامي عبد اللطيف وهبي، لإبرام تحالفات ما قبل الانتخابات لم تتم وفق ما تم التخطيط له على الإطلاق، ولم تعطي النتائج التي توقعتها، بل على العكس من ذلك، ساهمت إلى حد كبير في سقوطه المهول، على الرغم من حشده لبعض المؤثرين للقيام بحملات إعلامية قذرة، التي سعى من خلالها الإخوان المسلمين تشويه سمعة أمغار عزيز أخنوش ونشر الأخبار الزائفة ضده، باستخدام ذبابهم الإلكتروني (على غرار تلك التابعة لحزب الأصالة والمعاصرة)، الا انه في النهاية، لم يستطع حزب العدالة والتنمية تعبئة سكان المناطق الحضرية (أو السكان الناطقين بالعربية) بسبب إدارته الحكومية التي دمرت إلى حد كبير القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، وزادت من افقار الطبقات الفقيرة، ودمرت التجارة بسبب السماح بإغراق السوق الوطنية بالمنتجات والمتاجر التركية، بالضافة الى عدم اتخاذ وزرائهم اية تدابير لوقف الضرر والتأثير السلبي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا، عكس المبادرات التي قام بها الوزراء المنتمون لحزب التجمع الوطني للأحرار.

كنت دائما أؤمن وادافع عن فكرة أن رياح التغيير لصالح التحول الديمقراطي في المغرب، لا يمكن أن تأتي إلا من الجبال، أي من هذه المناطق المهمشة والناطقة بالأمازيغية، مثل المطالبة بالاستقلال الذي انتزع من الاستعمارين الفرنسي والإسباني، بمجرد انخراط الشباب الأمازيغي في جيش التحرير الوطني المغربي سنة 1955، وقد أكدت سابقا في مقالي ”الملكية المغربية والأمازيغ“(4) على أن: ”سياسة المخزن القديمة التي لا تزال تعتمد على النخب السياسية التقليدية الرجعية، المنتمية للعصور الوسطى، محكوم عليها بالفشل بشكل قاطع، ومصيرها مراكمة المزيد من الإخفاقات أمام طموح الشباب الأمازيغي الذين ينتظرهم تحدٍ كبير إن هم أرادوا أن يعيشوا في دولة حديثة ومتقدمة، الا وهو الانخراط في تنظيمات سياسية يمكنهم عبرها المساهمة أكثر من اجل تغيير مصير بلدهم، في افق تغيير سلوك الاعيان التقليدية المبنية على الزبونية، لأن رياح الدمقرطة في تامازغا تأتي دائمًا من جبالها، وقد حان الوقت لإبعاد الرعايا التقليديين القدامى، الأوفياء لـ ”الملكية المطلقة“ عن المشهد السياسي من قبل المواطنين الشباب المدافعين عن سيادة دولة الحق والقانون“.

مباشرة قبل أربعة أشهر من وفاة الملك الراحل الحسن الثاني، صرح الصحافي الإسباني بيدرو كاناليس في صحيفة ”إلباييس“ ليوم 14 مارس 1999، عقب ندوة دولية حول موضوع الإسلام والثقافة الأمازيغية، التي نظمتها مؤسسة ديفيد مونتغمري هارت، والتي أترأسها، في مدينة غرناطة، صرح بأن: ”هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها التياران السياسي والاجتماعي/الثقافي المغربيان مواقفهما في نقاش عمومي. ومن منظور التحول الديمقراطي الذي ينبغي إطلاقه في المغرب بعد خلافة العرش، وتضافر جهود هذه القوى يمكن أن يعطي الاستقرار للمستقبل السياسي لهذا البلد المغاربي“. وكان هذا التصريح بمثابة دق ناقوس الإنذار في القصر، لأنه بالفعل، فإن اتحاد هذه القوى الحركية إلى جانب شباب حركات اليسار لاحقًا، والذين بادروا بإطلاق حركة 20 فبراير 2011/2961، وهي حركة ثورية أدت إلى الإصلاح الدستوري والاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية، لكنها للأسف سمحت بصعود الإسلاميين إلى السلطة وتولوا رئاسة الحكومة، ومنذ ذلك الحين، وهم يعملون كل ما في وسعهم لمنع ملف الأمازيغية من التقدم بل أكثر من ذالك فهم جمدوا كل مطالب وحقوق الأمازيغ.

في الحقيقة، لطالما اعتبر قادة حزب العدالة والتنمية، وكذلك قادة حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاتحاد الاشتراكي وأحزاب اليسار واليسار المتطرف، ان الناخبين الناطقين بالأمازيغية مرتزقة السياسة، لأنهم أشخاص يدافعون عن أيديولوجيات ومواقف هذه الأحزاب، على حساب مصالحهم الخاصة وحقوقهم المشروعة.

لكن، كما أكد صديقي وزميلي وأستاذي، عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي الراحل ديفيد هارت، فإن الريفيون بل وعموم الأمازيغ، هم أناس براغماتيون، يمكن أن يخدعهم الإسلاميون للمرة الأولى ”بـأصلهم التجاري الذي يعتمد على الدين“، وبخطابهم الأخلاقي المنافق، مرة ثانية، لكن ليس للمرة الثالثة! لأنه يأتي وقت يدرك فيه هؤلاء الشباب والفلاحون الأمازيغ حقًا هويتهم وحقوقهم وقضاياهم والرهانات الانتخابية. وبالتالي، فإن هؤلاء الآلاف من الشباب الذين ينحدرون من هذه المناطق المهجورة، والذين تعلموا في جامعات مختلفة، وعلى رأسها جامعة وجدة، أكادير، ورزازات، الراشيدية، مكناس، مراكش وبني ملال، وكذا حضورهم التواصلي على شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك، تمكنوا من إيقاظ الوعي الجماعي والسياسي لـ ”الفلاحين الأمازيغ“. ما نتج عنه مشاركة واعية وفاعلة في التغيير السياسي والسلمي للحكومة، على الرغم من الحظر المفروض على تشكيل تنظيمات واحزاب سياسية ذات نزعة ”القومية الأمازيغية“، وبهذا انخرط المزارعون والتجار والشباب المنتمين إلى ”العالم الأمازيغي“ بطريقة براغماتية وعاقبوا من خلالها حزب العدالة والتنمية وصوتوا لصالح الأحزاب العلمانية والليبرالية، وبالخصوص الحزب الذي أتقن الانصات لمطالبهم.

في الختام، يمكننا الجزم بأن المواطنين الناطقين بالأمازيغية، في غالبيتهم العظمى، اختاروا بشكل حازم زعيمًا أمازيغيًا هو أمغار عزيز أخنوش ومنحوه ثقتهم، كونه يتمتع بالإضافة إلى نبوغه السياسي يتمتع كذالك بشرعية تاريخية سياسية أكبر لأن والده كان من رجالات المقاومة المسلحة، وناضل من أجل استقلال المغرب(5). وفي هذ الصدد قال: ”أنا فخور بكوني أمازيغي، فخور بالانتماء إلى هذا المجتمع المجتهد الذي أنتج العديد من رواد عالم الأعمال والتجارة في المغرب، رغم أنه حيث يعيش الأمازيغ، غالبًا ما تكون أكثر المناطق صعوبة. هنا من حيث أتيت، من تافراوت، باقليم تزنيت، بجهة سوس ماسة، حيث توجد صخور، مناظر طبيعية جميلة للغاية، لكن مصادر الدخل نادرة، إن قدرة اهل هذه المناطق على العمل هي التي تمكنهم من التأقلم مع الوضع. ان دستور 2011 وبإرادة من صاحب الجلالة يوفر إجابات حقيقية لما يسمى بالقضية الأمازيغية. لكن لسوء الحظ، فإن القرارات التنفيذية لازالت جد متأخرة، علينا أن نسرع بإنزالها“(6). ودعونا نأمل أن تنجح حكومته في ذلك.

* أمغار التجمع العالمي الأمازيغي

الهوامش:

(1)- Remy Leveau, le fellah marocain défenseur du trône, Presse de la Fondation des Sciences Politiques, Paris 1976.

(2)-https://amadalamazigh.press.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%AE%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%BA-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84/

(3) –https://tafra.ma/ar/ya-til-un-vote-tachelhit-ar/

(4) – http://www.rachidraha.com/Monarchie.html

(5) – www.facebook.com/Amadalpresse/videos/374403540811676/

(6) – Jeune Afrique n° 3034 du 03 mars 2019

التكنوقراط والتكنوقراطية
وخطر الانزلاق الى البيروقراطية والديكتاتورية

ذ. محمد بادرة

كان ارسطو يقول(انه لا يوجد في التحليل سوى شكلين من انظمة الحكم: اما الاوليغارشية واما الديموقراطية، اما كل الاشكال الاخرى فما هي الا بدائل او انحرافات)

ويعبر مونتسكيو عن الفكرة نفسها انه:(عندما تكون القوة السيادية بين ايدي جزء من الشعب، فهذا يسمى بالأرستوقراطية، اما عندما يكون الشعب بمجموعه هو الذي يجسد القوة السيادية فهذه هي الديموقراطية) – من روح القوانين – الجزء الثاني.

لإزالة الوهم بين النظام الديموقراطي وغير الديموقراطي، ترى اغلب النظريات السياسية حول نظام الحكم، او كما اوضح ذلك روبرت داهل DAHL في كتابه (مقدمة لنظرية الديموقراطية) و سارتوري SARTORI في كتابه(نظرية الديموقراطية)هو ان النظام الديموقراطي في الواقع نظام نيابي وحكم باغلبيات انتخابية، وان الشعب في هذه الانظمة الديموقراطية النيابية يفوض الاشخاص الذين ينتخبهم بمهمة ترجمة « قراراته» الى الواقع، غير ان هؤلاء المنتخبين غالبا ما لا يقومون بواجبهم كاملا اذ انهم يفوضون بعضا من مهامهم واعمالهم لموظفين، وتقنيين ، وخبراء و غيرهم من الاشخاص الذين لا يمس الانتخاب نشاطهم، وبذلك تجد السلطة تمارس من طرف موظفين اداريين ، وتقنيين، وخبراء، ومستشارين ومؤسسات وقوى مالية ووسائل الاعلام.. علما ان المسؤولين عن هذه المؤسسات والهيئات يحوزون سلطة فعلية في هذا التأثير وفي القرار بدون ان يكونوا هم من المنتخبين، كما ان للموظفين باختلاف درجاتهم سلطة لا يستهان بها نظرا لما يمارسونه من تأثير مباشر على الحياة الاجتماعية والسياسية. وبذلك يتقلص دور المنتخبين وبالتالي تتقلص الممارسة السياسية والممارسة السيادية للنظام الديموقراطي.

انه كلما انحطت الممارسات السياسية، وساد الخمول او الاغتراب السياسي، الا وتسبب في اطلاق يد المستحوذين الفعليين على السلطة فينتشر « اللاتسييس « وتجد حتى الليبراليين يمجدون هذا الاغتراب السياسي، والسلبية السياسية بهدف اضفاء الصفة الشرعية على نموذج مجتمعي تكنوقراطي، لا يخضع فيه القرار للمقاييس الشرعية الديموقراطية. وهم بعملهم هذا يستثيرون ردود فعل رافضة لا يمكن لاحد ان يتوقع نتائجها، فقد يؤدي انحطاط الديموقراطية الى نهاية الديموقراطية وميلاد بيروقراطية ادارية شمولية تحت اسم « التكنوقراطية « هدفها ان تفرغ السياسة من طابعها السياسي وتشكيك المواطنين بالسيادة الشعبية وتفضيلهم اعطاء السلطة « للخبراء « والموظفين والتقنيين والمستشارين في الشؤون العامة .

كيف تسللت التكنوقراطية وهزمت الديموقراطية؟

وجدت التكنوقراطية في عصر العلم والتكنولوجيا بيئة صالحة للانتشار، والتضليل واجتذاب الكثيرين من انصار التقدم او الراغبين في التغيير حبا للتغيير في حد ذاته.

انه لما اتسعت مهام الدولة في المجتمع الصناعي الحديث وتعقدت اجهزة الحكم مع اتساع نطاق الخدمات واطراد ازدياد في عدد العاملين فيها، برزت الحاجة الى الخبراء والتقنيين المتخصصين في مختلف مجالات ادارة الدولة وتنظيم المجتمع سواء من المفكرين والعلماء والفنيين والاداريين، والاستشاريين...ومع بروز واشتداد هذه الحاجة بدأت الدعوة الى التكنوقراطية اي حكم الخبراء الفنيين على اساس ان هؤلاء الخبراء اقدر على تنظيم المجتمع وادارة شؤون الدولة من رجال السياسة هواة كانوا او محترفين، وهم الذين تعوزهم الكفاية العلمية والخبرة الفنية، ويكاد يتركز تفكيرهم وتنحصر خبرتهم في وسائل «النفاق» السياسي واسترضاء الجماهير، وتصيد الانصار وكسب الاصوات في الانتخابات والاحتفاظ بمقاعد الحكم لأطول مدة ممكنة...هكذا يتصورهم التكنوقراط؟؟؟

هنا تلتقي التكنوقراطية مع البيروقراطية في الاستخفاف بقدرة النظام الانتخابي الحزبي على توجيه اجهزة الحكم لصالح المجتمع اي لتحقيق اكبر قدر له من الرخاء والرفاهية، كما تلتقيان ايضا في ان كلا منهما تقوم على فلسفة الصفوة الممتازة الاحق بتولي مسؤوليات الحكم لأنها اعلم « بصالح « الشعب من الشعب نفسه. هذا وان كانت صفوة البيروقراطية لا تقف عند حد الاستعلاء الايديولوجي بل تنظر الى الشعب كقطيع يساق وغير قادر على ان يشارك في مسؤوليات الحكم ويدير اموره ادارة ذاتية بقدر الامكان ولقد ظهرت هذه النزعة الاملائية في اسلوب التخطيط حيث بنت مفهومها للتخطيط الشامل في اول الامر على اساس إذابة الفرد في الدولة وتكييف الناس بالنسبة للخطط بدلا من تكييف الخطط بالنسبة للناس ومن تم تجريد التخطيط من قيمه واهدافه الانسانية.

هذه النظرة التكنوقراطية يعني سهولة انزلاق التكنوقراطية الى منحى الدكتاتورية والبيروقراطية ما لم تحصن ضد خطر هذا الانزلاق بمبادئ وقيم الديموقراطية

واكثر عامل مساعد على هذا الانزلاق هو عامل التوسع البيروقراطي الذي لو ترك يستشري لتحول الى ما يسمى (بالإقطاعية البيروقراطية).

ويرجع بعض مؤرخي المذاهب الاقتصادية والسياسية نشاه التكنوقراطية الى سان سيمون وتلاميذه، فقد كان سان سيمون يدعو الى اتخاذ العلم دعامة للنظام الجديد ويرى وجوب بناء السياسة على العلم لان المسالة في نظره ليست مسالة حرية راي او حرية انتخاب وانما هي اساسا مسالة تنظيم علمي ومن هنا دعا الى ان يكون الحكم للعلماء ورجال الفن والصناعة ولم تكن الدولة في نظره الا شركة صناعية كبرى، ولم يكن الاقتصاد في نظره الا السياسة كلها الامر الذي يستوجب وضع مسؤوليات الحكم في ايدي العلماء والفنيين والاداريين. وكان سان سيمون ينظر بازدراء الى السياسة وينتقد ترديد مواطنيه لألفاظ الحرية والمساواة بمفهوم الثورة الفرنسية ومعتقدا ان النظام البرلماني وان كان ضروريا الا انه خطوة مرحلية او انتقالية بين الاقطاع وبين النظام الصناعي القائم على التخطيط والخبرة الفنية والادارية.

زحف التكنوقراطية على ظهر موكب الانتفاضات الشعبية !!

ادت الموجة الثانية من الانتفاضات العربية التي بدأت بانتفاضة السودانيين في 13دجنبر 2018 واستتبعتها انتفاضة العراقيين والجزائريين في 22 فبراير 2019 ، ثم خرج اللبنانيون في مطلع اكتوبر 2019 في انتفاضة شعبية ضد نظام حكمهم، وحمى هذه الانتفاضات ما يزال مرتفعا في لبنان والعراق ووصل الى تونس دون ان تخف شراراته .. وبموازاة هذه الانتفاضات الشبابية، ارتفع النقاش بشان صعود التكنوقراطية في هذه البلدان العربية بوصفها مخرجا للازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها هذه البلدان، ذلك ان تنامي المطالبة بتولي حكومات تكنوقراط محل حكومات احزاب لطالما كان تقليدا تاريخيا تلجا اليه الانظمة السياسية كلما واجهت ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية.

في السودان رئيس الوزراء عبد الله حمدوك هو من فئة التكنوقراط اختاره قادة الجيش وقوى الحرية والتغيير بعد الاطاحة بالرئيس عمر البشير، وكان خبيرا اقتصاديا في الامم المتحدة، وفي الجزائر اختار الجنرالات ورئيسهم «المدني» بعد الاطاحة بالرئيس المنتخب السابق عبد العزيز بوتفليقة السيد عبد العزيز جراد وهو استاذ جامعي لراسة حكومة المستقلين قبل اجراء الانتخابات الحالية، وفي العراق تم اختيار الكاظمي من جهاز المخابرات خارج اسوار المليشيات والاحزاب، وفي لبنان يرى المحتجون والرافضون في حكومة تكنوقراطية مخرجا للتخلص من تحكم الطبقة السياسية الحاكمة، وفي تونس التي وقع فيها انقلاب دستوري يدعو الاتحاد العام التونسي للشغل الى تكوين حكومة مصغرة براسة شخصية اقتصادية و بذلك تختار انتقالا تكنوقراطيا لفض الصراع بين السلطات الثلاث البرلمانية والحكومية والراسية.

وفي المغرب سبق ان تم اللجوء الى اختيار شخصيات لا حزبية لراسة حكومات بوجوه تكنوقراطية (كريم العمراني – جطو...) حتى ان العديد من احزابنا السياسية بدأت في تطوير وسائلها وتدعيم خبراتها القيادية باجتذاب الكثير من الخبراء الاقتصاديين والاطر الادارية العليا والفنيين في تكنولوجيا التواصل والاعلام، والاطباء والمهندسين، واساتذة الجامعات الى صفوفها والاعتماد عليهم في اعداد الدراسات والبرامج التي تناقش في مؤتمراتها الدورية (حزب الاحرار نموذجا)

هل يحمل التكنوقراط حلولا لأزماتنا؟ ام علينا الاحتكام للديموقراطية؟

ان مذهب رأسمالية السوق الحرة المبنية على تصور جديد للدولة، هو مذهب يؤسس لإقامة دولة تحكمها حكومة شركات، وتديرها الشركات من اجل خدمة الشركات، حتى استطاعت هذه الشركات الدولية الكبرى ان تفرض بالقوة المادية والمالية والتكنولوجية سطوتها على جميع انحاء العالم حدود ما يسمح للسياسيين ان يفعلوه وما لا يسمح لهم. كما انها استطاعت ان تزرع جنود الرأسمالية المشاة (التكنوقراط)، ومؤسسات الاقراض الدولية الليبيرالية الجديدة(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وتعمل العديد من هذه المؤسسات الدولية وصناديقها العالمية على تسويق التكنوقراطية كنموذج عالمي قابل للتنفيذ في كل دول العالم الثالث بهدف « مساعدتها « في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وفي محاربة الفقر والجوع والمرض والامية والتمييز ضد المرأة.

انه نموذج حكم تهيمن عليه نخبة تكنوقراطية تسعى لفرض سياسة اقتصادية واجتماعية وثقافية قائمة على تطبيق التقنيات الالكترونية والبيانات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وتبعث رسالة واضحة و مرموزة على ان الاحزاب والنخب السياسية غير قادرة على مسايرة العصر الجديد، وغير قادرة على ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا لا حل غير اللجوء الى حكم التكنوقراط، هؤلاء الذين يصرون بوجوب ان تحل التقنيات والبيانات والمؤشرات محل الاجراءات والتدابير السياسية باعتبار ان حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب مقاربة تقنية عقلانية صارمة !!!

اذا كان لصعود التكنوقراطية اثر ايجابي على بعض القطاعات الاقتصادية والخدماتية وتحققت بفضلهم بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامشية على المدى القصير، فان ثمة اشكاليات بنيوية كثيرة تواجه بلدان العالم اليوم مثل: استمرار مخاطر العولمة (الابتلاع الثقافي- طمس الهوية- التبعية الاقتصادية والسياسية- زيادة الهوة بين الاغنياء والفقراء- ..)- صعود « اليمين المتطرف « و « الشعبوية السياسية « وهي مخاطر وظواهر تحتاج الى استحداث اطر نظرية جديدة تساعدنا في تحليل هذا العالم الذي نرى فيه الشركات المتعددة الجنسيات مسرفة في سلطانها، ونرى فيها نجم السياسيين قد اخذ في الافول ..وانخفضت نسبة المقترعين في الاستحقاقات الانتخابية والدستورية، وانخفضت نسبة المنتسبين للأحزاب (وكان تقييم رجال السياسة من حيث الجدارة بالاحترام ادنى من تقييم حرس اماكن وقوف السيارات !!!).

ان هيمنة التكنوقراط وهيمنة البيانات والمؤشرات الاحصائية بدلا من الحلول الناتجة عن مقاربات سياسية واجتماعية حقوقية وانسانية قد يهشم رسوخ الديموقراطية.

لذا ارتفعت اليوم اصوات من يطالب باستعادة تدخل السياسيين والاحزاب لاسترجاع سلطة الدولة لان قضايا من مثل التدبير الديموقراطي وفصل السلط واختصاصات الهيئات التمثيلية ونظام الحكم المحلي والادوار الجديدة للمجتمع المدني والدولة والانفتاح الاقتصادي، وقضايا حقوق الانسان والبيئة كلها وغيرها تستوجب حلولا سياسية وتدابير اجرائية تستجيب لحاجات المواطنين والناخبين ومصالحهم لا اجراءات ومسارات تستجيب لمصالح نخبة محددة، مما يعني اقصاء الحلول والتطبيقات والنماذج التقنية الموجودة في بلدان يحكمها تكنوقراط وبالتالي ضرورة اقصاء التكنوقراط الكلي في الحكم.

وطرف اخر هو من المتحمسين للتكنوقراط يشترطون ان تكون مشاركتهم ضمن عملية تشاركية تعيد الاعتبار الى الاطار السياسي والى الاطار التقني معا وهذا يعني رؤية سياسية تبلور الشعوب افكارها ويتحمل السياسيون مسؤولية تشريعها، ويقوم الخبراء والكفاءات والمختصون بمساعدة السياسيين في تنفيذها.

اذا كان كثير من الناس قد فقدوا الايمان بالسياسة وبالسياسيين، فانه لا يجب ان نفقد الثقة في الديموقراطية، ولا يجب الخلط بين الديموقراطية والليبيرالية التي تشجع المواقف الليبيرالية من حقوق الانسان فقط الى الحد الذي تتماشى فيه مع تنمية اقتصاد السوق، كما لا يجب الخلط بين الديموقراطية وحكم التكنوقراط الذي يساهمون في الاحساس بان السياسة لا اهمية لها، وان الانتخاب لا يغير اي شيء، وان الحكومات السياسية اقل فاعلية من الشركات.

انه لا بديل عن الديموقراطية، هي التي تضمن حكم الاغلبية ويكون حكمها راجعا الى دستور يضمن الحريات وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون والفصل بين السلطات، لذلك يجب ان تعي المؤسسات السياسية الحاجة الضرورية الى الديموقراطية بوصفها اساسا ومرجعا لمن يحكم، وكيف يحكم، وبوصفها مسالة تساعد الشعوب في المشاركة في الحكم، وان تعي التكنوقراطية بوصفها عاملا مساعدا لا بوصفها اساسا او مرجعا في الحكم، فبدلا من الانزياح العالمي نحو التكنوقراطية نخبة ونماذج للحكم نحن في حاجة الى استيعابها وجعلها اكثر استجابة لحاجات الناس ومتطلباتهم في داخل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية واذا لم نستطع ان ننجح في ذلك فان جاذبية التكنوقراطية ستزداد في مقابل تراجع جاذبية الديموقراطية وهذا مكمن الخطر حيث ستنحدر التكنوقراطية الى منزلق الديكتاتورية والفاشية و البيروقراطية.

أساتذة اللغة الأمازيغية..
ورش تدريس الأمازيغية يصطدم بـ"الاحتقار والتمييز" وتأويلات مزاجية

تتجدد معاناة ومشاكل الأساتذة المتخصصين في تدريس مادة اللغة الأمازيغية مع بداية كل موسم دراسي، وهي المعاناة والمشاكل التي يتخبط فيها ملف تدريس الأمازيغية منذ إدراجة في منظومة التربية والتكوين سنة 2003، وزاد أكثر مع ترسيم الأمازيغية في دستور فاتح يوليوز لسنة 2011.

ويعاني أساتذة الأمازيغية من إكراهات تتجلى أساسا في تنظيم مادة اللغة الأمازيغية داخل المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تقزيم وتبخيس واحتقار المادة في استعمال الزمن، ناهيك عن الضغوطات النفسية التي يعيشها الأساتذة والأستاذات كل موسم.

وفي هذا الصدد، كتب الأستاذ محمد فوكال وهو أستاذ اللغة الأمازيغية بإقليم القنيطرة: "عيب وعار على جبين وزارة التربية بالمغرب أن تتغنى بالعدالة اللغوية بالمدرسة الابتدائية وفي كل صباح بل تقريبا في كل ساعة تخرج لنا ببلاغ، مذكرة، قانون... ولم تستطيع أن تخرج إلا مذكرة يتيمة منذ شتنبر 2006 تنظم الأمازيغية بالتعليم الابتدائي ويشوبها الغموض، وتعود لزمن يتم فيه تكليف اساتذة المزدوج بتدريس الأمازيغية".

وأضاف "موحى" في تدوينة معنونة بـ" فوبية الدخول المدرسي لدى أستاذ تخصص أمازيغية " على حسابة الخاص في موقع التواصل الاجتماعي: "عيب وعار عليكم أن يعين استاذ التخصص الفوج الأول منذ 2012/2013 وإلى حدود الدخول المدرسي للموسم 2021/2022 لم تصدر ولا مذكرة وحيدة من الوزارة الوصية تفصل في الزمن المخصص للغة الأمازيغية علما أن مذكرات المواد الأخرى صدرت بالآلاف في هذه المدة (2012/2021)".

وزاد أستاذ الأمازيغية: "عيب وعار أن يتكرر

كل دخول مدرسي سيناريو وإشكالية الزمن المدرسي المخصص للغة الأمازيغية، ويوطن على هوى بعض أشباه الأطر التربوية والإدارية والتفتيشية"، "عيب وعار أن تسمع رئيس جمعية آباء وأولياء التلاميذ يهلل بأن لنا خصاص في اساتذة العربية والفرنسية وأرسلوا لنا أستاذ الأمازيغية".

واسترسل "عيب وعار أن تتفحص منهاج التعليم الابتدائي وتجد فيه كل شيء بالتفاصيل المملة، وفي آخر جملة تجد بأن "مدرس اللغة الأمازيغية يدرس كذا وكذا كمثيله في العربية والفرنسية ويغيب عن هذا المنظر والعالم الديداكتيكي والبيداغوجي بأن في بعض الأحيان تسند المؤسسة كلها لأستاذ واحد تخصص أمازيغية ليصل عدد التلاميذ الى أكثر من 400 تلميذ في بعض الأحيان".

وانتقد الأستاذ محمد فوكال بعض الأطر التربوية والإدارية والتفتيشية التي تعتقد بأن تدريس الأمازيغية مضيعة للوقت ولزمن التلميذ في المواد الأخرى".

بدوره، أكد الأستاذ محمد باموح أن أساتذة واستاذات اللغة الأمازيغية يتخبطون مع كل دخول مدرسي جديد في مجموعة من الاكراهات التي تشمل تنظيم مادة اللغة الامازيغية داخل المؤسسات التعليمية.

وقال الأستاذ باموح في تدوينة على صفحته "نجد أن الوزارة الوصية لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإنجاح تدريس الامازيغية، بتقليصها للكتب المدرسية المخصصة لها في مبادرة مليون محفظة".

وأوضح المتحدث: "لا يعقل أن تحتوى بنية مؤسسة على خمسة أفواج أو أكثر من المستوى الأول ويتم حرمنها من العدد الكافي من الكتب المدرسية للغة الامازيغية، وكلنا نعرف ان الوزارة عملت على تحيين المنهاج الجديد ما يجعلنا نستغرب من هذا التصرف هل فعلا للوزارة النية في التسريع وتيرة تعليم الامازيغية أم أن جهة ما تريد عرقلة هذا الورش الملكي الذي يهم جميع المغاربة بدون استثناء"، "ناهيك عن المستويات الأخرى التي تستثنى تماما من المقررات الخاصة بالأمازيغية."

ودعا الأستاذ محمد باموح كل الجهات المسؤولة إلى إعادة الاعتبار للأمازيغية وللأساتذة اللغة الامازيغية، وتوضيح "الرؤى حول برامج تأطيرها تربويا انطلاقا من مراكز التكوين سواء للمدراء او الأساتذة والأستاذات، والتنسيق مع جميع الفاعلين لتجاوز هذه العراقيل والارتجالية التي يتسم بها تنظيم الزمن المدرسي الخاص باللغة الامازيغية وكذا برنامجها التربوي".

الأستاذ محمد أوبجا، أكد هو الآخر أن هناك "اشكالات عديدة يتخبط فيها استاذ اللغة الأمازيغية بجميع الجهات على مستوى تدبير الزمن الدراسي للمادة هذا في ظل تناقض صريح ما بين المنهاج الجديد و المذكرات المنظمة لنفس المادة".

وطالب أبجا وهو أستاذ تخصص الأمازيغية بعين الشق، الجمعيات الجهوية للأساتذة مطالبة بالتحرك و مراسلة الجهات المختصة من أجل وضع النقط على الحروف و إنهاء هذه العشوائية ."

ويجمع الأساتذة والفعاليات الأمازيغية على أنّ ملف تدريس الأمازيغية بالمغرب، يعيش مشاكل كثيرة و"ضبابية" بسبب "الإقصاء المنهج" وغياب "الإرادة السياسية" الحقيقية لدى الدولة المغربية للمصالحة مع الأمازيغية ورد الاعتبار لتدريسها وتعميمها في مناحي الحياة العامة.

مدرسو الأمازيغية بسوس يندّدون بـ "العنصرية والشطط في استعمال السلطة"

بعد مرور ما يقارب العقدين من الزمن على إدماج تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية من خلال تجربتين، الأولى امتدت من سنة 2003 الى 2012 حيث تم تكليف بعض أساتذة التعليم الابتدائي لتدريسها في بعض المدارس الابتدائية، والثانية بعد دسترتها سنة 2011 أي من خلال أساتذة خريجي المراكز الجهوية للتربية والتكوين متخصصين في تدريس هذه المادة بالتعليم الابتدائي منذ سنة 2012.

كل هذه المدة لم تشفع للوزارة الوصية المتعاقبة على تسيير هذا القطاع، تقول الجمعية الجهوية لأساتذة الأمازيغية بجهة سوس/ماسة، للدفع بعجلة تطوير تدريس هذه المادة وتوفير عدة قانونية من مذكرات تنظيمية خاصة بتدريسها تقطع مع ضبابية وعشوائية التسيير الذي تعيشه مما يترك المجال لاجتهادات خاطئة في غالبها، من طرف بعض المديريات الإقليمية، وتأويلات مزاجية من طرف بعض المديرين لممارسة ساديتهم على بعض أستاذات وأساتذة المادة.

وخير مثال على هذه الفوضى، تضيف الجمعية في بيان لها، ما يعيشه الدخول المدرسي كل سنة من مشاكل وصدامات بين أستاذات وأساتذة المادة إما مع بعض مدراء المؤسسات أو مع زملائهم في المؤسسة وذلك "راجع لغياب صيغ وظيفية لاستعمالات زمن خاصة بأساتذة تدريس المادة تراعي خصوصيات المادة ووضعية المؤسسات التي تدرس بها، غياب قاعات خاصة لتدريس المادة بالمؤسسات حيث يضطر الأساتذة للتنقل بين حجرات المؤسسة متجاهلين تماما لدور الفضاء في العملية التعليمية التعلمية لدى المتعلمين ...".

وقالت الجمعية إن "مشاكل عديدة تغوص بها ورش تدريس الأمازيغية كل سنة في غياب شبه كلي لقنوات الحوار مع أساتذة المادة والجمعيات الجهوية والاقليمية لأساتذة تدريس الأمازيغية على الصعيد الوطني".

وعبر مدرسو ومدرسات اللغة الأمازيغية بالجهة عن شجبهم واستنكارهم لما "يتعرض له بعض أساتذة اللغة الأمازيغية، من طرف بعض مديري المدارس

الابتدائية بالأكاديمية الجهوية سوس ماسة، من تهديدات بتطبيق في حقهم مسطرة الانقطاع عن العمل لرفضهم توقيع استعمالات الزمن تخالف كل المدركات التنظيمية الخاصة بهذه المادة".

واعتبرت الجمعية في بيانها ما يتعرض له أساتذة الأمازيغية بالأكاديمية "نوعا من العنصرية ضد هذه اللغة الدستورية وشططا في استعمال السلطة في حق الأساتذة. وذكرت كل من (مدرسة المصامدة، مدرسة عمر بن الخطاب، م.م الشهيد الحسين بن علي التابعة للمديرية الإقليمية أكدير ادوتنان ...)".

ودعت الجمعية الجهات الوصية من الأكاديمية الجهوية والمديريات الإقليمية التابعة لها لزيادة عدد المناصب الخاصة بأساتذة تدريس اللغة الأمازيغية بالتعليم الابتدائي أولا ثم إدماجها بالسلك الإعدادي والثانوي.

كما طالبت "بجعل كل المدارس التي لا تدرس بها اللغة الأمازيغية مناصب شاغرة من حق أساتذة التخصص الانتقال إليها في الحركة الانتقالية المقبلة".

وشدد ذات المصدر على ضرورة تدخل الجهات المعنية "لحلحلة المشاكل التي تتخبط فيها بعض المؤسسات التعليمية (مدرسة المصامدة ومدرسة عمر بن الخطاب، م.م الشهيد الحسين بن علي بمديرية أكادير ادوتنان على سبيل المثال لا الحصر) وفتح حوار جاد و مسؤول مع ممثلي أساتذة التدريس اللغة الامازيغية لتجاوز كل هذه العراقيل".

ودعت الجمعية "كل الأستاذات وأساتذة تدريس اللغة الأمازيغية الى التعبئة والالتفاف حول الجمعيات الجهوية والاقليمية لمدرسي اللغة الأمازيغية ورص الصفوف من أجل انجاح المعارك النضالية المستقبلية لتحصين المكتسبات وانتزاع حقوقنا المشروعة".

كما دعت "كل الإطارات الديموقراطية من نقابات وجمعيات وهيئات سياسية الى تبني وبكل جدية هذا الملف ودعم النضالات المستقبلية للجمعية".

أساتذة يناقشون مشاكل تعرقل ورش تدريس الأمازيغية بجهة كلميم واد نون

دعت الجمعية الجهوية لأساتذة اللغة الأمازيغية بجهة أكلميم واد نون، إلى عقد لقاء مستعجل مع المسؤولين الإقليميين قصد إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي يعاني منها الأساتذة المتخصصين في تدريس الأمازيغية.

وأكدت الجمعية خلال لقاء تواصلي حضره مجموعة من الأستاذات والأساتذة المتخصصين لذات المادة، عزمها مواصلة لقاءاتها التواصلية لاتخاذ الخطوات النضالية المناسبة.

وعرف اللقاء نقاشا مستفيضا حول كل الاشكاليات والمشاكل التي تعرقل ورش تدريس اللغة الأمازيغية بالجهة والتي "يصعب الاشتغال في ظلها"، وفق بلاغها.

المصطفى عوين منسق ماستر ديداكتيك اللغة الأمازيغية لـ«العالم الأمازيغي»:

ماستر خاص بديداكتيك الأمازيغية فضاء لاقتسام التجارب وتجويد البحث العلمي في قضايا تهم هذه اللغة

*** في البداية تتقدم لكم جريدة «العالم الامازيغي» بالتهاني على اخراجكم للماستر ديداكتيك اللغة الأمازيغية إلى حيز الوجود، ومن هنا ينبثق السؤال الأول حول المسار الذي مر به هذا ماستر وبرمجة تكويناته إلى جانب التكاوين التي حققتها جامعة محمد بن عبد الله-فاس، وما هي أهم المراحل التي مررتم بها والصعوبات التي اعترضتكم خلالها (إن وجدت).**

** بادئ ذي بدء أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج ماستر التكوينات والابتكارات في ديداكتيك الأمازيغية إلى حيز الوجود وأخص هنا بالذكر جامعة سيدي محمد بن عبد الله في شخص رئيسها وكلية الآداب والعلوم الإنسانية في شخص عميدها وشعبة اللغة الأمازيغية وآدابها في شخص رئيسها. كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الأجلاء على تفانيهم وتضحياتهم الجسيمة التي كللت والحمد لله بالنجاح والتوفيق. هذا من جهة، من جهة أخرى وكما تعلمون أي عمل كيفما كان نوعه خاصة إذا كان من صنف الأعمال الأكاديمية لا يخلو من مصاعب وعراقيل تجلت بالأساس في وضع الهندسة البيداغوجية العامة للماستر والتي كلفتنا الوقت الكثير من أجل إيجاد التوليفات المناسبة والوحدات الكفيلة بإعطاء قيمة مضافة للماستر، خاصة وأن التكوينات الخاصة بالديداكتيك غير متواجدة بكثرة في الجامعات المغربية وهي تتمركز بالأساس في المدارس العليا للأساتذة والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين أما عن ماستر في ديداكتيك الأمازيغية فهو غير متواجد بالمرة في الجامعات المغربية وهذا ما يعطي نوعا من التميز الذي يحق لنا أن نفتخر به. لذلك كان لزاما البحث عن السبل الكفيلة بإنجاح هذا الورش من تأطيرجيد وتدريب فعال وابتكار خلاق يجعل قاطرة التكوين في ديدكتيك الأمازيغية تسير في الاتجاه الصحيح، إذ أن الرهانات كثيرة والانتظارات كبيرة وبالتالي وجب العمل تحت هذه المعطيات التي سبق ذكرها وهذا ما يزيد من صعوبة تحقيق هدف الوصول إلى الهندسة النهائية للمشروع البيداغوجي.**

*** كيف تولدت لديكم فكرة تاطير ماستر في هذا التخصص وما علاقته بما راكمتم من تجارب سابقة في هذا المجال؟**

** فكرة تأطير ماستر في ديداكتيك اللغة الأمازيغية ليست وليدة الصدفة أو من نسج الخيال وإنما هي تثمين واستمرارية لمجهودات جبارة تم فيها التنسيق مع الأستاذ محمد الرگيگ رئيس شعبة اللغة الأمازيغية وآدابها من أجل إخراج مسار الديداكتيك الأمازيغية إلى حيز الوجود سنة 2017، ذلك أن الطلبة يدرسون الجدع المشترك على أن يتخصصوا في السنة الثالثة إما في ديداكتيك الأمازيغية أو في اللسانيات والأدب الأمازيغيين لكن معارضة بعض الأساتذة بحجة عدم الاختصاص حال دون استثمار هذا المجهود وتم غلق هذا المسار علما أنه قدم خدمات جليلة لجل الطلبة المقبلين على امتحانات أطر الأكاديميات والذين اجتازوا المباريات بأريحية تامة وبدون عناء يذكر خاصة وأن الهندسة البيداغوجية كانت تضم وحدات من قبيل علوم التربية ، سوسيولوجيا التربية ، سيكولوجيا التربية ،سيكوسوسيولوجيا التربية ، الديداكتيك العام ، ديداكتيك اللغة الأمازيغية ، مصطلحات بيداغوجية وديداكتيكية، تداريب ميدانية وصفية الخ... هذا التصور الذي تم وضعه من طرفنا كان منسجما مع دستور المملكة المغربية لسنة 2011 وخاصة الفصل الخامس منه، إضافة إلى العديد من الظهائر الشريفة والقوانين التنظيمية والمخطط الحكومي المندمج لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية دون نسيان الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 التي تجعل من أهم مرتكزاتها حضور اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية في مستوى مكانتهما الدستورية والاجتماعية.**

أما فيما يخص علاقة الماستر في ديداكتيك الأمازيغية بما راكمت من تجارب سابقة، أود أن أؤكد لكم بأن الأستاذ المصطفى أعوين مر من جميع أسلاك التعليم بدون استثناء، فبعد أن استكملت سنتين من التكوين بمركز تكوين المعلمات والمعلمين بفاس، عملت كأستاذ للتعليم الابتدائي لمدة سبع سنوات، بعد ذلك انتقلت إلى الإعدادي ثم الثانوي قبل الالتحاق بجامعة سيدي محمد بن عبد الله سنه 2014. هذا العمل داخل القسم وفي مختلف الأسلاك قدم لي الشيء الكثير حيث كانت التجارب متعددة والاشتغال داخل بمعية المتعلمين يسمح للأستاذ بتطبيق نظريات التعلم، النظريات البيداغوجية والديداكتيكية، ناهيك عن الاحتكاك اليومي بجماعة الفصل، الشيء الذي يسمح بالبحث دائما عن الأفضل.

كل هذا المسار كان له الواقع الكبير في الوصول إلى قناعة فتح هذا الماستر الذي يختص بديداكتيك الأمازيغية لأنه سيساهم لا محالة في اقتسام التجارب والخبرات المتراكمة من طرف الأساتذة المؤطرين والطلبة المسجلين. عمل كهذا سيخدم اللغة والثقافة الأمازيغيتين بكيفية كبيرة وأملنا كبير في انخراط الجميع في هذا الورش الكبير الذي يخص الهوية الوطنية لأن الأمازيغية ملك للمغاربة بدون استثناء.

> **ماستر التكوينات والابتكارات في ديداكتيك الأمازيغية ماستر جديد ومتجدد ومتنوع يعتمد على تقاسم الحقول العلمية والمعرفية من أجل إنجاح ورش تعميم تدريس الأمازيغية في الابتدائي والإعدادي والثانوي قبل الوصول إلى الجامعة**

*** ما هي الإضافة التي يقدمها هذا التخصص لجامعة محمد بن عبد الله وللبحث الأكاديمي بشكل عام؟**

** لابد من التأكيد بأن أي عمل سيقدم لا محالة إضافة نوعية للجامعة المغربية، فكثرة المشاريع المقدمة للوزارة الوصية تبين بالملموس سهر الأساتذة الجامعيين على تقديم أفضل التكوينات للطلبة، إذ أن العمل الجاد والرصين لابد أن يتم تتويجه والسير به إلى أعلى المراتب وهذا ما ينطبق على ماستر التكوينات والابتكارات في ديداكتيك الأمازيغية، ماستر جديد ومتجدد ، ماستر نوعي ومتنوع ، ماستر يعتمد اعتمادا كليا على تقاسم وتقاطع الحقول العلمية والمعرفية من أجل إنجاح ورش تعميم تدريس الأمازيغية في الابتدائي والإعدادي والثانوي قبل الوصول إلى الجامعة.**

الفكرة الأساسية كانت إذن الخروج من النمطية والتكوينات الكلاسيكية إلى عالم الابتكارات باستعمال وسائل التكنولوجيا والاتصال والبحث الجاد عن السيناريوهات البيداغوجية الملائمة للتدريس، ناهيك عن الرغبة الحقيقية في تكوين طلبة ملمين بأدوات البحث التربوي والتدخلي لأن المدرسة المغربية بحاجة ماسة إلى هكذا تكوين إن أرادت السير قدما بالتنشئة الاجتماعية إلى الهدف المنشود .

خلاصة القول، ماستر التكوينات والابتكارات في ديداكتيك الأمازيغية إضافة نوعية تبرز بالملموس مدى سهر الطاقم التربوي ككل على تقديم أفضل ما لديه خاصة وأن الوحدات المدرسية تضم ما هو لساني وأدبي، انثروبولوجي وتاريخي ديداكتيكي وبيداغوجي، ميداني وتدخلي، تكنولوجي وسمعي بصري. هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الالتزام الجاد والصريح من طرف الأساتذة الباحثين المتدخلين في تدريس الوحدات، وهنا أغتنم الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل لهم جميعا، كل واحد باسمه بدون استثناء لأن عملا كهذا لا يمكن أن يرى النور بدون تضافر الجهود وتوحيد الرؤى.

*** أين تكمن أهمية اللغة الأمازيغية، في البحث العلمي وما هو تقييمكم للمستوى الذي بلغته الجامعة المغربية في هذا المجال مقارنة مع دول المغارب؟**

** سؤالكم يضم جزئيين لا يتجزأن، أهمية اللغة الأمازيغية في البحث العلمي فهي واضحة وبالملموس، إذ أن هذه اللغة وحسب مقتضيات دستور 2011 تعتبر لغة رسميه، لكن هذه المكانة الاعتبارية سبقتها مراحل عديدة أعطت للثقافة واللغة الأمازيغيتين المكانة التي تستحقانها. اليوم والحمد لله اللغة الأمازيغية وآدابها حاضرة في الجامعات المغربية بفضل تفاني الأساتذة الجامعيين في خدمة الثقافة المغربية.**

بفضل هذه المجهودات الجبارة انخرط الجميع في هذا الورش وتم إحداث وحدات تخص اللغة والثقافة الأمازيغيتين في العديد من المسالك بالجامعة المغربية، كما أن مسالك من قبيل مسلك اللغة العربية وآدابها،مسلك اللغة الفرنسية وآدابها، وكذا مسالك في المدرسة العليا للأساتذة هندست لوحدات خاصة بتدريس الثقافة الأمازيغية.

كما أكدنا مؤخرا في ندوة خاصة بتقديم مشروعات البكالوريوس المعتمدة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله والتي ضمت كذلك جامعة المولى إسماعيل وجامعة محمد الأول، بأننا جاهزون تمام الجاهزية للتدريس بجميع المسالك والشعب الخاصة بالجامعات المغربية لأن الأمازيغية جزء لا يتجزأ من الثقافة المغربية وبالتالي وجب على الجميع الانخراط وبفعالية حتى يتسنى لبلدنا المغرب السير وبخطى ثابتة في مجال البحث العلمي الرصين.

هذا السهر الجاد والحثيث كانت له نتائج هائلة إذ أن المغرب يعتبر رائدا في البحث الأكاديمي الخاص بالثقافة واللغة الأمازيغيتين ، كما نضيف على أنه مرجع يعتد به على المستوى العالمي فيما يخص الزخم والغنى في هذا الحقل المعرفي وهذا يبين الرعاية المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس التي يوليها للثقافة الأمازيغية ،ذلك أن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وفتح التكوينات والماسترات الخاصة باللغة و الآداب والديداكتيك إنما يبين التوجه العام الذي ينصهر فيه الجميع بدون استثناء خدمة للثقافة الأمازيغيه وبالتالي فالأشواط الكثيرة التي قطعها المغرب في هذا الورش تجعله رائدا وبعيدا كل البعد على الدول المغاربية لأن الإعتقاد راسخ واليقين واضح مكون أساسي بأن الثقافة الأمازيغية جزء لا يتجزأ من الثقافة والهوية المغربيتين.

* حاورته نادية بودرة

عبد السلام الزكريتي في حوار مع «العالم الأمازيغي»:
كتابة سيرة والدي محاولة لتنقيح تاريخ المقاومة المسلحة بالريف وتقديم معلومة تفيد الباحث في هذا المجال

*** الاعلامي المقتدر عبد السلام الزكريتي ابن منطقة أجدير قبيلة إكزناين، اشتغلت بالتنشيط وانتاج البرامج الثقافية بالإذاعة الوطنية منذ سنة 1964، وشغلت منصب مقدم الأخبار باللغة الأمازيغية «الريفية» منذ أول ظهور تلفزي سنة 1994، واستمررت في انتاج البرامج بالإذاعة الوطنية إلى حين تقاعدك سنة 2002، واستمر عطاؤك الاعلامي إلى سنة 2007 كمتعاون مع الإذاعة والتلفزة الوطنية، وعرفانا بعطائك وتفانيك في العمل حصلت على وسامين ملكيين الأول وسام الاستحقاق الوطني من الدرجة الأولى سنة 1992، والثاني وسام الاستحقاق الوطني من الدرجة الممتازة سنة 2004، واشتغلت لفائدة أسر المقاومين وذويهم خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى 2010، وانكببت على دراسة تاريخ وتراث الريف بعد تقاعدك مباشرة، السيد عبد السلام الزكريتي غني عن التعريف ومسارك المهني يغنينا عن السؤال الروتيني المتمثل في التقديم الأول، وسنمر مباشرة لسؤال كيف كانت فكرة التوجه نحو كتابة التاريخ وتاريخ قبيلة إكزناين بالتحديد؟**

* تتعدد الأسباب وتزاوج بين دواعي شخصية ودواعي موضوعية، تتمثل الأولى في انتمائي لهذه القبيلة المقاومة، وكوني ابن أسرة مقاومة وشاركت في بعض جوانب وحيثيات المعركة التي خاضتها قبيلتي ضد المستعمر، وعلى رأسها الهجرة إلى المنطقة الإسبانية التي تعتبر حدثا فاصلا في تاريخ الريف والقضاء على المستعمر...، كما كنت ملازما لوالدي طوال المدة التي تزعم خلالها الكفاح المسلح، وقمت بخدمته وتسهيل مراسلاته بين المجاهدين غير مرة نظرا لما حظيت به من ثقة من طرفه، بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية التي ألحت علي كثيرا أن أقدم المعطيات التي أراها دقيقة وتفيد المسار التاريخي الصحيح، والتي عشت جزءا منها، ما يخول لي تصحيح ولو جزء من تاريخنا الريفي وتاريخ المقاومة المسلحة داخل هذا المجال على وجه الخصوص، وتجنيب الباحثين الوقوع في حيرة بين الكم الهائل من المغالطات التي تحملها بعض المذكرات الخاصة بالمشاركين في عمليات جيش التحرير.

*** ما هي أهم المغالطات التي جاءت بها المذكرات التي تعود للمشاركين في عمليات جيش التحرير، بالمقابل ما هي أبرز الحقائق التي جاء بها كتابك الجديد الذي يحمل عنوان «الشهيد الحسن بن حموش الزكريتي الأب الروحي لثورة اكزناية أحد صناع ملحمة «مثلث الموت»»؟**

*اتسمت المذكرات التي كتبت من قبل المشاركين في عمليات جيش التحرير بنوع من المبالغات في كثير من الجوانب خاصة فيما يتعلق بوصول السلاح واستلامه، وأذكر هنا مذكرات الخطيب الذي ذكر أنه كان ينقل السلاح عبر شاحنة من الناظور إلى إكزناين، وهو أمر يستحيل حدوثه في أيامنها هذه فما بالك بأيام الاستعمار وما عرفه الريف من نقص على مستوى السلاح، بالإضافة إلى كونها مجدت فقط صاحبها وأقصت الحقائق التاريخية إن ارتبطت بغيرهم، واكتفوا بذكر أمجادهم المصطنعة في كثير من الأحيان مع تغييب مقاومة غيرهم وإن كانت محطات فاصلة في تاريخ المقاومة المسلحة بالريف، وأحيانا تربط القيادة بأشخاص كانوا على الهامش ولم يكونوا في قلب العمليات المسلحة بينما تجعل من القيادات الفعلية مجرد متعاونين، إذ لم يتم تغييبهم بشكل كلي، وأنا لا أعارض ما كتب فقط حاولت مقاربة الحقيقة ولا شيء سوى الحقيقة.

بالنسبة للحقائق التي جاء بها الكتاب فهي متنوعة ومتعددة، تمتد من تاريخ تأسيس جيش التحرير وتمر بمراحل استلام السلاح ومصادره وطرق توزيعيه إلى انطلاق العمليات المسلحة التي تكللت بالاستقلال، ومساهمتي أعتبرها رد اعتبار لمقومي اكزناية الذين تم تغييبهم أمام بعض العناصر الفارة من الدار البيضاء نحو الشمال (تطوان-الناظور...) كلاجئين لمواصلة الكفاح، والتي لم تمثل في الواقع قيادة فعلية، فقط نسبتها لنفسها، وأرادوا أن يستحوذوا على جيش التحرير لينسبوا انجازاته للكفاح السياسي بالدار البيضاء، ويدعوا أنهم هم من قاموا بتأسيسه وتسييره ورئاسته، وهي معلومات خالية من الصحة، لأنهم ظلوا غرباء ولم يكن بإمكانهم أن يتدخلوا في شؤون قبيلة ذات خصوصية سوسيو-ثقافية وسياسية في آخر لحظة وإن أرادوا فلن يسمح لهم، بل وحتى حين التحقوا بجيش التحرير بالشمال وجدوا مقاومو المنطقة على أتم استعداد وحضروا ما يجب تحضيره لأن الاستعداد لعمليات 02 أكتوبر 1955 بدأت منذ 1952، واكتفوا بالتنظير وقالوا لدينا قيادة بمدينة الناظور...

****ما ردكم حول ربط عمليات جيش التحرير بحرب الريف الثانية 1921_1926 واعتبارها استمرار لفكر محمد بن عبد الكريم الخطابي، ثم ما علاقة عباس المساعدي بمقاومة قبيلة إكزناين ككل وعلاقته بوالدك الشهيد الحسن بن حموش الزكريتي على وجه الخصوص أو تحدث لنا عن ما وصفته بعلاقة التوتر والاحترام المتبادل بينهما؟**

*أتمنى أن يستفيد من سيقرأ هذا الكتاب من الحقائق التاريخية التي ذكرتها في هذا الجانب بالخصوص، أي استقلالية مقاومة آكزناين عن أيث ورياغر، لأن عدم ذكرها بوضوح في الكتابات الأخرى غير مفهوم، ويبقى السؤال المطروح هل هذه الحقائق يتم تغييبها لدواعي سياسية؟ على أي أنا قمت بسرد الواقع الذي عشته مع والدي بقبيلتي، التي لم تلجأ لاستعمال حرب العصابات حتى، حيث اتسمت مقاومة أجدير بالمواجهة المباشرة مع العدو، والمقاومة قادها أبناء اكزناين لمحاربة العدو وحماية أراضيهم، والعلاقة بابن عبد الكريم تتلخص في التدريب العسكري الذي استفاد منه أبناء اكزناين المشاركين في حرب الريف، وكذا السلاح الذي بعث به للمجاهدين، خاصة بعد طلب الوفد المكون من عمي الذي سلك طريق البر، وثلاث مقاومين آخرين توفي أحدهم بالباخرة، وهو الوفد الذي بعث به والدي إليه بمصر تحت ذريعة الحج، بعد رفض السلطات منح والدي جواز السفر، وبتعبير عون السلطة في تبريره لعمي عن أسباب عدم منح الجواز السفر لوالدي «السي الحسن لم يتمكن من نسيان صديقه محمد بن عبد الكريم بعد»، أي لم يتمكن من الحج نظرا للعلاقة الطيبة التي جمعتهما وخوفا من تجديد اللقاء والتخطيط للمقاومة المسلحة من جديد، ووالدي ربطته علاقة جيدة مع ابن عبد الكريم حيث سبق وأن عينه قائد الخمسين، وسعد بخبر تعيينه على قيادة مقاومة أجدير بعد أن أخبره الوفد بذلك، وبعث بالسلاح ثقة بالحسن بن حموش الزكريتي، ويمكن اعتبار علاقة والدي وابن عبد الكريم علاقة احترام وثقة.

وفي كل الأحوال كانت هناك علاقة تعاون بين والدي بمعية مجاهدي إكزناين ومحمد بن عبد الكريم الخطابي، ضد الاستعمار الإسباني، وفي كثير من الأحيان تنقلوا إلى قبيلة أيث ورياغر لتلبية نداء المقاومة، ونظرا لصعوبة التنقل وتأزم الوضعية الاقتصادية وطول مدة الحرب، نصح محمد بن عبد الكريم مقاومي إكزناين بتقسيم العمل بين الإخوة أي في حالة كان هناك فردين من نفس العائلة يحضر أحدهم للقتال والآخر يهتم بإعالة العائلة والأشغال الفلاحية، ويتبادلون الأدوار موسميا، وهو الأمر الذي طبقه والدي مع إخوته قبل تعيينه قائد الخمسين، واتحاد القوى الاسبانية والفرنسية، وتفرغ مقاومي إكزناين لمقاومة تقدم الفرنسيين نحو شمال الريف.

بينما علاقة والدي وعباس لمساعدي، كانت علاقة صراع من أجل القيادة، وحاول العسكريون (الذين كان لهم ولاء تام لقيادة الناظور) جاهدين التخلص من والدي للانفراد بقيادة المقاومة، واستعملوا العسكريين الذين وجههم والدي لقيادة تيزي وسلي وأكنول لكثرتهم وعدم قدرته على توفير ما يلزمهم من متطلبات العيش ضده للقضاء عليه، لتنسب لهم مقاومة اكزناية، لدرجة أنهم سروا بوفاته واعتبروها تخطي لعقبة في مسارهم الكفاحي، وأنا شخصيا أذكر

أن زيارات عباس لمساعدي لم تتجاوز مناسبتين ولم تكن لغرض المقاومة، أو لإعطاء تعليمات المقاومة التي لن يأخذ بها أبناء إكزناين الذين تربوا على طبع مسؤولية الدفاع عن أرضهم ورفضهم القاطع لأخذ الأوامر خاصة من منتمي لخارج قبيلتهم، وحتى والدي لم يأخذ برأيهم في تطبيق حرب العصابات، وعمي نفسه وجد عبد العزيز الدوائري أقوضاض يوجه تعليمات عباس الساعدي للمجاهدين والتي تنص بتطبيق حرب العصبات، ويخبرهم بأن هذه هي أوامر القيادة، وأذكر أن عمي أخبر المجاهدين أن تعليمات الزكريتي تقول أن المعركة ستكون بالمواجهة، ومخالفة ذلك عصيان للقيادة الفعلية، وكانت هذه الاستراتيجية الجديدة في مقاومة الريف التي نهجتها أجدير الأكثر نجاحا من بين القيادات التي اعتمدت حرب العصابات، ونجاح مركز أجدير الذي مثل قوة عسكرية أكبر، جعل عباس المساعدي ومن معه يحتاطون من والدي أكثر، وفي المقابل والدي تقوت قيادته وفتح جبهة بالجهة الغربية (مرنيسة) لاستعمال القوة القادمة من فاس وتازة لدعم مقاومته خاصة وأن موقع أجدير استراتيجي بالريف، وتمثلت عدة الجبهة الجديدة في ست بنادق بذخيرتها، وفتح هذه الجبهة كان هدفها تخفيف الضغط العسكري على بورد وأجدير وتحقق الأمر فعلا. والدي أخذ دروسا في الميدان العسكري من ابن عبد الكريم، ما جعله ينجح أكثر.

**** حدثنا قليلا عن تجديد الثقة بين الحسن الزكريتي ومحمد عبد الكريم الخطابي من خلال عمليات جيش التحرير بعد حرب الريف الثانية، وعملية استلام السلاح، وتنفيذ الهجوم.**

* بعد وصول الوفد الذي بعث به والدي إلى مصر، وبعدما أفصح عمي لمحمد بن عبد الكريم الخطابي عن سبب الزيارة، سر كثيرا وأخبره أنه كان ينتظر مبادرة من أبناء إكزناين رغم رغبته في تجديد المقاومة، وسأل عن القائد الذي سيتولى القيادة، والذي يشترط أن تكون له شخصية وكريزما وخبرة في الميدان وبإمكانه توجيه المجاهدين وإعطاء التعليمات، وخاطبه عمر الريفي أبرقي المنتمي لتيزي وسلي، سنولي أمور القيادة للسي الحسن الزكريتي الذي يشغل منصب عادل ونائب القاضي ورئيس قسم التوثيق، وسبق أن عينته قائد الخمسين ثم المائة، وله علاقة جيدة مع أهل إكزناين ويعرفهم فردا فردا، هو من ستكون له كلمة مسموعة بين المجاهدين، وسر بالاختيار وباركه، ووعدهم ببعث السلاح، ثم وصلت باخرتين إلى السواحل الشمالية الأولى نصر والثانية دينا محملتين بالسلاح، لم تصل الأولى ووصلت الثانية، وتم التنسيق بين مجاهدي إكزناين مع قيادة الناظور لاستلام السلاح، وتوزيعه بين المغرب والجزائر (كانت حصتين من نصيب الجزائر وحصة من نصيب شمال المغرب)، وكان من نصيب تيزي وسلي 16 بندقية، وأكنول 22 بندقية، وبورد 16 بندقية، وبدأ المجاهدين في التمرين والتدريب على استعمال السلاح، وأتذكر أن السلاح الذي كان من نصيب بورد قمت بحراسته مرارا قرب منزل ريفي بناه والدي من أجل لقاءات المقاومين وكان بمثابة مركز المقاومة.

وفيما يخص تنفيذ الهجوم ونسبة نجاحه، كان هجوم أجدير الأنجح على الإطلاق، ومركز تيزي وسلي لم ينفذ لأن السلطات الفرنسية سمعت بخبر الهجوم، وبعثت بقوتها العسكرية للتنقيب على السلاح، وموقع إموزار مرموشة نفذت الهجوم قبل موعده ما أدى إلى فشله، وقتل وجرح عدد كبير في صفوف المقاومين، وهرب أعيان القبيلة إلى مدينة الناظور ولم يعودوا إلى حين عودة الملك من منفاه، وقاموا بتنصيب مركز مرموشة من جديد.

****ألم تفكر بصياغة ما جاء به الكتاب من حقائق تاريخية في فيلم أو شريط وثائقي، خاصة وأنك تملك خبرة في الميدان بفضل ما راكمته في مجال الإعلام؟**

*فكرت في الأمر مباشرة بعد إحالتي على التقاعد، وحاولت أن أقرأ كل ما كتب حول الموضوع، لكن وجدت أن الحقيقة التاريخية في هذا المجال يشوبها الكثير من النواقص، وبها مجموعة من الثغرات التي تعطي صورة ناقصة للباحث في تاريخ جيش التحرير، والمذكرات التي صاغها المقاومون والمشاركون في عمليات جيش التحرير تكتفي بالتمجيد وذكر الوجه البطولي الحقيقي والمزيف في الكثير من الأحيان، ونسب كل الإنجازات إليهم، ووجدت نفسي أمام ضرورة تصحيحها أو على الأقل الإدلاء بشهادة الحق التي بحوزتي، وقبل المرور لمرحلة تصوير فيلم أو شريط وثائقي وجب صياغة تاريخ دقيق، لا يشوه الوقائع التي عاشتها المنطقة، هذا بالإضافة إلى الانشغالات اليومية والتزاماتي التي تؤدي إلى صعوبة تحقيق هذه الفكرة.

**** كيف قاربت المقاومة النسائية بجبال الريف بين صفحات إصدارك الجديد؟**

*حين نتحدث عن المقاومة بجبال الريف لا يمكننا أن نستثني أي عنصر، قاوم الرجال والنساء على حد سواء كل من موقعه، هذا بغض النظر عن النساء التي حملن السلاح، وأنا شخصيا أتذكر سيدتين من قبيلة أجدير قاومتا بحمل السلاح ومواجهة المستعمر، ذلك بالإضافة إلى السيدات اللاتي كن يقمن بإعداد الطعام ويحملنه للمقاومين يتحملن مشاق المسار المحفوف بالمخاطر ذهابا وإيابا، وتموين المجاهدين كان له دور مهم جدا، وكما قمن في كثير من الأحيان بإسعاف المرضى.

****ما هو تقييمك لوضعية المقاوم المغربي، وهل تم إنصافه على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتوثيق الذاكرة الوطنية؟**

*في الواقع لم يستفد المقاوم الريفي الشيء الكثير، رغم منح بطاقة المقاومة لبعضهم إلا أن حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ظلت محدودة جدا، وبطاقة المقاوم استفاد منها من لم يقاوم أبدا، وتم تهميش الشهداء الريفيين، رغم الاحتفاء بذكرى انطلاق عمليات جيش التحرير، تم تغييب مكانتهم داخل الذاكرة الوطنية، ودورهم البطولي، من خلال إقصاء أسمائهم من الأسماء التذكارية التي تطلق على الشوارع والأزقة والساحات... بالمقارنة مع رواد الحركة الوطنية.

****ما هي مخططاتك المستقبلية في الكتابة وإنتاج السير التاريخية والذاتية؟**

* فعلا لدي مخطط كتابة سيرتي الذاتية، وشرعت في كتابتها بشكل فعلي، وسأحاول أن أضمنها مساري منذ بداية تكويني العلمي بالكتاب أو المسيد إلى اليوم، وسأكتب ما علق بذاكرتي حول وقائع جيش التحرير، وحول ما عشته خلال فترة هجرة قبيلة إكزناين إلى المنطقة الإسبانية خلال هذه الفترة التاريخية، وغايتي من هذه الكتابات هو تقديم كل ما قد يفيد الباحث في الموضوع، وإزالة أي غموض يشوب هذا الجانب.

* حاورته نادية بودرة

في الذكرى الـ 20 لخطاب أجدير

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يسلم جوائز الثقافة الأمازيغية

روبورتاج من إعداد :
خديجة عزيز تصوير عبد الله فداح

طبقا لمقتضيات الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يتم كل سنة منح جائزة للثقافة الأمازيغية من قبل المعهد، بمناسبة تخليد الخطاب الملكي لأجدير وتأسيس المعهد، والذي يصادف هذه السنة الذكرى العشرين للخطاب الملكي السامي.

وتهدف هذه الجائزة إلى النهوض بالثقافة الأمازيغية في مختلف تجلياتها، عبر تشجيع منتجيها ومبدعيها وفنانيها ومفكريها وباحثيها.

وتتضمن هذه الجائزة كلا من الجائزة التقديرية، والجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية بمختلف أصنافها ويتعلق الأمر بـ: الجائزة الوطنية للإبداع الأدبي الأمازيغي المكتوب بحرف تيفيناغ بالأولوية، والجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث اللغوية والأدبية والفنية، والجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث في علوم التربية، والجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث والبرامج المعلوماتية، والجائزة الوطنية للترجمة، والجائزة الوطنية للإعلام والاتصال، والجائزة الوطنية للمخطوط الأمازيغي، والجائزة الوطنية للأغنية الأمازيغية والجائزة الوطنية للفيلم الأمازيغي.

وقد تم منح جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2020، على النحو التالي يوم الجمعة 15 أكتوبر 2021 بمقر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية :

وعادت الجائزة الوطنية للإعلام والاتصال للصحافي الحسين وزيك، عن عمله الذي هو عبارة عن روبورتاجات بالأمازيغية في القناة الثانية، حول وباء كورونا بالعديد من المختبرات والمستشفيات؛

والجائزة الوطنية للإبداع الأدبي الأمازيغي حازها لحسن أسعيد في صنف الكتابة النثرية عن مجموعته القصصية «Turtut n yidil»؛

أما الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية في صنف أدب الطفل عن مجموعة الأناشيد الموجهة للأطفال بعنوان «Urtan n tumrt»؛ فقد فاز بها الحسن بتسعيد.

كما عادت الجائزة الوطنية للترجمة للعربي مووش عن ترجمته إلى الأمازيغية روايةَ الكاتب الروسي ليون تولستوي «La mort d'Ivan Ilitch»؛

اما الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث والبرامج المعلوماتية فكانت من نصيب بدر بودهان، الذي تقدم بمجموعة من الدعامات الرقمية لتعلّم وتعليم الأمازيغية بطريقة الرسوم المتحركة؛

والجائزة الوطنية للأغنية العصرية فاز بها سفيان البوزاختي (مجموعة Rif Expérience)، عن أغنية «tarifit»؛

وعادت الجائزة الوطنية للأغنية التقليدية لعلي آيت بوزيد، عن أغنيته «لعادات»؛

و الجائزة الوطنية للفيلم حصل عليها طارق الإدريسي في صنف الفيلم التخييلي، عن فيلمه «Drz n tmazgha».

الجائزة التقديرية : منحت للسيد إبراهيم المزند؛ وقد تسلمها من يد السيد أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

السيد رئيس دورة الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية ادريس خروزوهو يسلم الجائزة للحسين وزيك

لحسن أسعيد يتسلم الجائزة من يد الاستاد أحمد المنادي رئيس لجنة الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية

الحسن بتسعيد يتسلم الجائزة من يد الأستاذ عبد السلام خلفي مدير مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية

العربي مووش يتسلم الجائزة من يد الأستاذة سليمة الكولالي باحثة بمركز الترجمة والتوثيق والنشر والتواصل

بدر بودهان يتسلم الجائزة من يد الأستاذة أطاع الله فدوى باحثة بمركز الدراسات المعلوماتية وأنظمة الإعلام والإتصال

سفيان البوزاختي يتسلم الجائزة من يد الأستاذ أبنعل محمد باحث بمركز الدراسات الأنتربولوجية والسوسيولوجية

الحاصل على الجائزة السيد علي آيت بوزيد يتسلم الجائزة من يد السيدة أسماء التوكاني رئيسة قسم الميزانية والمعدات

السيد طارق الإدريسي يتسلم الجائزة من يد الأستاذ ادريس أزضوض المدير السابق لمركز الدراسات الأدبية والفنية والإنتاج السمعي البصري

الفنان لحسن تلاوول لـ«العالم الأمازيغي» :

«توبقال» تأثرت بأعمدة الموسيقى الأمازيغية وتسعى للحفاظ على الموروث الثقافي للمنطقة

على خلفية الركود الذي يعرفه إقليم الحوز على الصعيد الموسيقي وخاصة فن «تكروبيت» وغيرة على الثقافة الأمازيغية، أعلن مجموعة من شباب منطقة إمليل التابعة إداريا إلى جماعة أسني، إقليم الحوز، يتقدمهم الشاعر لحسن تلاوول والفنان محمد أغيغاي والفنان رشيد امزيل وباقي الأعضاء على تأسيس مجموعة موسيقية أمازيغية سنة 2006، أطلقوا عليها اسم «مجموعة توبقال» تيمنا بجبل توبقال كأعلى قمة جبلية بشمال إفريقيا، واعتبرته المجموعة رمز الشموخ.

وتسعى المجموعة، وفق إفادة كاتب كلمات «توبقال» لحسن تلاوول، إلى التعريف بالمنطقة على الصعيدين الوطني والدولي فنيا وتشجيع الجيل الصاعد على الحفاظ على الموروث الثقافي للمنطقة في شقه الموسيقي من خلال المشاركة في عدة محافل محلية إقليمية وطنية وكذا من خلال خلق مبادرات من شأنها ترسيخ الحس الفني الموسيقي لدى الجيل الصاعد كمسابقات ودورات تدريبية.

وقال تلاوول في حواره مع «العالم الأمازيغي» إن المجموعة تأثرت بكل من مدرسة «أودادن»، «ترشاشت»، «تنرزافت» و «تزنزارت» كإحدى أعمدة الموسيقى الأمازيغية الحديثة، مشيرا إلى أنها تحاول إرضاء جميع الأذواق ومختلف الفئات العمرية حيث تتناول عدة مواضع مختلفة، فتارة تتغنى بالحب ومواجعه وتارة بالسياسة وتارة بالحياة اليومية ومشاكلها.

*** حدثنا عن مجموعة توبقال متى وكيف تأسست؟**

** تأسست مجموعة توبقال في بداية سنة 2006 ب منطقة إمليل في الأطلس الكبير من طرف مجموعة الأعضاء المؤسسين مثل الشاعر لحسن تلاوول محمد اغيغاي ورشيد أمزيل، والفضل يرجع بالخصوص إلى الشاعر لحسن تلاوول كقائد للمجموعة.

كانت الخاصية المميزة لمجموعة توبقال هي انحدار جل أعضائها من جبال منطقة الاطلس، وبالضبط من قبيلة «غيغاية»، بين الحوز وسوس. ومن المعروف أن المنطقة تمتاز بالانتشار الواسع لفن أحواش، وبالارتباط الوثيق لسكان المنطقة بالشعر والكلمة الموزونة.

لقد أدت كل هذه الجذور الفنية والموسيقية، والجغرافية والعائلية لأفراد المجموعة إلى ولادة مجموعة متميزة عن المجموعات الموسيقية الأمازيغية الأخرى والتي كانت الاولى الساحة الغنائية في منطقة الحوز.

*** كيف تشكلت لديكم فكرة تأسيس المجموعة؟**

** تشكلت فكرة تأسيس مجموعة توبقال من خلال الحس الفني لبعض الشباب والغيرة على المنطقة نظرا للركود الموسيقي الذي تعرفه منطقة اقليم الحوز.

وتهدف المجموعة إلى التعريف بالمنطقة وإغناء الثقافة الامازيغية..

*** ماهي العوامل التي ساهمت في بروز المجموعة في السنوات الأخيرة بمنطقة أسني؟**

من بعض العوامل التي ساهمت في بروز مجموعة توبقال بمنطقة اسني في السنوات الأخيرة هو تطرقها لمجموعة من المواضيع ا لا جتما عية و ا لسيا سية و ا لثقا فية واعتبارها جزء لا يتجزأ من شباب وابناء المنطقة ... تتغنى بتقديم موسيقى تُحيي فيها التراث المحلي، وتتخذها سبيلا إلى التعبير عن مشاكل الناس وقضايا المجتمع.

*** وما هي المواضيع التي تعالجونها في أغانيكم؟**

تحاول المجموعة ارضاء جميع الأذواق لدى مختلف الفئات العمرية، للمجموعة رصيد غنائي مهم جدا تجاوز عشرة اغاني و4 كليبات، لما يفوق عن إحدى عشرة سنة مند تأسيسها. لقد استطاع أفراد المجموعة التوفيق بين إنتاجات المجموعة، ومشاغلهم الشخصية.

*** ما هي المدرسة الفنية التي تأثرت به المجموعة؟ ولماذا هي بالضبط؟**

تأثرت المجموعة بمجموعة اودادن و ترشاشت وتنرزافت وتزنزارت كأحد اعمدة الموسيقى الأمازيغية الحديثة.

*** ماهي أبرز مشاريعكم الفنية المستقبلية؟**

تعكف المجموعة على تصوير أغنية عبارة عن فيديو كليب بطريقة شبابية حديثة واحترافية خارجة عن النمطية والمألوف.

*حاوره منتصر إثري

سعيد أيت كوكو
الشَّاعرُ الأمازيغيُّ الذي عشق التعْبيرَ من أجْل الطُّفولَة

ليس من الهين الكتابة للطفل ومن أجل الطفل ـ ذلك أن الكتابات والإبداعات الخاصة بهذا الأخير تستوجب من الدربة والتجربة والدراسة الشيء الكثير، فعلاوة على التوفر على الشروط الأدبية والفنية الجاذبة يتطلب الإبداع الكتابي الموجه للطفل الاستناد إلى خصائص ومميزات العوالم الخاصة به.

على أننا لابد من التمييز بين كتابتين للصغار:

* كتابة أدبية يقرأها الطفل بنفسه ويتفاعل معها أو تقرأ له ليتجاوب معها.
* كتابة أدبية تتضمن توجيهات للآباء والمربين إزاء الطفل وتربيته وعالمه...

ومن الشعراء الامازيغيين الذين لهم عطاءات تحتاج إلى أن ترى النور شاعر ورزازاتي هو «سعيد أيت كوكو» شاعر كتب في مواضيع كثيرة ومتنوعة، وننتظر صدور ديوانه الشعري الأول تحت عنوان :«التعلق والشعر»ajgogle du margue»

وهو شاعر كثير الانتاج، وقد استرعتني اهتماماته بالطفل إلى جانب قضايا إنسانية وأمازيغية أخرى.

فهو يحاول التوجيه إلى احترام الطفل والعناية به باعتباره نعمة كبرى ينبغي إيلاءها ما تستحق من رعاية واهتمام، وعلاوة على جزالة ألفاظ قصائد الشاعر، فهو يمتلك إيقاعات

وتعبيرات ساحرة، يقول في مقطع من قصيدة « طوزوتين نْ تومرْتْ» = « أغراس السعادة»

تيفلوين ن تودرت طوزوتين ن تومرت
أرواو يان متنلاح تودرتنس تلاسنت
أراو كان تيرا بيكس إغوكان را تارات
إغانيبن أغدنين تيفراوين توملیلين
أسكيل س وُسكيل تاكوري س تلت ماس
تيوييناس وُكزنين آدلان تايافوت

ويبدو وكأن الشاعر خبير في التغدية الخاصة بالطفل، و مُلمٌّ بالعادات والسلوكات التي ينبغي للآباء والأمهات تعويد أطفالهم عليها ، ويظهر ذلك في قصيدته التي عَنْوَنَها بـ « تيرمْتْ» « الوجبة الغدائية» وهذا مقطع منها :

تيرمت وُفروخ سلاوانت أك إغ أياقران
أكيس إيلين إقاين اللوز نخ إيقوران
إيلي كيس وكفاي وُلا تامنت إحوران
ميك تفيّا ميك ن وُدي دِ إميك ن إحبَّان
عاقدات أوُزْنتو تكلاي أور نتو إسلمان

ولتتبعنا القصيدة برمتها لوجدنا الشاعر يعدد نوع التغدية المتطلبة من أجل النمو السليم للطفل قصد مواجهة التعلم بما يمكنه من التفوق فيها باعتبارها أساس تطوير الشخصية نحو الأفضل.

الشاعر الورزازاتي «سعيد أيت كوكو» من هذا المنطلق ، ومنطلقات أخرى تتعلق بجودة أشعاره في معالجة القضايا الامازيغية والإنسانية بصفة عامة شاعر يستحق التشجيع من أجل الاستفادة من عطاءاته كجزء من الثقافة والادب الامازيغيين.

* لحسن ملواني
قلعة مكونة

في المخيال الشعبي الأمازيغي الريفي

يُذكر أنه كان الناس في العصور الغابرة بالريف حين كان يصاب أحدهم بشوكة في منطقة ما من جسده ولاسيما إذا كان ألم الوخز خفيفا بلا ضرر، فعادة لايهتم للأمر، وبالأخص إذا لم يوقف لهذا الدخيل على أثر على جسده.

والحالة هذه، وقد يبقى هذا الجسم الدخيل مغروسا في مكان ما على جلده خفي عنه، ساكن لا يُشعِر صاحب الجسد بأي إزعاج أو تأثر الذي سيلزمه بالبحث والنبش عنه للتخلص منه بأقصى سرعة ممكنة.

لهذا، سرعان ما يقابله بلامبالاة ولا يضعه في اعتباره، كما لا يبذل مجهود حتى بتفحص البقعة التي بها بقية الشوكة لنزعها وتنقية المكان منها، إلا حين الإحساس بها وبعذابها الغير المتوقع في جوف الليل وهو يتقلب في فراشه.

ومن ثم تبدأ معركة البحث عن هذه الشوكة النحيفة التي أبت إلا أن تكشف عن نفسها في هذا الوقت من الليل من خلال مواصلة إلحاحها المتعاظم بالوخز المتواصل الذي لا يهدأ له بال، وربما زادت الجسد الذي تسمرت فيها مضايقة وإزعاجا إلى حد قد تترك ليله بدون نوم، إن لم يبادر صاحبه على الفور إلى نزعها من مكانها.

وقد تستمر هذه الشوكة في إثارة حساسيته بالنبض والتغالي في الألم حتى يتحرر منه.

وهذا التشوك الذي يزيد نشاطا وشدة خلال الليل فهموه الناس آنذاك- في وقت كان فيه غلبة الخرافة على التفكير- على أنه نابع من رغبة الشوكة في الخروج حالا من هذا الجسد الساكن الذي انضمت إليه خلال النهار، لأنها كأنما تخشى لئن يموت صاحبه وتلقى إذ ذاك معه نفس المصير إذا هي بقيت متشبثة به، ومن هنا كان توقها المتزايد إلى التحرر منه .

بناء ربما على قول الموت عن النوم: « لي أخ مجنون يسكر الناس ثم يفيقهم مرة ثانية».

ويذكر أيضا أنه حينما كان ينزع شخص ما شوكة من جسده، كان ساعتها يحرص دوما على أن يدفنها في شعر رأسه وبعد ذلك يتشارط معها أنه لن يسامحها على فعلتها إلا في حالة ما إذا قامت هذه الشوكة بِعدِّ عدد شعيرات رأسه كعقاب لها على ما تسببت له فيه من ألم مؤذ طيلة مكوثها في جسده.

بقلم: عبد الكريم بن شيكار

BANK OF AFRICA

ⵏⵜⵓⵔⵉⵖ ⵏ ⵓⴼⵔⵉⵇⵢⴰ BMCE GROUP

MOSAÏK